

Distr.: General
13 April 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار

أتشرف، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار، بأن أحيل إليكم طيه التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما
بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستيان باروس
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار



الرجاء إعادة استعمال الورق

150415 140415 15-03521 (A)



رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من فريق الخبراء المعني
بكوت ديفوار إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي الذي
أعدّه الفريق عملاً بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

(توقيع) رومان بروهويلر

(توقيع) ريمون دوبيل

(توقيع) شيرون لوبان

(توقيع) روبرتو سولادزو

(توقيع) دافيد زونمينو

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكويت ديفوار المقدم عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)

موجز

لاحظ فريق الخبراء المعني بكويت ديفوار، خلال الجزء الثاني من ولايته، عقب الزيارة التي قام بها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) للبلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حدوث تحسن في تعاون السلطات الإيفوارية. ففي سياق عملية بناء السلام، بدأت السلطات الإصلاحات الرامية إلى تعزيز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق المصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب. غير أن عناصر مسلحة مرتبطة بالجناح المتطرف الموالي لغباغبو المجندة في غانا وكوت ديفوار وليبيريا لا تزال نشطة إلى حد كبير، وهو ما يثير القلق بشأن الحالة الأمنية في كوت ديفوار. واستفادت هذه العناصر المسلحة من الدعم المالي المقدم من أفراد داخل المنطقة وخارجها من خلال القنوات القائمة لتحويل الأموال.

وعلاوة على ذلك، يبعث وجود عسكريين غير مسجلين وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي لم يعثر عليها بعد على القلق، لا سيما في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة. وسجل إصلاح قطاع الأمن نتائج متباينة نظرا لعدم إرساء الإطار القانوني تماما ولنقص مستوى تجهيز الشرطة والدرك، مما يثير قلقا بشأن قدرتهما على ضمان الأمن والنظام العام.

ولاحظ الفريق أن اللجنة تلقت معلومات غير صحيحة بشأن الأعتدة الخاضعة لنظام الإخطار من قبيل المسدسات والبنادق والذخائر ذات الصلة ومروحتين للنقل. ولاحظ أن الأسلحة الثقيلة التي جلبت إلى كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في انتهاك للحظر لا تزال تحت تصرف كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو.

ورغم أن كوت ديفوار بذلت جهودا من أجل تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية، فلا يزال عدد كبير منها موجودا في جميع أنحاء البلد. ولا يزال الابتزاز وفرض الضرائب غير القانونية متجذرين في قطاعي النقل والتعدين.

ويرحب الفريق بالإصلاحات التي بوشرت لتحسين مراقبة الحدود، ولكنه يلاحظ أن إدارة الجمارك ليست متواجدة في جميع النقاط الحدودية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود استراتيجية شاملة وضعف البنية التحتية وعدم كفاية المعدات والتدريب لا تزال تمثل عناصر تنال من كفاءة المراقبة على الاتجار عبر الحدود.

ولا تزال عمليات تعدين الذهب غير القانونية في دالوا وبونا وقريب الماس من سيغيلا مستمرة في ظل سيطرة قائد منطقة سابق، هو إسيكا واتارا (الملقب بـ "واتاو")، وتتيح له الموارد للإنفاق على ٥٠٠ من العناصر المسلحة الخاضعة لقيادته حصرا. وتثير الأنشطة في المناجم قضايا حقوق الإنسان، من قبيل استغلال عمل الأطفال، والبيع، والقتل خارج نطاق القضاء، والتلوث الكيميائي الواسع النطاق.

وسوف تتيح زيارة استعراض في إطار عملية كميرلي في آذار/مارس ٢٠١٥ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل البلد لما بعد مرحلة الحظر على الماس. وعلى الرغم من التقدم المحرز في اعتماد تشريع لتنفيذ سلسلة لتجارة الماس تكون مطابقة لعملية كميرلي، لم يتجسد رفع مجلس الأمن الحظر المفروض على الماس في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في زيادة في إنتاج الماس عبر القنوات القانونية ولا في زيادة في عدد أصحاب المصالح المسجلين في هذا القطاع.

ولا يزال شاغلو الأراضي من بوركينا فاسو يتكسبون من مزارع الكاكاو في منتزه جبل بيكو الوطني، على الرغم من أن السلطات الإيفوارية تعتزم الشروع في ترحيلهم في آذار/مارس ٢٠١٥، في نهاية موسم الكاكاو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ولا يزال يتم تهريب جوز الكاجو، وما يتصل بذلك من تهريب من دفع الضرائب، من منطقة زنزن إلى غانا.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٩
ثانيا -	منهجية التحقيق	١٠
ثالثا -	الامتنال للطلبات المقدمة للحصول على المعلومات	١١
رابعا -	المسائل الإقليمية المتصلة بالجزءات	١٢
خامسا -	التعاون مع الكيانات ذات الصلة	١٣
ألف -	أفرقة رصد الجزاءات الأخرى بشتى أنواعها	١٣
باء -	السلطات الإيفوارية	١٣
جيم -	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	١٥
سادسا -	الأسلحة	١٥
ألف -	الهجمات عبر الحدود في كوت ديفوار	١٥
باء -	عملية إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	١٩
جيم -	الامتنال للحظر المفروض على توريد الأسلحة	٢٨
دال -	كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو	٣١
سابعا -	الجمارك والنقل	٣٣
ألف -	التدابير والضوابط الحدودية	٣٣
باء -	تنفيذ حظر توريد الأسلحة	٤٠
ثامنا -	الألماس والموارد الطبيعية	٤٢
ألف -	الماس	٤٣
باء -	الذهب	٤٥
جيم -	مزارع الكاكاو غير القانونية في منتره جبل بيكو الوطني	٣٥
دال -	الموارد الطبيعية الأخرى	٥٥
هاء -	المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف	٥٨
تاسعا -	الشؤون المالية	٥٨

٥٨	ألف - نقاط التفتيش غير القانونية والضرائب الموازية
٦٢	باء - مصادر تمويل شراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة
٦٥	عاشرا - حظر السفر وتجميد الأصول
٦٥	ألف - وقف الحكومة تجميد أصول مجمدة
٦٦	باء - الكتب التي نُشرت لأفراد خاضعين لتجميد الأصول
٦٦	جيم - الأنشطة المتصلة بالحسابات المصرفية المجمدة
٦٧	حادي عشر - الأفراد الخاضعون لجزاءات محددة الأهداف
٦٧	ألف - شارل بلي غودي
٦٧	باء - أوجين نغورانغ كواديو دجويه
٦٨	جيم - مارتين كواكو فوفيه
٦٩	دال - سيمون غباغبو
٦٩	هاء - لوران غباغبو
٧٠	ثاني عشر - التوصيات
٧٠	ألف - الأسلحة
٧١	باء - الجمارك والنقل
٧٢	جيم - الماس والموارد الطبيعية
٧٤	دال - المسائل المالية
٧٤	هاء - الجزاءات المحددة الأهداف

المرفقات

٧٥	١ - Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate
٧٧	٢ - Plan to undermine the peacebuilding process in Côte d'Ivoire
١١٣	٣ - Identification documents of Théophile Zahourou, (a.k.a. Commando Binguiste)
١١٦	٤ - List of military equipment and pricing
١٢٢	٥ - Details on RPO-M and IGLA 9K38 (SAM 18)
١٢٣	٦ - Document found on the individuals following the attack on Grabo in February 2014

	Documents relating to quotations for weapons and related materiel found at Moïse Koré's	– ٧
١٢٥	 house in Abidjan (annex 15 to document S/2013/228)	
١٢٦	 Refugee card found	– ٨
١٢٩	.. Decree relating to the creation, functions and organization of the National Security Council	– ٩
١٣٤	 Eligibility criteria for disarmament, demobilization and reintegration	– ١٠
	Ex-combatants identified by the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration	– ١١
١٣٦	 to go through the disarmament, demobilization and reintegration process	
١٣٧	 Weapons collected by the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration	– ١٢
١٣٨	. Status of reintegration of ex-combatants with attention to those still at “resocialisation” stage	– ١٣
١٣٩	 Letters to the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration	– ١٤
	Legislation on the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration/Decree No.	– ١٥
١٤٣	 2011-787 of 8 August 2012	
١٤٧	 Reactions of non-registered ex-combatants to the Chief of Staff of the army	– ١٦
١٤٩	.. Diversion of ammunition in the disarmament, demobilization and reintegration programme	– ١٧
١٥٠	 Sites where access has been denied to weapons embargo inspectors	– ١٨
١٥٣	 Materiel acquired as less than lethal that could be used as lethal	– ١٩
١٦٥	 Incorrect information provided by Côte d'Ivoire to the Committee	– ٢٠
١٩٥	 Night vision goggles with characteristics similar to Sudanese production	– ٢١
١٩٨	 Fourth infantry battalion in Korhogo	– ٢٢
١٩٩	 120-mm mortar with characteristics similar to materiel produced in the Sudan	– ٢٣
٢٠١	 Additional materiel found at the fourth infantry battalion in Korhogo	– ٢٤
٢٠٣	 Customs offices and border posts visited by the Group	– ٢٥
٢٠٤	 Ivorian customs offices and mobile brigades	– ٢٦
٢٠٥	 Renault TRM-2000 military truck observed by the Group	– ٢٧
٢٠٦	 Mining cards distributed per month	– ٢٨

٢٠٧	 Organization chart of the second military region (Daloa)	– ٢٩
٢٠٨	 Gamina gold mines: “abidjan” site (6°55'8.25"N–6°42'44.90" W)	– ٣٠
٢٠٩	 Tunnels and shafts at Gamina gold mines	– ٣١
٢١٠	 Excerpt from United Nations police reports on Gamina gold mines	– ٣٢
٢١١	 Child labour at Gamina gold mines	– ٣٣
٢١٢	 Aerial pictures of Gamina gold mines	– ٣٤
٢١٥	 Vehicles with Burkina Faso number plates at Gamina gold mines	– ٣٥
٢١٦	 Letter from the village chief of Gamina to the sous-préfet of Zaïbo asking to appoint the Société coopérative des orpailleurs du Tchologo as sole comptoir operator	– ٣٦
٢١٧	 Written contracts signed by the Société coopérative des orpailleurs du Tchologo	– ٣٧
٢٢٢	 (Illegal gold mining sites in Bouna region (in bold those visited by the Group	– ٣٨
٢٢٣	 Ampella Mining CI SA permits in Bouna region	– ٣٩
٢٢٤	 EFABI office in Bouna	– ٤٠
٢٢٥	 Armed forces vehicle guarding the home of Abou Ouattara in Doropo	– ٤١
٢٢٦	 Proof of payment to the traditional authorities of Boun	– ٤٢
٢٢٧	 Arrêté No. 01 RG/PDKE/CAB portant interdiction de pénétrer dans le Parc National du Mont Péko	– ٤٣
٢٣٠	 Mt. Péko eviction plan as at January 2014	– ٤٤
٢٣٧	 Decree announcing 33 legal checkpoints	– ٤٥
٢٣٨	 Checkpoints observed by the Group	– ٤٦
٢٣٩	 Sample survey data showing elements and amount of money paid at checkpoints	– ٤٧
٢٤٠	 Money transfers through MoneyGram and Mobile Money	– ٤٨
٢٤١	 Receipt for scanners purchased in Germany by Emery Kassigragnon	– ٤٩
٢٤٢	 Increases or decreases in bank account balances of sanctioned individuals	– ٥٠

أولا - مقدمة

- ١ - أعلن الأمين العام، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/364)، تعيينه الأعضاء الخمسة التالية أسماؤهم في فريق الخبراء: رومان بروهويلر (الجمارك/النقل، سويسرا)، وريمون دوبييل (الأسلحة، بلجيكا)، وشيرون لوبان (الشؤون المالية، جامايكا)، وروبرتو سولادزو (الماس/الموارد الطبيعية، إيطاليا)، ودافيد زونمينو (المسائل الإقليمية، بنن). وعين أيضا السيد دوبييل ليعمل منسقا لفريق الخبراء.
- ٢ - وبدأ فريق الخبراء عمله في الميدان في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتضمنت أنشطة الفريق عقد اجتماعات مع الدول الأعضاء، ومنظمات دولية وإقليمية ومع السلطات الإيفوارية، بهدف الحصول على معلومات ذات صلة بالتحقيقات التي يجريها. وبالإضافة إلى القيام بزيارات ميدانية في أنحاء كوت ديفوار، زار الفريق أستراليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، والصين، وفرنسا، وهولندا، والنيجر، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وترد في المرفق ١ قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق.
- ٣ - وفي الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، زار رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) كوت ديفوار حيث اجتمع مع السلطات للاستماع إلى آرائها بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وقام الرئيس بتقييم التقدم المحرز والمسائل المتعلقة ذات الصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب. وكان أحد الآثار الكبرى لهذه الزيارة حدوث تحسن ملحوظ في التعاون بين الفريق والسلطات.
- ٤ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت بنن والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا بصدد تشكيل ائتلاف للتصدي لجماعة بوكو حرام، وهي جماعة إسلامية متطرفة معلنة ذاتيا تعمل في المنطقة الشمالية الشرقية لنيجيريا. غير أن تنظيم بوكو حرام ليس حاليا تهديدا مباشرا لكوت ديفوار.
- ٥ - ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٨ في المائة، وهو أدنى من معدل ٨,٦ في المائة الذي تنبأت به السلطات الإيفوارية. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيظل ٨ في المائة في عام ٢٠١٥، بالرغم من أن نصف السكان لا يزالون يعيشون تحت عتبة الفقر المحددة في ١,٢٥ دولار في اليوم.
- ٦ - وفي عام ٢٠١٤، شهدت غينيا وليبيريا تفشي داء إيبولا الفيروسي بشكل لم يسبق له

* تستنسخ مرفقات هذا التقرير كما وردت، باللغة التي قدمت بها فقط، ودون تحرير رسمي.

مثيل. وعلى الرغم من أن كوت ديفوار لها حدود مع كلا البلدين، فإن أثر الوباء على اقتصادها كان محدودا. غير أن التنقل عبر الحدود ظل مقيدا، ما تعذر معه عودة الفريق إلى المناطق الحدودية أو قيامه بزيارات إلى هذه البلدان في الجزء الثاني من ولايته.

٧ - ويرحب الفريق بالجهود المستمرة التي تبذلها كوت ديفوار للحد من حالات الابتزاز، التي لا تزال مرتفعة مع ذلك، ويلاحظ أيضا أن البلد قد أحرز تقدما بخصوص التزاماته بالامتثال للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٨ - وعلى نحو ما بينه الفريق في الفقرة ٢٣ من تقريره عن منتصف المدة (S/2014/729)، ما زال القلق يساوره إزاء الأمن والاستقرار في كوت ديفوار نظرا لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر التي لم يعثر عليها منذ الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعلى الرغم من التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، لا يزال نفوذ بعض قادة المناطق السابقين داخل جهاز أمن الدولة يشكل تحديا.

٩ - ويرى الفريق أن نظام الجزاءات ما زال مفيدا وفعالا في الحفاظ على الاستقرار في كوت ديفوار وفي تغيير سلوك بعض الأفراد الذين قد يهددون لولا ذلك عملية بناء السلام.

١٠ - ويرى الفريق أيضا أن عمل مقاتلين سابقين غير مسجلين تحت إمرة قادة مناطق سابقين لا يزال يمثل تحديا للسلطات الإفوارية، ويساوره القلق لأن قادة المناطق السابقين يمكنهم أن يجندوا المقاتلين السابقين لزعزعة استقرار الديناميات السياسية الداخلية، ومن ثم إضعاف عملية السلام أو تقويضها.

ثانيا - منهجية التحقيق

١١ - تستوفي منهجية التحقيق التي يتبعها الفريق المعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997). وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية، بما في ذلك التقاط الصور الفوتوغرافية، متى أمكن ذلك. وإذا تعذر القيام بتفتيش ميداني، يسعى الفريق إلى التثبت من المعلومات باستخدام مصادر متعددة ومستقلة لكي يفي على النحو المناسب بأعلى معيار يمكن بلوغه، مُولياً بذلك قيمة أعلى لبيانات الجهات الفاعلة الرئيسية والشهود الذين عاينوا الأحداث.

١٢ - ومع أن الفريق يرغب في التحلي بأقصى قدر ممكن من الشفافية، فإنه سيمنع عن كشف مصادر معلوماته في الحالات التي قد يؤدي فيها كشف تلك المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها، ويَعْمَد إلى إدراج الأدلة ذات الصلة بالموضوع في محفوظات الأمم المتحدة.

١٣ - ويلتزم الفريق بأعلى درجات الإنصاف. لذلك، فإنه يعمل جاهدا على أن يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسبا وممكنا، أي معلومات واردة في التقرير قد تنسب إلى تلك الأطراف، لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

ثالثا - الامتثال للطلبات المقدمة للحصول على المعلومات

١٤ - وجه الفريق، خلال فترة ولايته، ما مجموعه ٨٣ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة وأفراد. ويرى الفريق أن من المهم تصنيف أنواع الردود التي وردت إليه، فهي تتراوح ما بين ردود مرضية؛ وردود غير وافية؛ وعدم ورود أي رد على الإطلاق.

١٥ - فالأطراف التي بعثت بردود مرضية على رسائل الفريق أجابت على جميع الأسئلة التي قدمها الفريق على وجه السرعة وبطريقة تيسر إجراء تحقيقات محددة. وقد تلقى الفريق ردودا مرضية من حكومتي بوركينافاسو والنيجر ومن الكيانات التالية: الخطوط الجوية الفرنسية (فرنسا) ومركز أنتويرب العالمي للماس (بلجيكا)، ومصرف بنك أتلانتيك - كوت ديفوار (Banque atlantique - Côte d'Ivoire)، وشركة بروجر وتومي (Brugger & Thomet) (سويسرا)، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (كوت ديفوار)، وشركة كودان للاتصالات اللاسلكية (أستراليا)، وشركة كوندور للتكنولوجيات غير المميتة (البرازيل)، واتحاد الماس في هونغ كونغ (الصين)، وشركة "الإمارات جولد" (الإمارات العربية المتحدة)، والاتحاد الأوروبي، وشركة صناعات الأسلحة الإسرائيلية (إسرائيل)، ومصفاة كالوتي (الإمارات العربية المتحدة)، والفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي (بلجيكا)، وشركة ريفولبي (فرنسا)، وشركة مناجم إيتي - لا مانتشا (كوت ديفوار)، وشركة تويوتا للسيارات (اليابان)، وشركة تي إر - إكيومون (فرنسا)، والمجلس العالمي للماس (الولايات المتحدة)، والاتحاد العالمي لبورصات الماس (الولايات المتحدة).

١٦ - وتشمل الردود غير الوافية الحالات التي لم تقدم فيها الأطراف جميع المعلومات التي طلبها الفريق، أو أبلغت الفريق بأنها بصدد إعداد رد لم يرد حتى وقت كتابة هذا التقرير

أو أفادت بأنه في غير مقدورها توفير البيانات المطلوبة بسبب التشريعات المصرفية الوطنية والقوانين المتعلقة بخصوصية البيانات و/أو الالتزامات بالحفاظ على سرية بيانات العملاء. وقد كان من شأن هذه الردود غير الوافية أن عرقلت، بوجه أو بآخر، التحقيقات التي يجريها الفريق. وتلق الفريق ردودا غير وافية من السلطة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (كوت ديفوار)، وشركة التأمين وإعادة التأمين (النيجر)، ووزارة الدفاع (كوت ديفوار)، والمجلس الوطني للأمن (كوت ديفوار)، وحكومة نيجيريا ومن الكيانات التالية: دار النشر Editions du moment (فرنسا)، ومركز دبي للسلع المتعددة (الإمارات العربية المتحدة)، وآلية الدعم الإداري لعملية كيمبرلي (بلجيكا)، والمؤسسة الوطنية لبحوث المعادن (مينتيك) (جنوب أفريقيا).

١٧ - وفي بعض الحالات، لم ترد أطراف على طلبات الفريق للحصول على المعلومات على الرغم مما وجه إليها من طلبات ورسائل تذكيرية. ولم يتلق الفريق أي رد من حكومات غانا وإيران (جمهورية — الإسلامية) والسودان أو من الكيانات التالية: شركة بي إس دي - أفريك المحدودة (BSD-Afrique) (كوت ديفوار)، ومؤسسة كوت ديفوار للوجستيات (CI Logistique) (كوت ديفوار)، ومصرف إيكوبانك (Ecobank) (كوت ديفوار)، وشركة الخطوط الجوية الإثيوبية (إثيوبيا)، ودار النشر لارماتان (L'Harmattan) (فرنسا)، وشركة هورسفورث ترايد المحدودة (Horsforth Trade Ltd) (كوت ديفوار)، وشركة الخطوط الملكية المغربية (المغرب)، ومصرف ستاندرد تشارترد بنك (كوت ديفوار)، والشركة الإفوارية للبنك (كوت ديفوار)، والشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار (كوت ديفوار)، والشركة العامة للمصارف في بوركينافاسو (بوركينافاسو)، وشركة VIM Airlines (الاتحاد الروسي).

رابعاً - المسائل الإقليمية المتصلة بالجزءات

١٨ - لا تزال آراء الفريق بشأن المسائل الإقليمية، كما وردت في الفقرة ١١ من تقريره لمنتصف المدة (S/2014/729)، آراء وجهية. ولا يزال المتطرفون الموالون لغباغبو يحافظون على شبكة من الأفراد المسلحين المجندين في كوت ديفوار وفي مخيمات اللاجئين في غانا وليبيريا، إلى جانب مرتزقة من ليبيريا.

١٩ - ويرى الفريق أن طرد بليز كومباوري من رئاسة بوركينافاسو - وهو الذي كان الوسيط في أزمة كوت ديفوار في إطار اتفاق واغادوغو السياسي، الموقع في عام ٢٠٠٧،

وكان حليفا رئيسيا للقوى الجديدة - أمر يمكن أن يحرم بعض تلك الجهات الفاعلة من دعم رئيسي.

٢٠ - وسيشهد عام ٢٠١٥ إجراء انتخابات تنطوي على مخاطر عالية في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وتوغو، وهو ما يمكن أن يؤثر على ديناميات السلطة في المنطقة.

خامسا - التعاون مع الكيانات ذات الصلة

٢١ - يتناول هذا الفرع المسائل المتعلقة بتعاون الفريق مع الكيانات ذات الصلة، وهي أفارقة رصد الجزاءات الأخرى بشق أنواعها، والسلطات الإيفوارية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ألف - أفارقة رصد الجزاءات الأخرى بشق أنواعها

٢٢ - حافظ الفريق على علاقات عمل متسقة مع فريق الخبراء المعني بليبيا توجت بإيفاد بعثة مشتركة إلى المنطقة الغربية من كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتعاون الفريق أيضا مع فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية وفريق الخبراء المعني بالسودان وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وتبادل المعلومات والآراء معها.

باء - السلطات الإيفوارية

٢٣ - خلال النصف الأول من ولاية الفريق، تعثر التعاون بينه وبين السلطات الإيفوارية وتلقى الفريق ردودا محدودة على أسئلته وعلى ما قدمه من طلبات لعقد اجتماعات. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥، يسرت وزارة الخارجية والبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة عقد اجتماعات بين الفريق وممثلين رئيسيين لمختلف المؤسسات (انظر المرفق ١).

٢٤ - وساعدت البيانات والمعلومات الواردة إلى فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار الفريق في تحقيقاته في حالة إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والهجمات عبر الحدود على كوت ديفوار، والأشخاص الخاضعين للجزاءات، ومسائل الجمارك والنقل، وتنفيذ تدابير تجميد الأصول، والمسائل المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية.

٢٥ - ووافقت السلطات الإيفوارية على إتاحة إمكانية زيارة الفريق للمواقع العسكرية، وإطلاعه على إحصاءات الموارد الطبيعية، وعلى استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفترة ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهو التاريخ الذي تقرر أن تنجز فيه عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بكاملها.

جيم - عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٦ - يود الفريق أن يعرب عن تقديره لما تلقاه من العملية أثناء أداء ولايته من دعم لوجستي وإداري قيم، بما يشمل توفير المكاتب، ومن مساعدة قيمة في مجالي النقل والشؤون الإدارية. غير أن الفريق يؤكد أن الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا تزال تعاني من نقص في عدد الموظفين، إذ تفتقر إلى خبير في الأسلحة وإلى خبير في الموارد الطبيعية.

سادسا - الأسلحة

٢٧ - يقر الفريق بالتقدم الذي أحرزته السلطات الإيفوارية في إحالة الإخطارات وطلبات الاستثناء إلى اللجنة، كما طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤)، وإن لم تواف السلطات اللجنة بانتظام بمعلومات كاملة عن الجهة المصنعة والجهة الموردة للمعدات المشتراة.

ألف - الهجمات عبر الحدود في كوت ديفوار

٢٨ - حقق الفريق في ثلاث مجموعات من الهجمات التي شنت عبر الحدود في المنطقة الغربية من كوت ديفوار وقام بتوثيقها. وشكّلت الهجمات، التي شنّها أفراد ذوو صلة بالجنح المتطرف الموالي لغابغو، انتهاكا لنظام الجزاءات.

١ - الهجمات على غرابو وفيته

٢٩ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، التقت ثلاث مجموعات من المهاجمين في غرابو وفيته كما يلي: مجموعة من اللاجئين الإيفواريين الذين تمّ تجنيدهم في مخيم ليتل وليبو للاجئين في ليبيريا، ومجموعة من المقاتلين الليبريين السابقين، ومجموعة من الأعضاء السابقين في "جماعة الوطنيين من أجل السلام" من أبيدجان. وتنتمي إحدى هذه المجموعات إلى تنظيم يُدعى "سرية أرماغيدون"، وهو تنظيم يرتبط ارتباطا مباشرا بالجنح المتطرف الموالي لغابغو، ومعظم عناصره في المنفى الطوعي في غانا.

٣٠ - وفي حين عُزيت الهجمات في بادئ الأمر إلى نزاعات حول الأراضي بين المجتمعات المحلية، يلاحظ الفريق أن هناك على الأقل عاملين آخرين وراء هذه الهجمات.

٣١ - فأولاً، ثبت للفريق أن الهجمات خطط لها ومولها (انظر الفرع تاسعا - باء) الجناح المتطرف الموالي لغباغبو منذ أواخر عام ٢٠١٣ وشملت سلسلة من الهجمات المسلحة المتوالية في البلاد، معظمها في غرب كوت ديفوار.

٣٢ - وثانياً، يلاحظ الفريق أن الهجمات شكلت جزءاً من خطة أكبر لتقويض الأمن والاستقرار في كوت ديفوار (انظر المرفق ٢). ويُحدد الفريق قادة سياسيين وعسكريين سابقين بوصفهم العناصر الرئيسية في هيكل القيادة والسيطرة للجناح المتطرف الموالي لغباغبو، وهم: أسوا آدو، وآهوا دون ميلو، وجوستان كوني كاتينان، ودامانا بيكاس، وستيفان كيري، والعقيد ألفونس غوانو، والعقيد هنري توهورو دادي، والقائد فلجونس أكابيا، والمفوض باتريس لوبا، والمفوض غناوا ليتو مارك^(١) (الملقب بـ "كابيلا"، انظر S/2013/228، المرفق ٣)، وباب ليون روجي (الملقب بـ "ديدي غوليا")^(٢)، وهو شخص أدى دوراً رئيسياً في مهام الاتصال والتجنيد ونقل الأموال بين غانا وليبيريا (انظر S/2012/766 و S/2012/901 و S/2013/228 و S/2013/316 و S/2014/266).

٣٣ - ويلاحظ الفريق أن كودو غنانغو جان ديدبي، (الملقب بـ PKM) وأويي كواه رودريغ (الملقب بـ AA52)، اللذين كانا مسؤولين عن العديد من الهجمات في أبيدجان في عام ٢٠١٢، واعتقلتهما السلطات الإيفوارية في عام ٢٠١٣، كانا ينتميان أيضاً إلى سرية أرماغيدون. ويلاحظ الفريق أن الجناح المتطرف الموالي لغباغبو خطط، من الناحية الاستراتيجية، لاستخدام سرية أرماغيدون في شن هجمات على الشخصيات السياسية والمؤسسات الحكومية.

٣٤ - وألقى مقتل كوزو كابي، وهو أحد العناصر المسلحة التي شاركت في شن هجوم على غرابو في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وإلقاء القبض على تيوفيل زاهورو، وهو أحد الداعمين الماليين للعديد من الهجمات، الضوء على الهجمات المذكورة.

(١) أفادت تقارير إعلامية غير مؤكدة أنه تُوفي في أكرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. انظر الرابط التالي:

www.connectionivoirienne.net/106284/cote-divoire-crs-le-commissaire-gnahoua-kabila-est-mort-hier-dans-en-exil-au-ghana

(٢) اكتشف الفريق أثناء أداء ولايته أن "ديدي غوليا" و "روجي تيكويا" هما لقبان لباب ليون روجي.

٢ - تورط كوزو كابي في الهجمات على غرابو

٣٥ - في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نفذ مهاجمون قداموا من ليبريا هجوماً على قرية دايوكي، الواقعة على مسافة ٧٢ كيلومتراً من تابو في الجنوب الغربي لكوت ديفوار. وقتل هؤلاء المهاجمون اثنين من أفراد القوات المسلحة الإيفوارية قبل أن يهاجموا عناصر الدرك في غرابو.

٣٦ - وقتلت كتيبة حفظ الأمن في المنطقة الجنوبية الغربية أحد المهاجمين، وكُشف في البداية أنه "راستا" أو "بوب مارلي". غير أن الفريق كشف أنه كوزو كابي، وهو مقاتل من أصل إيفواري كان يعيش في تابو ولجأ إلى مخيم اللاجئين ليتل وليبو في ليبريا عقب الأزمة التي تلت الانتخابات عام ٢٠١١.

٣٧ - وقد شارك في هجمات يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ في غرابو، وكذلك في الهجوم الذي شن على بارا وساو يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وأدى إلى مقتل ٢٦ إيفواري وسبعة عناصر من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة (انظر S/2012/766، الفقرة ٤٥، و S/2013/228، الفقرات ٣٥ إلى ٣٨). وتُبرز مشاركته في العديد من الهجمات في كوت ديفوار أن مخيمات اللاجئين في ليبريا كثيراً ما تتخذ قواعد لإيواء المقاتلين وتجنيدهم.

٣ - إلقاء القبض على تيوفيل زاهورو وتمويل الهجمات في كوت ديفوار

٣٨ - في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أُلقي القبض على ستة أفراد على مقربة من تابو، من بينهم قائدهم، تيوفيل زاهورو (الملقب بـ "كوماندو بانغيست")^(٣)، وبحوزتهم أجهزة تفجير مرتجلة ووثائق مختلفة تضم قائمة بالمعدات العسكرية وتسعيرة لتسليح ٢٠٠ ١ مقاتل (انظر المرفقان ٣ و ٤).

٣٩ - وضمت تلك القائمة أسلحة حرارية ضغطية (من نوع RPO-M Shmel)، وخمسة صواريخ أرض - جو من نوع IGLA 9K38، تصنفها منظمة حلف شمال الأطلسي تحت الرمز SAM18 (انظر المرفق ٥). وعثر الفريق على وثيقة أخرى تشير إلى نفس النوع من الصواريخ لدى الأفراد الذين أُلقي القبض عليهم عقب الهجمات التي شنت على غرابو في شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر المرفق ٦).

٤٠ - ولاحظ الفريق وجود أوجه تشابه بين تلك القائمة ووثيقة أخرى عثر عليها في عام ٢٠١٢ في إقامة مويز كوري، الذي كان متورطاً في الاتجار بالأسلحة لفائدة الرئيس

(٣) علم الفريق أن زاهورو كان يقوم خلال الأزمة التي تلت الانتخابات في عام ٢٠١١ بتقديم الدعم المادي للجماعات المسلحة الموالية لغبابو في القرى الواقعة بين إيسيا ودالوا.

الإيفواري السابق (انظر المرفق ٧)، تفيد بأن الجناح المتطرف الموالي لغباغبو ربما قد كان على اتصال بنفس المورّد.

٤١ - وصرح زاهورو للسلطات الإيفوارية، عقب إلقاء القبض عليه وإدلائه باعترافاته، أنه كان مشاركاً في خطة لزعة استقرار كوت ديفوار من خلال تجنيد وتعبئة المقاتلين في توغو وفي العديد من مخيمات اللاجئين في غانا، بما فيها أمبان وبودوبورام^(٤)، وجمع الأموال في غينيا - بيساو (انظر المرفق ٣، الذي يبين دمغات على جواز سفره تشير إلى وجوده في بلدان مختلفة). وأشار زاهورو أيضاً إلى أن مقاتلين آخرين قد تبناوا نفس القضية، ومنهم دازيرينيون (الملقب بـ "الرقيب كوت ديفوار")، و "العقيد H"، و "CP1"، و "تشانغ"، و نيبيا (المعروف أيضاً باسم "كابي")، و نيبيا (المعروف أيضاً باسم "الملازم").

٤٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بينما كان عائداً من غينيا - بيساو، عرج زاهورو على غانا حيث التقى بطرف اتصال يُلقب بـ "الصامت" (Silencieux) في مخيم اللاجئين أمبان. وقدم له "الصامت" مجموعة من ١٠ مقاتلين. وأشار زاهورو إلى أن القائمة قد عُرضت عليه من قبل "الصامت" وطرف اتصال آخر يُلقب بـ "إيكو" (Echo) أوضح أن ضابطاً من قوات الدفاع والأمن السابقة، لم تحدد هويته ويعيش منفياً في غانا، قد كُلف بشراء تلك الأسلحة. ولا يملك الفريق أي معلومات إضافية بشأن ما إذا كان المتطرفون الموالون لغباغبو قد قاموا بالفعل بطلب أو اقتناء المواد المذكورة في القائمة.

٤٣ - ويُلاحظ الفريق أيضاً أن زاهورو قدم، في عام ٢٠١٤، ما مجموعه ٢٠.٠٠٠ يورو (٢٢.٠٩٩ دولاراً أمريكياً) إلى كل من "الرقيب كوت ديفوار" و "العقيد H" و "شابو" (Chapeau) و "الصامت" لتنفيذ هجمات خطط لها لفترة أعياد الميلاد لعام ٢٠١٤ في منطقة تابو. وكان يُفترض أن يلتقي المهاجمون قرب تابو شخصاً يدعى ديدبي (ويلقب أيضاً بـ "روين") كان مسؤولاً عن تجنيد ٢٠٠ مقاتل إضافي من المرتزقة الإيفواريين والليبريين وعن تحديد الأهداف التي ستعرض للهجوم في كوت ديفوار، والتي شملت منشآت عسكرية ومخيمات ومستودعات للأسلحة.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، جمع الفريق معلومات تفيد بأن زاهورو مؤلّ عدداً من الهجمات، بما في ذلك الهجوم في نيانغون سيديسي (٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٢)، وفي دابو (١٥ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢)، وفي بونوا (١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر

(٤) كان لدى اثنين من المهاجمين وثائق ثبوتية (بطاقة لاجئ من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وشهادة تسجيل في مخيم بودوبورام للاجئين في غانا (انظر المرفق ٨).

٢٠١٢)، وفي يوبوغون تواروج (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وفي يوبوغون نيانغون (٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣).

٤٥ - وتلقى الفريق معلومات عن قيام الأطراف الضالعة في هجمات غرابو بتحويلات مالية باستخدام الهواتف المحمولة وعن طريق خدمة "موني غرام". وترد تفاصيل شبكة التمويل هذه في الفرع تاسعا - باء أدناه.

٤ - تورط الجهات الفاعلة السياسية في انعدام الاستقرار: دوغو - رافائيل

٤٦ - جمع الفريق معلومات موثوقة تفيد بأن دوغو دجيريك رافائيل، الذي شغل منصب كاتب الدولة المكلف بالمعوقين في حكومة لوران غباغبو، قد تورط في تمويل العديد من الهجمات التي نُفذت في كوت ديفوار في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (انظر الفقرات ٢٦٧ إلى ٢٦٩ أدناه). وقد أوقفته السلطات الإيفوارية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بتهمة تهديد الأمن القومي.

٤٧ - وجمع الفريق معلومات تفيد بأن دوغو رافائيل قد أعطى، قبل أن يتم شن الهجوم على مركز الشرطة في المقاطعة السادسة عشرة في يوبوغون (أبيدجان) في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١ ٠٠٩ دولارات) لقائد المهاجمين للتحضير للهجوم، وقد عرّف فريق الخبراء المعني بليبيريا هذا الأخير بصفته "القائد" (The Commander) (انظر S/2014/831، الفقرات ٦٣ إلى ٧٦ و ٨٥ والمرفقان ٣ و ٤). وقد وُزع المبلغ بعد ذلك على عدة مجموعات، بما فيها المجموعة التي كان يقودها ميهان جيفرسون أبرهام (الملقب بـ "IB").

٤٨ - ولاحظ الفريق أيضاً أنه، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُعطي مبلغ ١٢٠ ٠٠٠ فرنك (٢٠١ دولار)^(٥) للملقب بـ "IB" من خلال وسيط وضابط سابق في البحرية التجارية يُدعى أنييرو (الملقب أيضاً بـ "علي بابا"). وكانت تلك الأموال موجهة لتمويل التحضير للهجوم الأول على غرابو يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر S/2014/729). وجمع الفريق معلومات تفيد بأن دوغو رافائيل سعى، في إطار التخطيط لتحديد المقاتلين من بين اللاجئين الإيفواريين المتبقين في غانا وتوغو، إلى نسج علاقات مع الملاحزم إيمانويل بيهي والملقب بـ "PKM" والملقب بـ "AA52" (انظر S/2013/228، الفقرة ٣٩ و S/2014/729، الفقرة ١٩)، ومع أعضاء بارزين في الجناح المتطرف الموالي

(٥) تُرسل الأموال في شكل مبالغ صغيرة للالتفاف على تدابير المراقبة ولتغطية جوانب محددة من الهجمات.

لغباغبو في غانا، بمن فيهم ليدا مويز كواسي^(٦)، و دامانا بيكاس، و أهوا دون ميلو، وجاستن كوني كاتينان.

باء - عملية إصلاح قطاع الأمن وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١ - إصلاح قطاع الأمن

٤٩ - تتمثل الغاية من عملية إصلاح قطاع الأمن في كوت ديفوار، والتي بدأت في عام ٢٠١٣، في اعتماد وتنفيذ ١٠٨ إصلاحات، موزعة على ست ركائز رئيسية، هي: الأمن القومي، وإعادة الإعمار بعد الأزمة، والبعدان الإنساني والاجتماعي، وسيادة القانون والعلاقات الدولية، والمراقبة الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. ويلاحظ الفريق أن تنفيذ الإصلاحات قد قُسّم إلى أربعة إطارات زمنية محددة: الإصلاحات الطارئة (٦ أشهر)، والإصلاحات على المدى القصير (١٢ شهراً)، والإصلاحات على المدى المتوسط (٥ سنوات)، والإصلاحات على المدى البعيد (١٠ سنوات).

٥٠ - ويقر الفريق بالالتزام السياسي للسلطات الإيفوارية بإجراء عملية إصلاح قطاع الأمن، وهو ما يتجلى في الانخراط المباشر لرئيس البلد وفي إنشاء إطار مؤسسي وحيد بمرسوم صدر في آب/أغسطس ٢٠١٢ هو المجلس الوطني للأمن (انظر المرفق ٩) من أجل تنسيق الإصلاحات المقررة. ويرحب الفريق أيضاً بوضع الإطار القانوني الذي يحدد، في جملة أمور، الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، فضلاً عن الاستراتيجية الأمنية الوطنية. وتوضح هذه الاستراتيجية رؤية السلطات الإيفوارية وتعرض مجموعة من التدابير الرامية إلى إحداث تحول على مستوى الجهات الفاعلة الأمنية والمؤسسات الأمنية. وهذه الرؤية تستمد جذورها من مفهوم الأمن البشري، وتراعي المسائل الشاملة ذات الصلة بالسلام والاستقرار الوطنيين. وتركز الاستراتيجية الأمنية الوطنية على تحليل المخاطر والتهديدات، وفي نفس الوقت تُقدم توجيهات للجهات الفاعلة الأمنية والمؤسسات الأمنية لتقييم قدراتها من حيث الأفراد والعتاد. وقد وُضعت استراتيجية أمنية بحرية في عام ٢٠١٤ للمساعدة في التصدي للتحديات التي يطرحها خطر القرصنة المتنامي بسرعة في خليج غينيا وتأمين المجال البحري لكوت ديفوار.

٥١ - ويخطط الفريق علماً أيضاً بالجهود التي تبذلها السلطات، من خلال اتخاذ مبادرات عاجلة قصيرة الأمد^(٧)، بهدف تعزيز الأمن وزيادة تولي زمام عملية إصلاح قطاع الأمن من

(٦) عاد إلى كوت ديفوار، وألقت السلطات الإيفوارية القبض عليه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(٧) وُضع برنامج رئاسي طارئ للمساعدة في توفير المعدات للقوات المسلحة للتصدي للحوادث الأمنية المتفشية في أبيدجان وأماكن أخرى.

خلال إشراك الإدارات المحلية والإقليمية، والجهات الفاعلة الاجتماعية وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

٥٢ - غير أن الفريق يساوره القلق إزاء بطء اعتماد القوانين والأنظمة، وعدم كفاية معدات الشرطة والدرك، وانعدام التماسك في صفوف الجيش، والحاجة إلى تعزيز قدرات الجمعية الوطنية وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن.

(أ) القوانين والأنظمة

٥٣ - يلاحظ الفريق أنه لم يتم بعد اعتماد التشريعات التي تحدد المناحي العملية للإصلاحات، بما في ذلك قانون البرامج العسكرية. وأبلغت السلطات الإيفوارية الفريق أنه يجري النظر في مقترحات، وأن التشريعات المتصلة بالنظام الأساسي للأفراد العسكريين وإعادة هيكلة التسلسل القيادي (الذي شُرِع فيه) ومسائل الانضباط والتماسك في صفوف قوات الدفاع والأمن^(٨) سوف تُعرض على البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومع أن هذه التدابير تكتسي أهمية حاسمة في التعجيل بعملية الإصلاح، يُلاحظ الفريق أن الخصومات التي خلفتها أزمة ٢٠٠٢-٢٠١١ والعداوات في صفوف قوات الدفاع والأمن قد تتسبب في مزيد من التأخير وفي إبطاء العملية.

(ب) معدات الشرطة والدرك

٥٤ - يلاحظ الفريق استمرار التحديات المرتبطة بتجهيز الشرطة والدرك وبناء قدراتهما في مجالي مكافحة الشغب وحفظ الأمن العام، لا سيما تحسبا للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠١٥. وقد أبلغت السلطات الإيفوارية الفريق باقتنائها لمعدات، سُلم جزء منها بالفعل، وبأن جهازَي الشرطة والدرك قد تسلما مركبات ومعدات للاتصالات لقيادة قدراتهما العملية.

(٨) هناك ثلاثة نصوص تشريعية قيد النظر، وهي مشروع قانون يقضي بتعديل القانون رقم ٦١-٢٠٩ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦١ المتعلق بتنظيم قوات الدفاع الوطني، ومشروع مرسوم يقضي بتعديل المرسوم رقم ٩٦-٦٠٣ المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ المتعلق بإعادة هيكلة قيادة القوات المسلحة، ومشروع مرسوم يقضي بتعديل المرسوم رقم ٨٤-٩١٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ الذي يحدد تشكيلة المناطق العسكرية والمناطق الخاضعة لمراقبة الدرك.

(ج) التماسك في صفوف الجيش

٥٥ - يلاحظ الفريق أن أنماط النفوذ القائمة على أساس الانتماءات السابقة والعداوات القائمة منذ أمد طويل والانقسامات لا تزال تقوض سلطة هيكل القيادة العسكرية^(٩).

٥٦ - ويرى الفريق أن تظلم عناصر الجيش في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عندما وضعوا حواجز وأغلقوا الشوارع في أبواسو وأبينغورو وبواكي ودالوا وفيركيسيدوغو وكوروغو وأودييني وضاحية أبوبو^(١٠) في أبيدجان، احتجاجا على عدم دفع استحقاقات وعلاوات، ربما يكون قد جرى التخطيط له.

٥٧ - ويؤكد الفريق أن اندلاع الاحتجاجات في آن واحد في مواقع مختلفة يبرز التحديات التي تعترض تحقيق النجاح في إصلاح قطاع الأمن، وأن استعادة الانضباط والمهنية في قوات الدفاع والأمن أمر سيستفيد من النجاح في إكمال عملية الإصلاح.

(د) دور الجمعية الوطنية وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إصلاح قطاع الأمن

٥٨ - يلاحظ الفريق أن دور الجمعية الوطنية وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إصلاح قطاع الأمن بحاجة إلى تعزيز، على الرغم من عقد ٢٦ اجتماعا في عام ٢٠١٤ لتعبئة الجهات الفاعلة الاجتماعية وتوعيتها بالجوانب الرئيسية للإصلاح.

٥٩ - وأشار المسؤولون الذين أجرى الفريق مقابلات معهم إلى عدم وجود خطة عمل واضحة المعالم والأهداف لتجسيد الاستراتيجيات القائمة في مبادرات محددة، لا سيما فيما يتعلق بقدرة البرلمان وأعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام على المساهمة الكاملة في العملية. ويوفر وجود خطة عمل مثل هذه أيضا معايير مرجعية يمكن أن تيسر رصد الإنجازات المحققة في إصلاح قطاع الأمن وتقييمها وتعزيزها، ولا سيما فرض رقابة مدنية فعالة على القوات المسلحة.

٦٠ - ويلاحظ الفريق أن العلاقات بين المدنيين والعسكر لا تزال محفوفة بالشكوك والريبة والتوتر. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تكثيف مشاركة أعضاء المجتمع المدني إذ لا تزال المنظمات القائمة في معظمها ضعيفة.

(٩) تشير المقابلات التي أجريت مع شتى المصادر إلى نزاعات متكررة في صفوف الجيش وفيما بين الجيش والمقاتلين السابقين والدوزو (الصيادون التقليديون).

(١٠) تخضع لسيطرة غاوسو كونه (المعروف أيضا باسم "جاه غاو")، وهو قائد منطقة سابق وحليف مقرب من واتاو.

٦١ - وأخيراً، يشير الفريق إلى ضرورة بذل جهود دؤوبة لتوطيد الإنجازات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ما من شأنه تعزيز أثر إصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بالأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

٢ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٢ - وضعت الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تخطط لإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برمتها بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، معايير لاختيار المقاتلين السابقين الذين يمكن أن يستفيدوا من هذه العملية (انظر المرفق ١٠). وتشمل تلك المعايير إعادة الأسلحة والذخائر، وآلية تحقق مشتركة للكشف عن الاحتيال في عمليات التسريح (انظر المرفق ١٥).

٦٣ - وتتمثل إحدى الصعوبات التي واجهت الهيئة في ضبط عدد المقاتلين السابقين بفعالية، إذ إن القوائم التي قدمت في البداية وضعها قادة مناطق سابقون عمدوا إلى تضخيم الأعداد. وقد باشرت الهيئة حملات لتوعية الأشخاص الذين ما زالوا يقاومون وتشجيعهم على الانضمام إلى العملية. ويلاحظ الفريق أنه، بالإضافة إلى نظام يُدعى من خلاله المقاتلون السابقون إلى مواقع مخصصة دائمة، دشنت الهيئة نظاماً متنقلاً ينقل آلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى المناطق من أجل الالتقاء بمقاتلين سابقين يرغبون في نزع أسلحتهم.

٦٤ - وأكد وزير الدفاع أن الهيئة قررت، عقب تعداد أجراه المجلس الوطني للأمن في عام ٢٠١٣، أن تزيد عدد المقاتلين السابقين قيد النظر من ٧٧٧ ٦٤ إلى ٧٤ ٠٦٨ مقاتلاً سابقاً (انظر المرفق ١١). وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلنت الهيئة أنه لم يتسن تحديد أماكن وجود ١٨ ٠٠٠ مقاتل سابق.

٦٥ - ويشير الفريق إلى أن الهيئة أعلنت أنها، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نزلت أسلحة ٦٨٥ ٤٥ مقاتلاً سابقاً وأعادت إدماجهم (٦٢ في المائة)، وجمعت ٦٠٧ ٢٨ قطع سلاح (بنادق هجومية وقنابل) و ١٩٢ ٨١٩ قطعة ذخيرة (انظر المرفق ١٢).

(أ) المقاتلون الذين أعيد إدماجهم أو يجري إعادة إدماجهم

٦٦ - يلاحظ الفريق أنه، من أصل ٦٨٥ ٤٥ عنصراً أعلنت الهيئة إعادة إدماجهم، لا يزال ٣٧١٣ عنصراً في انتظار التدريب، بينما ينتظر ٣٤٢ ١٢ عنصراً آخرين إعادة إدماجهم بصورة كاملة. وبناء على ذلك، لا يزال يتعين إعادة إدماج ١٦ ٠٥٥ مقاتلاً سابقاً بصورة

كاملة (انظر المرفق ١٣). ويشير الفريق إلى أن الأشخاص الذين هم في مرحلة إعادة التكييف الاجتماعي يُفصلون عن أولئك الذين أعيد إدماجهم بصورة كاملة.

٦٧ - ويلاحظ الفريق الاهتمام المتزايد بإعادة التكييف الاجتماعي^(١١) بوصفها مرحلة حرجية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشير إلى أن بعض التحديات التي تواجه مرحلة إعادة الإدماج تتمحور حول صرف الأموال لمشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ورصد تلك المشاريع (المعروفة باسم مجموعة إعادة الإدماج). وأبلغت مصادر الفريق بأن بعض الأشخاص انسحبوا من العملية لأسباب تتراوح بين المسائل الشخصية والتحديات المرتبطة بمرحلة إعادة التكييف الاجتماعي. وأعرب عدد من المقاتلين السابقين عن استيائهم من العملية، وأرسلوا، من خلال رابطة المقاتلين المسرحين في كوت ديفوار، رسائل إلى السلطات للإعراب عن عدم رضاهم. وأشار بعض المقاتلين السابقين بوضوح إلى أنه إذا لم تُلبّ مطالبهم فسينظرون على الأرجح في تنظيم احتجاجات ضد السلطات (انظر المرفق ١٤).

٦٨ - وما زال يتعين على الهيئة تسريح وإعادة إدماج نحو ٣٠.٠٠٠ مقاتل سابق قبل انتهاء المهلة الرسمية في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وجمع الفريق معلومات تفيد بأن بعض المقاتلين السابقين غير المسجلين يقاومون العملية، تحت ضغط قادة المناطق السابقين في بعض الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، جمع الفريق معلومات تفيد بأنه، نظرا إلى أسباب مختلفة، منها عدم قبول نزع السلاح الأولي (الذي أجراه البرنامج الوطني لإعادة الإلحاق والتأهيل المجتمعي ووزارة الدفاع) والخوف من الانتقام، استُبعد العديد من جماعات الدفاع الذاتي سابقا التي كانت تابعة لحكومة لوران غباغبو. وبالمثل، فإن التأخير الذي حدث بمرحلة إعادة الإدماج (فيما يتعلق بالمجموعة التي وضعت للمقاتلين السابقين لمواكبتهم خلال عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والمعروفة باسم "شبكة إعادة الإدماج") يشبط همة بعض المقاتلين السابقين، الذين يفضلون الانسحاب من العملية. وبالنظر إلى تلك الصعوبات والمقاومة والمعوقات التي واجهتها السلطة خلال السنوات الثلاث الماضية، ينتاب الفريق قلق من أن الموعد النهائي قد لا يوفى به.

(١١) تمثل مرحلة إعادة التكييف الاجتماعي مرحلة انتقالية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفقا للهيئة، تلي هذه المرحلة احتياجات المقاتلين السابقين في مجال إعادة التثقيف الوطني والنفسي، وذلك من أجل تيسير إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا على نحو متناسق. وخلال مدة شهر واحد، يستفيد المقاتلون السابقون الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم من سلسلة من الدورات التدريبية المتعلقة باضطرابات ما بعد الصدمات، ومشاكل تعاطي الكحول والمخدرات، وترسيخ المهارات الحياتية، وإذكاء الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(ب) المقاتلون السابقون غير المسجلين

٦٩ - وفقا للسلطات الإيفوارية، لا يزال هناك ما يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ مقاتل سابق غير مسجل قادر على الحصول على الأسلحة والذخيرة النظامي. والمقاتلون السابقون غير المسجلين هم مقاتلون سابقون جمعوا في مواقع تجميع في جميع أنحاء البلد في انتظار تسوية أوضاعهم. ويتوقع بعضهم الانضمام إلى الجيش، في حين يترقب البعض الآخر أن يُنظر في ضمه إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد سلم عدد منهم أسلحتهم إلى المسؤولين ولكنهم ليسوا جزءا من العملية.

٧٠ - ويورد جدولٌ قدمته الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما عدده ٢٢ ٠٧١ عنصرا مرتبطا بالجيش وافق عليهم رئيس هيئة الأركان العامة (انظر المرفق ١١). ومع ذلك، فإن الكثير منهم لم يُجند في الجيش كما كان مقررا أو موعودا به في البداية. وتلقى الفريق أيضا قوائم بأسماء المقاتلين السابقين الذين كان قد سجلهم في البداية البرنامج الوطني لإعادة الإحاط والتأهيل المجتمعي، الذي استعاض عنه بالهيئة في عام ٢٠١٣، وبأسماء المقاتلين السابقين الذين نُزعت سلاحهم في البداية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقدم الفريق عينات من القوائم إلى الهيئة من أجل التحقق من عدد المقاتلين السابقين الذين أخذوا في الحسبان في قاعدة البيانات، ولم يتلق أي رد على ذلك حتى الآن.

٧١ - ويشعر الفريق بالقلق بوجه خاص إزاء إمكانية أن يستغل قادة المناطق السابقون أولئك المقاتلين السابقين غير المسجلين. ويلاحظ الفريق أن هذه العناصر تُجند أساسا لضمان حماية بعض الأنشطة غير المشروعة لقادة المناطق السابقين، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية، وللعمل كحراس أمن للشركات أو أماكن الإقامة الخاصة وفي إطار مهام الحراسة المسلحة. كما شرع المقاتلون السابقون غير المسجلين في أنشطة غير مشروعة خاصة بهم (انظر الفقرة ١٤٥).

٧٢ - ويشعر الفريق بالقلق أيضا لأن بعض العناصر غير المسجلة تُستغل في العمليات العسكرية العادية باعتبارها قوات احتياطية. ولاحظ الفريق أن المقاتلين السابقين غير المسجلين المتمركزين في المعسكر الموجود في أبوبو (أبيدجان) كانوا في صفوف القوات التي نُشرت عقب الهجمات على غرابو في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويثير هذا الأمر عددا من المسائل المتعلقة بوضعهم القانوني وشرعية مشاركتهم، لا سيما عندما يصاب أحد هؤلاء المقاتلين أو يقتل خلال العمليات. ويثير القلق بوجه خاص من حيث ضرورة تحديد من يتحمل المسؤولية إذا قُتل أحدهم أو جُرح، أو إذا استخدم أحدهم القوة وقتل شخصا أو جرحه.

٧٣ - وفي اجتماع عقد في أنياما في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، أشارت السلطات إلى أن المقاتلين السابقين غير المسجلين يمثلون مشكلة أمنية خطيرة في البلد.

٧٤ - وسلط ممثلو الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعض الضوء على التدابير التي تعتزم الهيئة اتخاذها لمواجهة التحدي الذي يمثل المقاتلون السابقون قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. وقد أبلغوا المقاتلين السابقين غير المسجلين بأنه لم يعد من الممكن لهم الالتحاق بالجيش، ودعواهم بدلا من ذلك إلى الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل الموعد النهائي المحدد في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن السابق لأوانه تقييم رد فعل المقاتلين السابقين، ولكن الفريق لاحظ إبداء بعض المقاومة في البداية (انظر المرفق ١٦). وسيتابع الفريق مرحلة تنفيذ ذلك القرار، وسيقدم تقريرا وفقا لذلك.

(ج) جمع الأسلحة والذخائر

٧٥ - يؤكد الفريق أن استراتيجية الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتمثلة في توفير إمكانية الانضمام إلى برنامجها للأفراد الذين يعيدون الأسلحة أو الذخائر التي تعطلت (بدلا من الأسلحة) ما زالت تتسبب في التباس من حيث كمية الأسلحة المستردة.

٧٦ - ويقدم جدول منشور على الموقع الشبكي للهيئة بعض التفاصيل المتعلقة بالأسلحة التي جُمعت في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويلاحظ الفريق أنه من أصل ٤٨٩ ١٧ قطعة سلاح جمعتها الهيئة، كان هناك ٨ ٨٩٩ بندقية^(١٢) و ٨ ٥٩٠ قنبلة (انظر المرفق ١٢). وقد ازداد عدد الأسلحة التي جُمعت منذ ذلك الحين ليصل إلى ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح، ولكن نفس القلق المعبر عنه لا يزال قائما.

٧٧ - بيد أن الفريق يشير إلى أن العديد من الأسلحة وقطع الذخيرة لا تزال متداولة في كوت ديفوار. وهي رسالة تذكيرية قوية بأثر الأزمة التي دامت من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١. ويُبرز هذا الوضع، من بين أمور أخرى، تعقيد عملية نزع السلاح والجهود المبذولة لاسترداد المعدات الحربية، التي وزعتها الأطراف المتحاربة على نطاق واسع على المدنيين المجندين لتعزيز صفوف تلك الأطراف دون أي رقابة أو قيود.

٧٨ - ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من تحسن الأمن في المناطق الحضرية، ارتكبت جرائم خطيرة بالأسلحة التي لا تزال متداولة، بما في ذلك الهجمات على الطرق، مثل عمليات

(١٢) كان ما مجموعه ٦ ٣٥٩ منها صالحا (٧١ في المائة)، في حين لم يكن ٢ ٥٤٠ منها كذلك (٢٩ في المائة).

الاختطاف وعمليات السطو المسلح. ويلاحظ الفريق أن بعض الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة^(١٣) - التي لا تخضع لسيطرة الدولة - وضعت تحت تصرف المقاتلين السابقين غير المسجلين من جانب قادة مناطقهم السابقين الذين يواصلون حماية مصالحهم المالية (انظر S/2014/729، الفقرة ٣٤).

٧٩ - وبمثل وجود المقاتلين الذين لم يؤخذوا بعد في الحسبان في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوفر الأسلحة عاملي ضغط كبيرين يمكن أن تستخدمهما الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية لتعطيل عملية السلام.

(د) تحويل مسار الذخيرة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٠ - في احتفال أقامته الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أنياما في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، أشار الفريق إلى عودة صندوقين، يحتوي كل منهما على قذيفتي هاون عيار ١٢٠ ملم. ولكي يكون الشخص مؤهلاً للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن يستوفي معايير محددة، أحدها هو إعادة الذخائر. ولاحظ الفريق أن علامات الوسم على الذخائر مطابقة لعلامات الوسم على الذخائر التي لوحظت في مباني كتبية المشاة الرابعة في كوروغو (انظر المرفق ١٧).

٨١ - وتؤيد هذه الملاحظة المعلومات الواردة من المقاتلين السابقين الذين أجرى الفريق مقابلات معهم والتي تفيد بأن ذخيرة سرقت من مستودع الأسلحة وتباع لتمكين الأفراد من أن يصبحوا مؤهلين للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحصول على مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١ ٣٤٦ دولاراً)، وهو مبلغ مخصص لمشاريع دعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين.

٨٢ - ولم يتمكن الفريق من تحديد وتوثيق نطاق تحويل مسار الذخيرة من المخزونات الرسمية. ولذلك، وفي ظل انعدام إدارة صارمة للمخزونات من جانب السلطات، من المحتمل أن تكون الأسلحة والذخائر تُستخدم للإثراء الذاتي، وللانضمام عن طريق الاحتيال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك، وقبل كل شيء، لدعم الشبكات الإجرامية.

(١٣) أثناء بعثة في سان بيدرو في أيار/مايو ٢٠١٤، لاحظ الفريق أن ضابطاً بالجيش تقاعد في أواخر عام ٢٠١٣، وهو النقيب ديوماندي ياكوبا (الملقب بـ "كابتن دلتا")، كان يحتجز مركبة رباعية الدفع مزودة برشاش ثقيل على بنيتها الفوقية. وأثناء التمرد، كان تابعاً لواتاو.

(هـ) وسم وتسجيل الأسلحة

٨٣ - ما فتئت اللجنة الوطنية المعنية بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسم الأسلحة التي تخص السلطات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأوضح ممثلو اللجنة أنه، حتى الآن، وُسمت الأسلحة الموجودة تحت تصرف الشرطة و ٧٥ في المائة من أسلحة قوات الدرك وسُجلت في قاعدة بيانات إلكترونية.

٨٤ - وفيما يتعلق بالجيش، فإن وسم وتسجيل الأسلحة والذخائر أكثر تعقيدا نظرا لكمية الأسلحة الخاضعة لسيطرته وكونها منتشرة في جميع أنحاء البلد. وأبلغ ممثلو اللجنة الفريق بأن أكثر من ٦٠ في المائة من أسلحة الجيش قد وُسمت وسُجلت في قاعدة بيانات إلكترونية. غير أن قاعدة البيانات غير متاحة للأسف بسبب أن أحد الخوادم المركزية لم يُشغل بعد. ويعتقد الفريق أن قاعدة البيانات الإلكترونية أداة مفيدة لرصد حركة الأسلحة وتعبئها.

٨٥ - ويلاحظ الفريق أيضا إحجاما مستمرا لدى شتى مكونات قوات الأمن في كوت ديفوار (الشرطة والدرك والجيش) عن التوصل إلى اتفاق بشأن جعل قواعد البيانات القائمة مركزية على الصعيد الوطني.

(و) إصلاح مستودعات الأسلحة

٨٦ - يرحب الفريق بالجهود التي تبذلها اللجنة لإصلاح مستودعات الأسلحة وتحسينها. وتم حتى الآن إصلاح نحو ٤٠ في المائة من مستودعات الأسلحة التابعة لقوات الدفاع والأمن.

٨٧ - ورغم أن اللجنة تنفذ المعايير الدولية المتعلقة بأمن الأسلحة والذخائر، فقد باتت تدرك بعد الحوادث التي وقعت مؤخرا، حينما أغار متمردون على مستودع أسلحة الكتيبة الثالثة في بواكي وعلى مركز الشرطة في أوديبيي، أن من الضروري تعزيز أمن الثكنات ومراقبتها.

٨٨ - ويلاحظ الفريق أيضا الجهود التي تبذلها اللجنة لإنشاء قاعدة بيانات عن الجرائم المرتكبة باستخدام أسلحة لا تزال متداولة في كوت ديفوار. إذ ينقل ١٤١ متطوعا المعلومات إلى مركز العمليات التابع للجنة، حيث تُسجل الحوادث الأمنية التي تقع، ما يتيح الرصد الآني لأعمال العنف المسلح وبمكّن، عند الاقتضاء، من تنبيه السلطات إلى ضرورة تعديل استراتيجيتها لكفالة التصدي الفعال.

جيم - الامتثال للحظر المفروض على توريد الأسلحة

٨٩ - يؤكد الفريق أنه يواجه باستمرار صعوبات في الوصول إلى المواقع العسكرية ومعاناة الأعتدة، وهو ما يتعارض مع أحكام الفقرتين ٢٢ و ٣٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

٩٠ - ففي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، رفضت عناصر عسكرية ودركيون وضباط شرطة السماح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بإجراء ٤١ عملية تفتيش في إطار الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وكان مبررهم الأساسي عدم تلقيهم إخطاراً مسبقاً بالتفتيش (انظر المرفق ١٨).

٩١ - وعلاوة على ذلك، لم يمنح وزير الدفاع الفريق جواز مرور يتيح له الوصول إلى الثكنات، رغم ما قدمه الفريق من طلبات عديدة. وذكر الوزير، خلال أحد الاجتماعات، أن إحجامة عن إتاحة حرية الوصول إلى الثكنات يرجع إلى وجود مخاطر بأن يتعرض أعضاء الفريق لإصابات جسدية في حالة إجراء عمليات التفتيش دون سابق إخطار.

٩٢ - وكان رئيس هيئة الأركان العامة قد أصدر للفريق، خلال فترة الولاية التي يغطيها قرار مجلس الأمن ١٩٨٠ (٢٠١١)، جواز مرور من هذا القبيل (S/2012/196، المرفق ٥٢).

١ - قاذفات القنابل اليدوية البرازيلية الصنع طرازي AM-600 و AM-640

٩٣ - حسبما ذكر في وقت سابق، لاحظ الفريق حيازة عناصر من الشرطة والدرك في العديد من المواقع، ومنها أبيدجان، لقاذفات قنابل يدوية من صنع شركة كوندور للتكنولوجيات غير المميتة، وهي شركة مسجلة في البرازيل (انظر S/2014/266، الفقرة ٤٤ و S/2013/605، الفقرات ٣٠-٣٢).

٩٤ - وأكدت هذه الشركة أن الأرقام التسلسلية التي عثر عليها الفريق هي أرقام عتاد يشكل أيضا جزءا من العتاد الذي أشار إليه الفريق في تقريره الأخير لعام ٢٠١٤ (انظر S/2014/266، الفقرة ٤٤ والمرفق ١٢)، والذي طلب شراءه في عام ٢٠١٢ الجنرال جيلبير دينديري الذي كان حينذاك رئيسا لأركان الجيش لدى رئيس بوركينا فاسو.

٩٥ - وأكدت السلطات للفريق من جديد، خلال زيارته لواغادوغو، أن هذا العتاد لا يوجد ضمن ترسانتها الوطنية. وهو ما أكدته أيضا عدة مصادر مستقلة.

٩٦ - وعان الفريق وثيقة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ وقعها الجنرال فاغونديو ديوماندي الذي كان حينذاك رئيسا للفريق الأمني لرئيس الجمهورية. وتورد الوثيقة تفاصيل

عن أصناف جزء من العتاد الذي جُلب إلى كوت ديفوار من أجل الشرطة (انظر المرجع نفسه، المرفق ١٢). ووجد الفريق في قائمة الأصناف ١٣٠ قاذفة قنابل يدوية طراز AM-640 (عيار ٤٠ ملم، فتاكة)، و ١٣٠ قاذفة قنابل يدوية طراز AM-600 (عيار ٣٧-٣٨ ملم، غير فتاكة) وما يتصل بها من ذخيرة.

٩٧ - ويرى الفريق أن السلطات الإيفوارية اقتنت هذه الأسلحة وما يتصل بها من ذخيرة عن طريق رئيس أركان الجيش لدى رئيس بوركينا فاسو في أوائل عام ٢٠١٣، في انتهاك لنظام الجزاءات.

٢ - العتاد المقتنى على أساس أنه دون فتاك ولكن يمكن استخدامه كعتاد فتاك

٩٨ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وصلت إلى مطار أبيدجان شحنات تضم ٣٠٠ قاذفة قنابل يدوية طراز TR-11/LBD (عيار ٤٠ ملم)، وهي قاذفات ركبّتها شركة تي إريكبيومون (فرنسا)، واشتراها المجلس الوطني للأمن من شركة ريفوليبي (فرنسا)^(١٤).

٩٩ - وفي حين يشار في الأصل إلى هذه القاذفات على أنها دون فتاكة، فإن بإمكانها، حسب الشركة المصنّعة، إطلاق بضع طلقات نارية فتاكة قبل أن تصبح غير صالحة للاستعمال (انظر المرفق ١٩). ويساور الفريق القلق من إمكانية استخدام عتاد مقتنى على أساس أنه دون فتاك كعتاد فتاك^(١٥).

١٠٠ - وناقش الفريق هذه المسألة مع السلطات الإيفوارية بهدف وضع استراتيجية للاستخدام المناسب لهذا العتاد، وذلك لضمان العزل الفعلي للذخيرة الفتاكة عن الذخيرة غير الفتاكة في مخزونها، ولكفالة أن يكون أفراد الشرطة أو الدرك أو الجنود الذين يستخدمون هذا العتاد قادرين على التمييز بين الذخيرة الفتاكة والأخرى غير الفتاكة.

٣ - عدم صحة معلومات قدمتها كوت ديفوار إلى اللجنة

١٠١ - طلب مجلس الأمن إلى حكومة كوت ديفوار، في الفقرة ٧ من قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤)، أن تضمن أن تشمل الإخطارات وطلبات الموافقة المرسلة إلى اللجنة على جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الغرض من استعمال المعدات المراد شحنها ومستعملوها النهائيون، بما يشمل الوحدة المعتزم إرسال هذه المعدات إليها في قوات الأمن الإيفوارية

(١٤) تركّب شركة تي إريكبيومون هذه القاذفات على أساس النموذج GL-06 الذي تصّنه شركة بروجر وتومي (سويسرا).

(١٥) كانت القنابل اليدوية الفتاكة عيار ٤٠ ملم التي يمكن أن تسعها القاذفات توجد ضمن العتاد الرسمي لقوات الدفاع والأمن قبل عام ٢٠١١.

أو مكان تخزينها المعتزم، ومواصفاتها التقنية وكميتها، وتفاصيل عن صانع المعدات وموردها والتاريخ المقترح لتسليمها وطريقة نقلها ومساورها. وأكد أهمية أن تركز التوضيحات المفصلة تركيزاً محدداً على الكيفية التي ستدعم بها المعدات المطلوبة إصلاح قطاع الأمن، وشدد على أن تتضمن تلك الإخطارات وطلبات الموافقة معلومات عن أي تعديل معتزم للمعدات غير الفتاكة لتحويلها إلى معدات فتاكة.

١٠٢ - ولاحظ الفريق أن السلطات الإيفوارية قد أحالت إلى اللجنة معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بمورد أسلحة فتاكة (٣٠٠٠ بندقية طراز AK-47 و ١٥٠٠ مسدس طراز جيريكو) وما يتصل بها من ذخيرة، ومروحتين للنقل (واحدة طراز Mi-8 وأخرى طراز Mi-17)، اقتُنت عن طريق شركة بي إس دي - أفريك. وتقع المسؤولية عن هذه المعلومات غير الصحيحة على أمين المجلس الوطني للأمن، آلان - ريشارد داناوي، ومواطن فرنسي يقيم في كوت ديفوار يدعى دانيال شيكرون (انظر S/2005/609 و S/2014/266 و S/2013/605).

١٠٣ - وخُصص الفريق إلى أن عنوان شركة بي إس دي - أفريك، حسبما يرد في الإخطارات التي أرسلتها السلطات الإيفوارية إلى اللجنة في ٢٨ تموز/يوليه و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، غير صحيح، لأن الشركة غير مسجلة في فرنسا في واقع الأمر (انظر المرفق ٢٠). وفي هذا الصدد، نُشر في جريدة إيفوارية محلية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إعلان يتعلق بإنشاء شركة بي إس دي - أفريك المحدودة^(١٦)، أشار إلى كون هذه المؤسسة شركة تقدم خدمات في مجال البناء والزراعة.

١٠٤ - غير أن الفريق يلاحظ أنه ليس لدى شركة بي إس دي - أفريك المحدودة ترخيص من وزارة الداخلية الإيفوارية ببيع الأسلحة والذخيرة والعتاد الأمني. وبالإضافة إلى ذلك، وجد الفريق أن تفاصيل التسجيل الرسمي للشركة تتضمن خطأً في العنوان وتظهر أن نوع النشاط، كما هو الحال بالنسبة لشركة هورسفورث ترايد المحدودة (انظر S/2014/266، المرفق ٢)، يشير إلى "البناء والعقار والمشاريع الزراعية والاتصالات ومعدات متنوعة وإدارة المشاريع" (انظر المرفق ٢٠).

١٠٥ - وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أن الجهة المصنّعة والموردة للمسدسات من طراز جيريكو البالغ عددها ١٥٠٠ مسدس ليست شركة بي إس دي - أفريك المحدودة، كما ذكر المجلس الوطني للأمن، بل هي شركة إسرائيلية، تسمى شركة صناعات الأسلحة

(١٦) تشير تسميتا بي إس دي أفريك (BSD-Afrique) وبي إس دي أفريك المحدودة (BSD-Afrique Ltd) إلى الشركة نفسها.

الإسرائيلية. وطلب المجلس المسدسات مباشرة من شركة صناعات الأسلحة الإسرائيلية، مشيراً إلى شركة بي إس دي - أفريك المحدودة بوصفها الوسيط. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، قدم المجلس معلومات عن تبعية شركة بي إس دي - أفريك المحدودة لشركة هورسفورث ترايد المحدودة، وهي شركة يديرها السيد شيكرون الذي سبق وأن ذكره الفريق (انظر S/2014/266).

١٠٦ - ويرى الفريق أن تزويد اللجنة بمعلومات غير صحيحة أو مغلوطة يشكل انتهاكاً لنظام الجزاءات.

٤ - نظارات الرؤية الليلية ذات الخصائص المماثلة لما يُنتج في السودان

١٠٧ - رصد الفريق وجود جهاز للرؤية الليلية في أبيدجان^(١٧)، يشبه في خصائصه نموذج منظار ساري SMZ03 الذي تنتجه هيئة التصنيع الحربي في السودان. وسبق وأن رصد الفريق في عام ٢٠١٢ وجود جهاز مشابه بحوزة عناصر تابعة للقوات الجديدة سابقاً (انظر المرفق ٢١).

دال - كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو

١٠٨ - يساور الفريق القلق من حيازة كتيبة المشاة الرابعة، التي يقودها مارتين كواكو فوفيه، لعدة منظومات أسلحة، تشمل مدافع هاون ثقيلة وقاذفات لصواريخ متعددة وما يتصل بها من ذخيرة، أُدخِلت إلى كوت ديفوار في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١٠٩ - وتحمل بعض الأسلحة الموجودة بحوزة الكتيبة وسماً؛ غير أن الفريق لاحظ أن عتادا يوجد ضمن المخزونات في كوروغو (على سبيل المثال: مدفع الهاون عيار ١٢٠ ملم المذكور في الفقرة ١١٣ أدناه، وستة مدافع هاون عيار ٨٢ ملم، وست قاذفات لصواريخ متعددة طراز تاكا وعيار ١٠٧ ملم، ورشاش ثقيل عيار ١٤,٥ ملم مركّب على مركبة رباعية الدفع) لا يحمل وسماً (انظر S/2014/729، الفقرات ٥٨ إلى ٦٣).

١١٠ - ولم تُجرَ لا عملية الأمم المتحدة ولا الفريق، حتى حينه، جرّداً مستقلاً للأسلحة والذخائر الموجودة بحوزة تلك الكتيبة. غير أن الفريق وجد، في ١١ و ١٢ آذار/مارس

(١٧) يشير الفريق إلى أن أحد الضباط العسكريين باع العتاد إلى شخص مدني في عام ٢٠١٢، وهو ما يثير مسألة سوء مراقبة السلطات العسكرية للمخزونات.

٢٠١٥، كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة والذخائر المتصلة بها التي لم تكتشف من قبل في كوت ديفوار. وسوف يواصل الفريق تحرياته بشأن هذا العناد.

١ - قاذفات الصواريخ المتعددة

١١١ - في شباط/فبراير ٢٠١٥، لاحظت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة، خلال عملية تفتيش للثكنة، أنه تم إزالة ست قاذفات لصواريخ متعددة عيار ١٠٧ ملم سبق للفريق أن رصدها وسجلها (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٥٨ إلى ٦١) من المركبات التي كانت مركّبة عليها، وتم تفكيكها (انظر المرفق ٢٢). غير أنهما لا تزال بحوزة الكتية.

١١٢ - ويلاحظ الفريق أنه يمكن تفكيك قاذفات الصواريخ المتعددة إلى قطع صغيرة تتألف من اسطوانتين يكون بوسع الجنود حملها وتشغيلها بسهولة.

٢ - مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم ذو خصائص مشابهة لما تُنتجه السودان

١١٣ - رصدت الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٥ وجود مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم (طراز أحمد)، يحمل الرقم التسلسلي ١١٠٢١٨٦١٩٢٢، في المبنى الخاص بالكتية^(١٨). وتشير العلامات الموسومة عليه إلى كون تاريخ تصنيعه هو عام ٢٠٠٨، مما يعني أن إدخاله إلى كوت ديفوار يشكل انتهاكا للحظر (انظر المرفق ٢٣). وسيواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة.

٣ - أعتدة أخرى

١١٤ - لاحظ الفريق أن أعتدة مثل مكونات قاذفات القنابل اليدوية طراز QLZ-87 وصمامات قذائف هاون عيار ٨٢ ملم، سبق في تقارير سابقة (S/2013/228، الفقرة ٥٧، و S/2013/605 الفقرات ٤٦ إلى ٤٩، و S/2014/729، المرفقان ١٩ و ٢٠) توثيق وجودها في مواقع مختلفة في كوت ديفوار، تراكمت تدريجيا في كوروغو (انظر المرفق ٢٤).

٤ - مصادرة أسلحة قادمة من كوروغو في النيجر

١١٥ - جمع الفريق، خلال زيارة له إلى النيجر، معلومات تفيد بأن قوات الأمن اكتشفت وصادرت، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، ما عدده ١٠ بنادق هجومية، ورشاش، وبنديقة

(١٨) التقطت الوحدة أيضا صورا فوتوغرافية لصندوقين يشبهان الصندوق الذي يحوي قذائف الهاون التي تحمل الرقمين التسلسليين ١١٠٢١١٩١٦ و ١١٠٢١١٩٢٤، وهي القذائف التي تناسب مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم الذي سبق توثيقه، غير أن أفراد الوحدة لم يتمكنوا من فتحهما بسبب رفض الأفراد العسكريين.

صيد، و ٩٦٣ قطعة من الذخيرة، و ٦ أجهزة تفجير (كبسولات تفجير) في مركبة كانت متوجهة إلى نيجيريا.

١١٦ - وقدمت السلطات إلى الفريق إفادة من الشرطة توضح أن الأسلحة المضبوطة أقيمت في كوروغو من شخص يزعم أنه ضابط سابق. وكان من المقرر نقل الأسلحة إلى عناصر مجهولة تنتمي إلى تنظيم بوكو حرام في نيجيريا^(١٩).

١١٧ - وسبق وأن وثق الفريق حادثة مماثلة لتهريب الأسلحة من كوت ديفوار باتجاه شمال نيجيريا (انظر S/2013/228، الفقرات ٦٣ إلى ٦٦).

سابعاً - الجمارك والنقل

١١٨ - عملاً بالفقرتين ٣٢ و ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، ركز الفريق في تحقيقاته على تقييم فعالية التدابير الحدودية وعمليات مراقبة الحدود واستئناف الأنشطة العادية لفرض الجمارك ومراقبة الحدود. وأجرى الفريق بالإضافة إلى ذلك تحقيقاً في الانتهاكات المحتملة لنظام الجزاءات، عملاً بالفقرات ١ إلى ٧ من القرار.

ألف - التدابير والضوابط الحدودية

١١٩ - زار الفريق مجموعة من مكاتب الجمارك والمعايير الحدودية (انظر المرفق ٢٥) لتقييم الحالة. ولا يزال الفريق على رأيه بأن إدارة الجمارك تؤدي دوراً محورياً في مجال مراقبة الحدود، كما أعرب عن ذلك في تقريره عن منتصف المدة (S/2014/729، الفقرتان ٣٩ و ٤٠).

١ - الحالة الأمنية

١٢٠ - ظلت الحدود مع غينيا وليبيريا، في وقت كتابة هذا التقرير، مغلقة بسبب تفشي الإيبولا. وكانت الحدود مع بوركينا فاسو وغانا ومالي مفتوحة.

١٢١ - ونجحت قوات الأمن الإيفوارية في صدّ بعض الهجمات التي شنت عبر الحدود على قريتي غرابو وفيتيه الواقعتين على الحدود مع ليبيريا (انظر الفقرات ٢٩ إلى ٣٧ أعلاه). وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق أن العمل جارٍ لتعزيز الأمن على الحدود في المنطقة، مثلما أعلن وزير الدفاع (انظر S/2014/729، الفقرة ٢٧).

(١٩) يفترض أن يكون سعر البنادق الهجومية هو ١٥٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٥٢ دولاراً)، وأن يكون سعر الرشاش مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٨٣ دولاراً).

١٢٢ - ولم يتلق الفريق تقارير تفيد بوقوع حوادث أمنية على الحدود مع بوركينافاسو أو غانا أو غينيا أو مالي. غير أنه لاحظ أنه تم نشر قوات الجيش على جميع نقاط الحدود رغم أن وجودها على بعضها غير ضروري بالنظر إلى استقرار الحالة الأمنية فيها.

٢ - إعادة نشر مكاتب إدارة الجمارك

١٢٣ - يشيد الفريق بالجهود التي تبذلها كوت ديفوار لتوعية الناس بخصوص إعادة نشر مكاتب إدارة الجمارك واستئناف تنفيذ إجراءات المراقبة الجمركية العادية. وأبلغت إدارة الجمارك الفريق بأن التسهيلات التفضيلية المؤقتة (مثل تخفيض معدلات الضرائب وخفض المتطلبات فيما يتعلق بوثائق التخليص الجمركي) في الأقاليم التي تسيطر عليها القوى الجديدة سابقا قد رفعت وأن التشريعات الجمركية تطبق بالتساوي في جميع أنحاء البلد.

١٢٤ - ويلاحظ الفريق إصلاح بعض مباني الجمارك على الحدود الشمالية والشرقية والغربية (كما هو الحال في وانغولودوغو وتنغريلا وسييلو ونيابلي). بيد أن بعضها لا يزال في حالة متردية، ما يحول دون أداء الموظفين لواجباتهم بفعالية. وذكرت إدارة الجمارك أنه، بسبب الافتقار إلى المعدات الضرورية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات، لا يؤذن حاليا إلا لمكاتب الجمارك الرئيسية الستة من ضمن المكاتب الـ ٣٠ الواقعة على الحدود البرية بتخليص السلع القادمة من خارج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٢٠). وهذا الوضع يشجع حركة المرور غير الرسمية عبر الحدود إذ إن متعهدي النقل لا يقبلون دائما الرجوع وقطع مئات الكيلومترات للإعلان عن بضائعهم في مكتب جمارك مأذون له.

١٢٥ - وإضافة إلى ذلك، تقع غالبية مكاتب الجمارك على بعد عدة كيلومترات داخل البلد و/أو في القرى، وهي حالة علق عليها الفريق سابقا (انظر S/2014/729، الفقرة ٤٦). ولاحظ الفريق أن هذه المسألة تعالج عموما عن طريق إنشاء العديد من نقاط التفتيش القانونية وغير القانونية بين مكاتب الجمارك والحدود. وليست هذه الحالة بالمثلثي إذ إن ضياع الوقت وخسارة المال بسبب الضوابط المتعددة والابتزاز المنهجي في نقاط التفتيش تشي الناس عن التوجه إلى معابر الحدود الرسمية. ولاحظ الفريق خلال زيارته الميدانية أن حالات المرور غير الرسمي عبر الحدود للالتفاف على المراكز الحدودية ومكاتب الجمارك كثيرة جدا.

(٢٠) هذه المكاتب هي سييلو (على الحدود مع غينيا) وبوغو (على الحدود مع مالي) ووانغولودوغو (على الحدود مع بوركينافاسو) وتاكيكرو ونيابلي ونوي (على الحدود مع غانا).

١٢٦ - ويساور الفريق القلق من وجود ١٨ مبنى رئيسيا وثانويا للجمارك على الحدود البرية لا تزال تحتلها جزئيا أو كليا عناصر عسكرية في الغالب، ما يمنع إدارة الجمارك من نشر موظفيها.

١٢٧ - وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق عدم نشر موظفي الجمارك على الطريق الرابطة بين بونديالي، كوت ديفوار، وباماكو، بحيث لا توجد رقابة كافية^(٢١) على الحدود بين مكتب الجمارك في بوغو ومكتب تيفيتزو (حوالي ٣٥٠ كيلومترا) (انظر المرفق ٢٦). وجمع الفريق معلومات تؤكد أنه كانت هناك عمليات منتظمة لنقل البضائع على هذه الطريق، بعضها يرتبط بمواقع تعدين الذهب الحرفي غير القانوني في المنطقة.

١٢٨ - ولاحظ الفريق خلال الزيارة التي قام بها إلى منطقة الشمال الشرقي عدم وجود مكتب جمارك عامل إطلاقا بين المكتب الجمركي في سوكو (قرب بوندوكو) والمكتب الجمركي في وانغولودوغو^(٢٢). ورغم إدراك الفريق الجهود التي تبذلها ألوية الجمارك المتنقلة الموجودة في بونا وفيركيسيدوغو لمراقبة هذه المنطقة، من الواضح أن الحدود الممتدة على حوالي ٤٥٠ كيلومترا مع غانا وبوركينا فاسو تخضع لرقابة جمركية محدودة جدا (انظر المرفق ٢٦).

١٢٩ - وإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أن هناك عددا قليلا من أفراد قوات وأجهزة الأمن (قوات الدرك وجهاز الشرطة وهيئة المياه والغابات) في المنطقة المذكورة آنفا، منهم ٢٠٠ عنصر عسكري غير مسجل يتبعون مباشرة لإسكاكاتارا أو "واتاو". وهؤلاء الأفراد العسكريون يكفلون أمن مواقع التعدين غير القانوني للذهب في المنطقة وكذلك في المعابر الحدودية الرئيسية المؤدية إلى بوركينا فاسو (كوغيننو على الطريق الرابطة بين دوروبو وغالغولي، وكالامبارو على الطريق الرابطة بين بونا وباتيني). ويقع كلا المعبرين على طرق ثبت للفريق أنها كثيرا ما تستخدم لتهريب الذهب (انظر الفقرات ٢١٢ إلى ٢١٤ أدناه). وفي حالة كالامبارو، لا تسمح هذه العناصر بوجود قوات وأجهزة أمن أخرى على الحدود.

١٣٠ - ولذلك، يشعر الفريق بالقلق من أن المنطقتين المذكورتين آنفا تنطويان على خطر المرور غير الرسمي للبضائع عبر الحدود بوجه عام والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة بوجه خاص.

(٢١) مكاتب الجمارك التي تغطي هذه المنطقة تحتلها قوات الأمن وأجهزة الأمن الأخرى (انغادانا ونيغوني) أو لا تعمل (تينغريلا).

(٢٢) يحتل العسكريون مكتب الجمارك في فارالي.

١٣١ - ولاحظ الفريق أن إصلاح مكاتب الجمارك على الطرق الرئيسية أمر متوخى في خطة عمل كوت ديفوار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن إدارة الجمارك، ومن المقرر إصلاح مكاتب الجمارك الثانوية وتجهيزها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وأبلغ المدير العام للجمارك الفريق أيضا بأن خطة عمل عاجلة قد قدمت إلى وزارة الاقتصاد والمالية من أجل نشر موظفي الجمارك في منطقة دوروبو.

٣ - إدارة الحدود

١٣٢ - كانت عناصر الجيش وهيئة المياه والغابات وقوات الدرك وجهاز الشرطة وإدارة الجمارك على عاتقها متواجدة على الحدود التي زارها الفريق. وكانت تتواجد في المعابر الحدودية الرئيسية وكالات أخرى من قبيل تلك التي تعنى بخدمات الصحة العامة والخدمات البيطرية. ولدى قوات وأجهزة الأمن في العادة نقاط تفتيش تابعة لها، كثيرا ما يبعد بعضها عن بعض ببضعة أمتار، وتكملها المكاتب الجمركية، التي يقع معظمها داخل البلد على بعد عدة كيلومترات عن الحدود (مثل المعبر الحدودي في لاليرابا على الحدود مع بوركينا فاسو). وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق أن الوحدات المتخصصة (مثل وحدة مكافحة المخدرات) لديها نقاط تفتيش إضافية.

١٣٣ - ويشيد الفريق بالجهود التي تبذلها السلطات الإيفوارية لتنسيق التعاون بين قوات وأجهزة الأمن. وفي هذا الصدد، تعقد اجتماعات أسبوعية بين السلطات المحلية وقوات وأجهزة الأمن في إطار ما يسمى "بمجالس الأمن الإقليمية" من أجل تبادل المعلومات بشأن الحالة الأمنية وتنسيق الأنشطة. بيد أن معائنات الفريق في المواقع والعديد من التقارير الواردة من السلطات والشهود تشير إلى تداخل أنشطة مختلف القوات، لا سيما العناصر العسكرية (النظامية وغير المسجلة). فعلى سبيل المثال، رغم أن المهمة الرسمية للقوات العسكرية هي توفير الأمن للقوات المتواجدة على الحدود، إذ هي القوة الوحيدة المجهزة تجهيزا كافيا، فإنها تشارك في أنشطة أخرى، مثل فحص المركبات والبضائع ووثائق الهوية.

١٣٤ - وإضافة إلى ذلك، جمع الفريق معلومات تفيد بأن عناصر عسكرية صادرت شاحنات بصورة تعسفية في بوندوكو خلال موسم حصاد جوز الكاجو في عام ٢٠١٤. ونقلت هذه الشاحنات إلى المعسكر المحلي ولم يسمح لها بالمغادرة إلا بعد دفع مبلغ تراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٨٤١ دولارا) ومليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٨٢ ١ دولارا).

١٣٥ - ويشعر الفريق بالقلق إزاء الابتزاز الذي تمارسه القوات العسكرية وهيئات إنفاذ القانون بشكل منهجي في مختلف نقاط التفتيش الحدودية، والذي لاحظته في مناسبات متعددة. فعلى سبيل المثال، يدفع كل مسافر في حافلة صغيرة ما يصل إلى ١ ٠٠٠ فرنك (١,٦٨ دولار) لعبور الحدود، في حين تدفع الشاحنات مبلغا يصل إلى ٣٠ ٠٠٠ فرنك (٥٠ دولارا). ولم يتمكن الفريق حتى الآن من تقدير المبلغ الكلي المدفوع في المعابر الحدودية نتيجة لعدم توافر البيانات وتباين المبالغ الداخلة في هذا الإطار^(٢٣).

١٣٦ - ويشعر الفريق بالقلق كذلك لأن قوات وأجهزة الأمن تلجأ إلى التهديد بالتفتيش كوسيلة لإجبار الأشخاص على دفع ضرائب غير مشروعة، وإذا ما دفعت تكاد تضمن المرور دائما، بقليل من التفتيش أو دون تفتيش. وينم انعدام النزاهة لدى قوات وأجهزة الأمن عن التهاون ويزيد إمكانية الاتجار غير المشروع وانتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

١٣٧ - ويرى الفريق أن كوت ديفوار تستطيع زيادة الكفاءة والشفافية والحد من حالات الابتزاز بدرجة كبيرة بوضع استراتيجية لإدارة الحدود (في إطار عملياتها لإصلاح قطاع الأمن مثلا). وينبغي أن يكون الهدف من هذه الاستراتيجية تخفيض عدد قوات وأجهزة الأمن الموجودة، لا سيما في المعابر الحدودية التي تقل فيها حركة المرور، مع مراعاة تداخل مهام قوات وأجهزة الأمن (الأمن مثلا) والقيام، عند الاقتضاء، بتفويض المهام (مثل الهجرة ومراقبة تراخيص الاستيراد/التصدير). وينبغي أيضا أن تراعى في الاستراتيجية أفضل الممارسات الراسخة مثل إنشاء مراكز حدود ذات منفذ واحد، حيث تعمل مختلف قوات وأجهزة الأمن في نفس المباني وتنفذ الضوابط بطريقة متكاملة بغية الحد من عدد نقاط التفتيش المنفصلة.

٤ - مراقبة الحدود

١٣٨ - يشير الفريق إلى الممارسات التالية التي اعتمدها إدارة الجمارك فيما يتعلق بمراقبة الحدود. ففي المستوى الأول من الرقابة، هناك مكاتب الجمارك المنتشرة في المنطقة الحدودية. ويتألف موظفو الجمارك في هذه المكاتب من فريق يتولى تشغيل المكتب الخاص بتخليص البضائع ولواء مراقبة تتمثل مهمته في مراقبة المنطقة الحدودية في دائرة قطرها ٢٠ كيلومترا حول المكتب. وتشكل الألوية المتنقلة المستوى الثاني من الرقابة وتعمل على الطرق الرئيسية العابرة للأراضي الإيفوارية (مثل الطريق الرابطة بين أبيدجان وباماكو). وتركز هذه الألوية

(٢٣) انظر تقديرا للشاحنات التي تسلك الطريق الممتدة من أبيدجان إلى باماكو في الفقرات ٢٦٠ إلى ٢٦٢.

على اعتراض السلع المستوردة بصورة غير مشروعة التي لم تُكتشف في المستوى الأول من الرقابة، فضلا عن دعم المكاتب الجمركية في مراقبة الحدود بين نقطتين جمركيتين متتاليتين.

١٣٩ - ويفتقر أفراد المراقبة والأولوية المتنقلة إلى المعدات (من أسلحة ومركبات وأدوات اتصال). ولذلك، فإن معظم هؤلاء الموظفين منتشرون عند نقاط التفتيش القريبة من مكاتبهم، حيث يعملون بالتعاون مع الجيش وقوات الدرك وجهاز الشرطة وهيئة المياه والغابات. وفي بعض الأحيان، تكون لدى موظفي المراقبة الجمركية أو الأولوية المتنقلة نقاط تفتيش خاصة بهم.

١٤٠ - ويساور الفريق القلق لأن وحدات المراقبة السيئة التجهيز المنتشرة في المناطق النائية ليست لها قدرة تذكر على مراقبة الاتجار غير المشروع عبر الحدود. وعجز هذه الوحدات عن التدخل أمر معروف لدى الناس وهو ما يؤدي إلى زيادة حوادث الفساد.

١٤١ - ويلاحظ الفريق أن خطة عمل كوت ديفوار للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بشأن إدارة الجمارك تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية وتوفير المعدات وتعزيز القدرات في مجال المراقبة على الحدود والحد من حالات فرض الرقابة داخل حدود البلد، بما يسهل حركة البضائع بحرية وفي إطار من المشروعية داخل البلد.

١٤٢ - ويشيد الفريق بهذه المبادرة؛ ويلاحظ مع ذلك أنه ما زال من الضروري توفير المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة. ففي الوقت الراهن، يتلقى جميع موظفي الجمارك نفس التدريب، بصرف النظر عن مجال عملهم (المراقبة أو تخليص السلع التجارية مثلا). وترجح الكفة في هذا التدريب أساسا لصالح تخليص السلع، وإن كان معظم موظفي المكاتب الجمركية على الحدود البرية يتعاملون مع قدر قليل من حركة مرور السلع. ففي عام ٢٠١٤ مثلا، قامت مكاتب الجمارك الرئيسية الستة بتخليص حوالي ٩٨ في المائة من السلع ولم تترك سوى ٢ في المائة للمكاتب الأخرى البالغ عددها ٢٤ مكتبا. ويرى الفريق أن مجموعات المهارات اللازمة لمراقبة الحدود تختلف اختلافا كبيرا عن المهارات اللازمة لتخليص السلع التجارية في مكاتب الجمارك (مثل الجانب البيئي، والجانب الاستراتيجي وجانب التعرض للمخاطر). ويمكن معالجة هذا الأمر بشكل أنسب عن طريق توفير تدريب خاص بكل مهمة على حدة.

٥ - العناصر العسكرية غير المسجلة في المناطق الحدودية

١٤٣ - لاحظ الفريق أثناء زيارته الميدانية وجود عناصر عسكرية غير مسجلة في المناطق الحدودية تتعهد عدة نقاط تفتيش غير قانونية. فعلى سبيل المثال، في الطريق من أبواسو إلى

أينغورو على طول الحدود مع غانا (حوالي ١٧٠ كيلومترا)، أحصى الفريق ١٤ نقطة تفتيش غير قانونية تتعهدا عناصر عسكرية غير مسجلة.

١٤٤ - ولاحظ الفريق أيضا وجود عناصر عسكرية غير مسجلة في مراكز الحدود ونقاط العبور على الطرق التي تسلك للالتفاف على مكاتب جمارك قرية. وأشارت مصادر متعددة إلى أن هذه العناصر لا تسمح في بعض الحالات بوجود سلطات أخرى في تلك المعابر الحدودية بهدف تيسير حركة المرور غير المشروعة عبر الحدود.

١٤٥ - وأوضحت السلطات الإيفوارية للفريق أن معظم هؤلاء الأفراد ينتظرون إدماجهم في الجيش النظامي وهم، في هذه الأثناء، "يتقاضون أجورهم في الميدان" من خلال الممارسات غير المشروعة المذكورة أعلاه. ويلاحظ الفريق أن السلطات الإيفوارية، رغم عدم إمكانية تقديم أي أرقام، على علم بأنشطة التهريب التي تتورط فيها العناصر العسكرية غير المسجلة وتدعي أن هذا النوع من الأنشطة في تناقص. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ليس لدى الفريق معلومات تفيد بخلاف ذلك.

٦ - تحليل المخاطر وتحديد سماتها والتحقيق فيها

١٤٦ - أحرزت السلطات الإيفوارية تقدما في تنفيذ برنامج تحليل المخاطر الآلي لنظام التخليص الجمركي الإلكتروني، الذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله الكامل في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، تواصلت السلطات الإيفوارية تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى إنشاء وحدة مركزية مهمتها جمع المعلومات من مختلف الدوائر الجمركية وتحليلها وتبادلها معها بما يمكن من تحسين تقييم المخاطر وتخفيفها. ولئن كان الفريق يثني على السلطات الإيفوارية لما أحرزته من تقدم حتى الآن، يتضح في كلتا الحالتين أن توافر المعدات الكافية في مكاتب الجمارك شرط لا بد منه لكفالة فعالية التدابير المتخذة.

١٤٧ - ويؤكد الفريق أيضا أن من المهم أن تكون لدى السلطات الإيفوارية بيانات كافية لتحليل المخاطر. ويشير الفريق، على سبيل المثال، إلى عدم كفاية المعلومات المقدمة إلى السلطات الجمركية عن السلع المعاد شحنها عبر ميناء أبيدجان.

١٤٨ - ولاحظ الفريق خلال زيارته الميدانية أن موظفي الجمارك، عندما يعترضون أفرادا يحاولون التهريب من الخضوع للتفتيش الجمركي أو من أداء الرسوم الجمركية أو من كليهما، يهتمون بتحصيل الضرائب وفرض الغرامات. ولا يجري مزيد من التحقيق، يمكن به اكتشاف ارتباط هؤلاء الأفراد بالاتجار المنظم، أو غيره من الجرائم. وفي هذا الصدد، لاحظ

الفريق عدم وجود وحدات تحقيق متخصصة قادرة على الشروع في التحقيقات بنفسها أو متابعة النتائج الأولية التي تتوصل إليها مكاتب الجمارك أو وحدات المراقبة.

١٤٩ - ويرى الفريق أن من شأن إنشاء تلك الوحدات في الميدان أن يعزز بدرجة كبيرة قدرة كوت ديفوار على مكافحة الاتجار غير المشروع عبر الحدود. ويمكن أيضا أن تكون هذه الوحدات أداة تستخدم في إطار التعاون بين الدول.

٧ - الضوابط المتصلة بالتصدير

١٥٠ - تقوم السلطات الإيفوارية ببناء القدرة على مكافحة الاتجار بالمخدرات في مطار أبيدجان عن طريق التعاون الدولي. غير أن الفريق يشير إلى عدم وجود أي عملية أو نظام لتقييم المخاطر في الوقت الحالي لمنع الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ولئن كان موظفو الجمارك يقومون بمسح بضائع المسافرين الوافدين إلى المطار وفحصها فعليا بشكل منهجي، فلا تخضع أمتعة المسافرين المغادرين إلا لرقابة أمنية في المطار. ويعتبر الفريق أن ذلك خطر لأن السلع الثمينة مثل الذهب والماس تهرب عادة باستخدام أقصر الطرق من خلال المطارات.

١٥١ - ويوجد في ميناء أبيدجان جهاز واحد لمسح الحاويات، يستخدم حصرا لمسح السلع التي يتم استيرادها. وفي سبيل التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية ولانتهاكات نظام الجزاءات، يؤكد الفريق أن أجهزة المسح يتعين أن تستخدم، على أساس تحليل المخاطر، لتغطي أيضا الصادرات والسلع العابرة وتلك المعاد شحنها. وفضلا عن ذلك، يتعين توفير جهاز مسح لميناء سان بيدرو، الذي لا يوجد فيه جهاز حتى الآن. ويرحب الفريق باعتزام اقتناء أجهزة مسح إضافية، من المقرر تسليم اثنين منها خلال عام ٢٠١٥.

باء - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

١٥٢ - أجرى الفريق تحقيقات بشأن الجزاءات المحددة في قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي قرر المجلس فيه أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى كوت ديفوار أو بيعها أو نقلها إليها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقا من أراضيها أو بواسطة مواطنيها أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، سواء كان منشؤها من أراضيها أم لا.

١٥٣ - وخلال التحقيقات التي أجراها الفريق على الحدود البرية وفي الموانئ والمطارات لم يلاحظ وجود أعتدة تستورد في انتهاك لنظام الجزاءات. إلا أنه أجرى تحقيقات بشأن

استيراد هذه الأعتدة في إطار أنظمة الجزاءات السابقة. ويقدم الفريق النتائج التي توصل إليها في الفقرات التالية.

١ - اكتشاف تسليم قاذفات لصواريخ متعددة وأعتدة أخرى ذات صلة في مواقع كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو

١٥٤ - أفاد الفريق، في الفقرة ٥٨ من تقريره لمتصف المدة (S/2014/729)، بوجود قاذفات لصواريخ متعددة وأعتدة ذات صلة لها خصائص مماثلة لما يُنتج في السودان في مواقع كتيبة المشاة الرابعة في كوروغو. وبغية تحديد منشأ العتاد والجهات المشاركة من أصحاب المصلحة، أجرى الفريق تحقيقات ميدانية داخل كوت ديفوار وخارجها، وناقش المسألة مع مؤسسات دولية معنية تقوم برصد الحركة الجوية وأرسل رسائل رسمية إلى عدة شركات.

١٥٥ - وجمع الفريق معلومات موثوقة أتاحت له إمكانية تحديد المدة الزمنية لتسليم قاذفات الصواريخ والأعتدة ذات الصلة في الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١١. وتفيد التقارير أن التسليم تم بواسطة طائرة مجهولة توجهت إلى مطار بواكي قبل أن تشن القوات الجديدة للقوى الجديدة هجومها الأخير على أبيدجان في نيسان/أبريل ٢٠١١. ومنذ نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تكاد البعثة تستخدم حصريا المطار لعملياتها الجوية. ويظهر وجود مستمر لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لكفالة الأمن وللعاملين على الأرض اللازمين للتكفل بالتحركات الجوية.

١٥٦ - ويرى الفريق أنه يمكن تعزيز رصد الجزاءات بدرجة كبيرة إذا احتفظت البعثات في ظروف مماثلة بسجلات عن الطائرات التابعة للأمم المتحدة والطائرات غير التابعة للأمم المتحدة التي تستخدم المطارات وتقديمها للفريق لإجراء مزيد من التحليلات عليها.

٢ - تسليم ٢١ شاحنة عسكرية للجيش

١٥٧ - في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، خلال احتفال تسليم أقيم في القصر الرئاسي في أبيدجان، جرى تقديم ٢١ شاحنة عسكرية من طراز رينو TRM-2000 كهدية إلى الجيش (انظر المرفق ٢٧). وقدم الهدية كواو نياموتي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة كوت ديفوار للوجستيات (CI Logistique)^(٢٤)، واستلمها ألان - ريشار دانواهي، رئيس المجلس الوطني للأمن.

١٥٨ - ويلاحظ الفريق أن تسليم هذا العتاد بدون موافقة مسبقة من اللجنة يعد، بموجب نظام الجزاءات القائم في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٩ نيسان/

(٢٤) تعمل شركة كوت ديفوار للوجستيات باعتبارها النافذة الوحيدة لاستيراد المركبات إلى كوت ديفوار.

أبريل ٢٠١٤، انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة. ولم يلاحظ الفريق سابقا وجود العتاد المذكور أعلاه في كوت ديفوار.

١٥٩ - وبغية تحديد تاريخ التسليم وشروطه، وجه الفريق رسائل رسمية إلى مؤسسة كوت ديفوار للوجستيات وقدم عدة طلبات للاجتماع بالسيد نياموتي. ولم يتلق الفريق أي رد. لكن الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة للبعثة تمكنت، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من عقد اجتماع مع ممثلي المؤسسة الذين أكدوا لها أن تلك المركبات قد قدمت هدية من أسطول المؤسسة وأنها لم تستورد مؤخراً. ويعتبر الفريق هذه المعلومات موثوقة لأنها تتطابق مع نتائج التحقيقات التي أجراها بشأن تسليم تلك المركبات إلى ميناء أبيدجان في الأشهر قبل ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٦٠ - وحاول الفريق مرتين، بسابق إشعار وبدون سابق إشعار، تفتيش بعض المركبات الموجودة في الورشة الرئاسية الواقعة بجانب مقر البعثة في أبيدجان، لكن لم يسمح له بالدخول.

١٦١ - ووجه الفريق أيضا رسائل رسمية إلى المجلس الوطني للأمن بشأن تسليم الشاحنات، وتلقى معلومات جزئية خلال اجتماع عقده مع ممثلي وزارة الخارجية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الفريق ينتظر تلقي معلومات تكميلية تعهد المجلس بتقديمها.

ثامنا - الألماس والموارد الطبيعية

١٦٢ - في الفقرة ٢٥ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، كلف مجلس الأمن فريق الخبراء بجمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة عن مصادر تمويل شراء الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، بما في ذلك باستغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار، ولاحظ أنه يجوز للجنة، عملا بالفقرة ١٢ (أ) من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، أن تقترح إدراج الأشخاص الذين يتبين أنهم يشكلون تهديدا لعملية السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار عن طريق الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما فيها الماس والذهب، في قائمة المشمولين بالجزاءات.

١٦٣ - ويرى الفريق أن لسلوك قائد الجيش "واتاو"، بسبب مشاركته في عمليات استغلال الذهب غير القانونية في منطقتي دالوا وبونا، ودوره في تهريب الماس من سيغيلا، صلة بهذا الصدد.

١٦٤ - ويفيد الفريق أيضا أن لسلوك سيكو نيانغادو (المعروف أيضا باسم "بيتي سيكو" واسم "سيكو تورتيلا") صلة بهذا الصدد بسبب تقديمه الدعم المباشر لعناصر الجيش الذين يخضعون للسيطرة المباشرة "لواتاو" في سيغيلا، ولكونه عقبة أمام تنفيذ استراتيجية انتقال في مرحلة ما بعد الحظر على الماس باستمراره في تهريب الماس.

ألف - الماس

١٦٥ - في الفقرة ١٤ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، طلب مجلس الأمن إلى كوت ديفوار إطلاع المجلس، عن طريق اللجنة، على ما أحرزته من تقدم في تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالماس، بما يشمل أية أنشطة إنفاذ لها علاقة بالتهريب غير المشروع وتطوير نظامها الجمركي والإبلاغ عن التدفقات المالية من مبيعات الماس. وشجع كوت ديفوار أيضاً على استضافة زيارة استعراضية لعملية كيمبرلي التي ستضم ممثلاً عن الفريق.

١٦٦ - ولاحظ الفريق أن ١٦٧٤ قيراطاً من مبيعات الماس مسجلة رسمياً في مناطق الإنتاج في سيغيلا في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وسجل منها ٨٥٨,٩٣ قيراطاً من أيار/مايو ٢٠١٤، بعد رفع الحظر على تصدير الماس الخام الذي فرضه مجلس الأمن.

١٦٧ - ولاحظ الفريق أيضاً أن تسجيل عمال المناجم ورؤساء الأفرقة والممولين لم يزد إلا قليلاً منذ رفع الحظر^(٢٥) (انظر المرفق ٢٨).

١٦٨ - وتشير هذه البيانات إلى أن رفع الحظر لم يشكل بعد قوة دافعة كافية لزيادة مبيعات الماس المستوفية لشروط عملية كيمبرلي من سيغيلا. وهذا التباطؤ في الزخم يردده أصحاب المصلحة (الأمانة الدائمة للعملية في كوت ديفوار، والمشروع الثاني لحقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي، ووفد الاتحاد الأوروبي وأصدقاء كوت ديفوار) إلى التأخر في اختيار مكاتب قانونية لشراء الماس والترخيص لها وبدء العمل فيها، وهو شرط أساسي لا بد منه لإكمال تسلسل ودعاء الماس الخام المستوفي لشروط العملية.

(٢٥) في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لم يضاف أي ممول إلى مجموع الممولين البالغ ٢٦٣ ممولاً للفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وخلال الفترة نفسها، سُجِّل ١٦٦ من عمال المناجم (وكان المجموع هو ٢٤٤٦ عاملاً (٦,٧ في المائة))، ورئيس فريق واحد (وكان المجموع هو ٣٥١ رئيساً (٠,٢٨ في المائة))، و ١١ تاجراً (وكان المجموع هو ٢٢١ تاجراً (٤,٩٧ في المائة)).

١٦٩ - ويلاحظ الفريق أن وزارة الصناعة والمعادن أذنت، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لمكتبتين دوليين لشراء الماس هما، Carbon Holdings SARL و Transactys SA، بالبدء بتصدير الماس الخام بصورة قانونية.

١٧٠ - ويحيط الفريق علما بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها المشروع الثاني لحقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي بالتعاون مع فريق أصدقاء كوت ديفوار لتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل، مثل تربية الأسماك، حول مناطق التعدين بغية تنويع سبل كسب معيشة السكان في المجتمعات المحلية التي توجد فيها المناجم. وستساعد هذه الأنشطة في نهاية المطاف العاملين في الحفر لاستخراج الماس على التخلص من ربقة التمويل المسبق الذي يفرضه جامعو الماس في سيغيلا (انظر S/2014/266، الفقرات ١٩٠ إلى ١٩٥) مما يوفر بيئة تتسم بالحرية والزراعة في تجارة الماس.

١٧١ - بيد أن الفريق يلاحظ أن الشبكة غير المشروعة التي يقودها سيكو نيانغادو (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١٩٨ إلى ٢٠٤) لا تزال مسؤولة عن تهريب كل إنتاج الماس الخام تقريبا في سيغيلا إلى البلدان المجاورة. وتظهر الإحصاءات الرسمية أنه كان أول تاجر يُسجل في سيغيلا في أيار/مايو ٢٠١٣، لكنه لم يقيم، منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بشراء أي ماس بصفة رسمية.

١٧٢ - وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى أن الفريق جمع أدلة تفيد أن عملاءه في غينيا ينجحون في إدخال الماس الخام من منطقة سيغيلا إلى سلسلة الماس الغينية، التي صدقت عليها عملية كيميائية. وفي هذا الصدد، يعتمد هو وشبكته على ضعف الرقابة على الحدود بين كوت ديفوار وغينيا والافتقار إلى إصدار شهادات الماس التي يصعب التلاعب بها في غينيا، وهي أوجه ضعف سبق وأن أوضحها الفريق (المرجع نفسه، الفقرات ١٩٨ إلى ٢٠٢). وزاد الاضطراب الذي نشأ عن تفشي الإيولا في غينيا تفاقم مظاهر النقص في الضوابط الداخلية والثغرات التي استغلتها شبكته.

١٧٣ - وجمع الفريق معلومات تفيد بأن السيد نيانغادو لا يزال يدفع لعناصر عسكرية بقيادة أحد عناصر واتاو، النقيب سيلا، لتصدير الماس الخام بطريقة غير مشروعة. وادعى النقيب سيلا بأنه ينتمي إلى "فرقة حماية" يبلغ قوامها ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عنصر، معظمهم غير مسجلين، ينتشرون بين دالوا، وفافوا وسيغيلا، وهي المعازل الثلاثة لواتاو في المنطقة. وهي لا تظهر في أي هيكل تنظيمي عسكري رسمي (انظر المرفق ٢٩)، وتتلقى أوامرها مباشرة من واتاو.

١٧٤ - ويرى الفريق بقوة بأن احتكار السيد نيانغادو لمبيعات الماس الخام في سيغيلا يضر بتنفيذ خطة الانتقال لمرحلة ما بعد الحظر لوضع سلسلة مشروعة لتجارة الماس. علاوة على ذلك، فإن الدفعات التي يقدمها نقداً للجيش وغير المسجلة تسهم في بقاء العناصر المسلحة التي تدين بولائها لواتاوا وليس للسلطات الوطنية.

تحديد بصمات الماس

١٧٥ - أفاد الفريق سابقاً بأن مؤسسة مينتيك، وهي مؤسسة جنوب أفريقية، كانت قد عرضت أن تقوم بتحديد بصمات الماس الذي يفترض أن منشأه كوت ديفوار والذي احتجزته سلطات الجمارك في مالي في عام ٢٠١١. إلا أنه لم يتخذ أي إجراء حتى الآن.

١٧٦ - ويرى الفريق أن تحديد سمات وبصمات الماس الوارد من كوت ديفوار والبلدان المجاورة، وهي منطقة يسهل فيها نقص الضوابط الحدودية قهریب الماس عبر الحدود، لا يزال يشكل ممارسة مفيدة لتعزيز موثوقية تسلسل ودعاء الماس الخام لعملية كيمبرلي، على الرغم من رفع الحظر.

باء - الذهب

١٧٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حددت وزارة الصناعة والمعادن ١٤٨ موقعا غير قانوني في المناطق الوسطى والشمالية في البلد، وحددت مواقعها الجغرافية، وقررت طرد معدني الذهب الحرفيين غير القانونيين منها. وانتهت عملية تحديد ١٠٠ موقع غير قانوني آخر لتعدين الذهب في المناطق الشرقية في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٥، ومن المزمع بدء العملية في المناطق الغربية في آذار/مارس ٢٠١٥.

١٧٨ - ويلاحظ الفريق أن البرنامج الإيفواري لتنظيم قطاع تعدين الذهب الحرفي يتوخى إخلاء جميع عمال المناجم الحرفيين من مواقع تعدين الذهب غير القانونية. غير أن الفريق لاحظ أنه نظرا لعدم وجود عدد كاف من الموظفين والموارد في مديريات المعادن على صعيدي المناطق والمقاطعات، ونظرا لوجود أفرقة أساسية من العناصر العسكرية المرتبطة بقيادة المناطق السابقين الضالعين في إنتاج الذهب بالوسائل غير القانونية، فإن استراتيجية الإخلاء فشلت في بعض الحالات في منع إعادة احتلال المواقع.

١ - عمليات تعدين الذهب غير القانونية في دالوا

١٧٩ - لاحظ الفريق وجود موقع للتعدين غير القانوني للذهب، يعمل منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في المنطقة المحيطة بقرية غامينا (مقاطعة زايو الفرعية، منطقة دالوا). ويطلق على

أكبر موقع اسم "أبيدجان"^(٢٦)، ويغطي مساحة قدرها ١٥٤ هكتارا في محيط تبلغ مساحته ٨,٣٠ كيلومترات. ويجدر بالذكر أن مناطق التعدين الخمس النشطة في غامينا (التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٨٠ هكتارا) واسعة بقدر يكفي لترى في الصور الساتلية المتاحة تجاريا (انظر المرفق ٣٠).

١٨٠ - وبما أن معظم المواقع في تلك المنطقة بلغ عمقها حوالي ٦٠ مترا في مهاو وأنفاق، ما تسبب في عدة حوادث مميتة (انظر المرفقين ٣١ و ٣٢)، فقد تم التخلي عن موقع "أبيدجان" لصالح موقع جديد (الموقع الخامس)، الذي افتتح في شباط/فبراير ٢٠١٥.

١٨١ - ولاحظ الفريق وجود حوالي ١٥ ٨٠٠ من عمال الحفر يعملون في المواقع. وقد جاء معظم هؤلاء من منطقة لتعدين الذهب غير القانوني في ياموسوكرو أغلقتها السلطات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويزيد عدد عمال المناجم في غامينا على عدد سكان القرى المحيطة بها (زاهيو وغامينا وأنيسيكو) مجتمعين. وحوالي ٨٠ في المائة من العمال في غامينا ليسوا إيفواريين: فهناك أشخاص من بوركينا فاسو وغينيا ومالي يعملون في أعمال الحفر، وأشخاص من بوركينا فاسو يديرون مكاتب لشراء الذهب، وهناك إيفواريون يديرون مشاريع تجارية صغيرة مثل المحلات والحانات والمطاعم الصغيرة.

١٨٢ - ولاحظ الفريق أن معظم عمليات التعدين في المواقع التي يفترض أنه تم التخلي عنها تتم أساسا في الليل لتجنب اكتشافها.

٢ - قضايا حقوق الإنسان

١٨٣ - يُستخدم الأطفال على نطاق واسع في غامينا (انظر المرفق ٣٣) وفي مواقع أخرى للتعدين غير القانوني للذهب في كوت ديفوار للقيام بأعمال مساعدة (مثل حمل الحصى إلى مواقع الغسل أو الطهي) ولإستغلالهم في البغاء، وكثيراً ما يُستخدمون أيضا في الحفر إذ يسهل عليهم أكثر من البالغين الدخول في مهاوي المناجم الضيقة. ويتلقى الأطفال العاملون في المناجم في غامينا أجراً قدره ٢ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤,٢ دولارات) في اليوم، مما شجع ١٨٠ منهم على ترك دراستهم لمزاولة العمل في المناجم.

(٢٦) مكان الموقع بدقة هو: خط العرض ٦ درجات ٣,٨٠٥٨ "شمالا (٦,٩٦٧٧) وخط الطول ٦ درجات ١٧,٨٠٣٩ "غربا (٦,٦٥٥). ويرد الاسم بين مزدوجتين بغية تجنب الالتباس مع اسم العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار.

١٨٤ - وينتشر البغاء، بما في ذلك بغاء الأطفال، في مواقع التعدين ويشغل عدد كبير من النساء من ليبيريا وغينيا ونيجيريا في هذه المواقع. ولأن البلدان الأصلية لهذه النساء لا تزال تعاني من تفشي فيروس الإيبولا، فإن الوضع يشكل خطراً صحياً جسيماً على المنطقة.

١٨٥ - وعلاوة على ذلك، يستخدم عمال المناجم بكثرة الزئبق ومركبات السيانيد وغيرها من المواد الكيميائية في عمليات ملغمة الذهب. ولأن المواقع في غامينا قريبة من محطات ضخ المياه التي تمد مدينة دالوا بالمياه، فإن ذلك يشكل خطراً صحياً جسيماً على المدينة إذ تتسبب تلك المواد الكيميائية في تلوث احتياطيات المياه العذبة التي تستخدم للاستهلاك البشري.

١٨٦ - وقد تم الإبلاغ عن حالات عديدة من القتل العمد والقتل خارج نطاق القضاء، ولكن لم يتم إجراء أي تحقيقات فيها، على الرغم من وجود عناصر الجيش والدرك في المواقع.

١٨٧ - ويلاحظ الفريق أنه، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قُتل شخص أراد تأسيس وكالة شراء في غامينا دون أن يكون تابعاً لأحد "كبار الراعين" (انظر الفقرة ١٩٢ أدناه) ولكنه عرض دفع مبلغ ١٦ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٦,٩٥ دولاراً) لكل غرام بدلاً من مبلغ ١٤ ٠٠٠ فرنك (٢٣,٥٨ دولاراً) لكل غرام الذي فرضته وكالات الشراء القائمة. وقد أعدت قوات الدرك في دالوا تقريراً عن هذه الحالة وأحالته إلى المدعي العام في دالوا. ولم تنح للفريق حتى الآن إمكانية للاطلاع على ذلك التقرير، وقد قدم الفريق طلباً رسمياً في هذا الصدد إلى وزارة العدل.

٣ - السيطرة العسكرية والأمن

١٨٨ - تخضع منطقة التعدين في غامينا بكاملها لسيطرة عناصر الجيش التي تدين بالولاء لواتاو والتي تنتمي لفرقة الحماية التي تأتمر بأوامر النقيب آدم دياباتي.

١٨٩ - وتنتشر فرقة الحماية في مناجم غامينا في شكل مجموعات أو جماعات تتألف من ١٠ إلى ٣٠ من العناصر غير المسجلة بقيادة رقيب وعريف. وفي غامينا يوجد ٣٥ عنصراً من هذه الفرقة تحرس المنطقة، إضافة إلى ٢٠ عنصراً من قوات الدرك. ولاحظ الفريق ثلاث نقاط تفتيش تسيطر عليها القوات العسكرية من عناصر الفرقة والدرك متواجدة على بعد كيلومترين من بعضها البعض قبل الوصول إلى مواقع "أبيدجان".

١٩٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تلقت عناصر فرقة الحماية أوامر من قيادتهم بمنع قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى مواقع التعدين غير القانوني لأنهم لا يريدونها أن تغلق كما جرى في ياموسوكرو (انظر المرفق ٣٢). ومع ذلك، تمكن

الفريق من التحليق فوق تلك المواقع ومن الحصول على أدلة فوتوغرافية مسندة بإحداثيات جغرافية على العمليات المستمرة (انظر المرفق ٣٤).

١٩١ - ولاحظ الفريق أيضاً أن وكالات الشراء تعتمد على أنظمتها الأمنية الخاصة التي تتألف في الغالب من شباب عاطلين من القرى المجاورة لحماية مصالح راعيها. وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق أن عدداً كبيراً من أفرقة التعدين تتلقى تمويلها من مقاتلين سابقين تابعين للقوى الجديدة (القوات المسلحة للقوى الجديدة - جناح الحركة الوطنية لكوت ديفوار) يخضعون لقيادة واتاو.

٤ - "كبار الراعين" لاستغلال الذهب في غامينا

١٩٢ - يتبع الراعون لعمليات استغلال الذهب في المواقع لأربعة أشخاص يطلق عليهم محلياً اسم "كبار الراعين". وأحد هؤلاء الراعون هو واتاو نفسه. أما الراعون الثلاثة الآخرون فهم رموز سياسية بارزة في الإدارة الحالية في كوت ديفوار والإدارة السابقة في بوركينا فاسو، وهذا ما منع حتى الآن قوات إنفاذ القانون في دالوا من إغلاق المناجم غير القانونية. ولا يستطيع الفريق تأكيد أن هؤلاء الراعين يشكلون حالياً تهديداً لعملية السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار من خلال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الماس والذهب، حسبما حدد في الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، ولكنه سيقوم بالمتابعة اللازمة وسيخبر اللجنة على الفور إذا ما طرأ أي تغيير على الوضع.

٥ - التنظيم والخطط المالية

١٩٣ - يتلقى عمال الحفر البالغون في مناجم غامينا أجراً يتراوح بين ٣ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥,٨٠ دولارات) و ٥ ٠٠٠ فرنك (٨,٤٠ دولارات) في اليوم. ولأن الأجر المتوسط في الأعمال الزراعية هو حوالي ١ ٠٠٠ فرنك في اليوم (١,٦٨ دولار)، فقد ترك معظم سكان القرى الزراعة للعمل في مجال تعدين الذهب، مما يسبب نقصاً حاداً في الغذاء في القرى وزيادة في الأسعار.

١٩٤ - وتعمل تسع وكالات للشراء في مواقع التعدين الخمسة: سبع وكالات في مواقع "أبيدجان" وواحدة في كل واحد من موقعي التعدين الآخرين. ويُباع الذهب مقابل ١٤ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٣,٥٨ دولاراً) لكل غرام، ويُباع في دائرة مغلقة تجبر مستخرجي الذهب على بيعه للوكالات التسع فقط، التي تباعه هي الأخرى إلى "كبار الراعين" فقط.

١٩٥ - وتنتمي الوكالات جميعها إلى الجمعية التعاونية للمنقبين عن الذهب في تشولوغو أو تتبعها، ويترأس هذه الجمعية مواطن بوركينيني يدعى كريم ويدراوغو ويمثلها محلياً بوركينيان آخران، هما بورغو "روجيه" إدريسا وسيدو ويدراوغو^(٢٧)، وهما يديران أيضاً احتكار مبيعات أكياس الزئبق التي تستخدم على نطاق واسع في مرحلة الملغمة في عملية استخلاص الذهب. ولاحظ الفريق أيضاً أنه يتم إخراج الذهب من مناطق التعدين في عربات تحمل لوحات أرقام من بوركينيا فاسو (انظر المرفق ٣٥).

١٩٦ - ووجد الفريق دليلاً يثبت أن زعيم قرية غامينا كتب إلى نائب حاكم مقاطعة زايبو ليرخص حصراً للتعاونية باستغلال المناجم في غامينا (انظر المرفق ٣٦). وتوضح الوثيقة ذاتها أن التعاونية، إلى جانب دفعها رسماً قدره ٢٠٠ فرنك (٠,٣٣ دولار) عن كل غرام يُباع من الذهب لنائب الحاكم، اشتركت في بناء مسكنه.

١٩٧ - وباع أصحاب الأراضي والمزارعون أراضيهم طواعية أو غصباً للتعاونية. وفي المقابل، تلقوا عائدات قدرها ٥٠٠ فرنك (٠,٨٤ دولار) عن كل غرام من الذهب المستخرج. ووقع ممثلاً للتعاونية، بورغو إدريسا وسيكو ويدراوغو، عقوداً مكتوبة مع زعيم قرية غامينا يُسمح لهما بالعمل في إطار يبدو مشروعاً في ظاهره (انظر المرفق ٣٧). ويبين الجدول أدناه الصفقات المعقودة.

المدفوعات عن كل غرام ذهب يُباع في غامينا (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)

مالك المزرعة	٤٥٠ - ٥٠٠ فرنك
القرية	١٠٠ فرنك
المجلس الإقليمي	٢٠٠ فرنك
نائب حاكم المقاطعة	٢٠٠ فرنك
الأمن (رجال واثاو)	٢٠٠ فرنك
مالك الأرض	٢٥٠ - ٣٠٠ فرنك ^(أ)

(أ) يتبين من الصفقات التي لاحظها الفريق أن مجموع ما يُدفع لمالك المزرعة ومالك الأرض كليهما هو ٧٥٠ فرنك (١,٢٦ دولار) لكل غرام. وهذا يعني أنه إذا كان مالك المزرعة يتلقى ٥٠٠ فرنك (٠,٨٤ دولار) لكل غرام فإن مالك الأرض يتلقى ٢٥٠ فرنك.

(٢٧) سيدو ويدراغو هو أيضاً أخ لكريم ويدراغو. وتشير المعلومات التي جمعها الفريق إلى أن بورغو إدريسا كان أيضاً نشطاً في الاستغلال غير القانوني للذهب في فارالي ودوروبو (في منطقة بونا في شمال شرقي كوت ديفوار) وأن لديه صلات قوية مع شخصيات سياسية بارزة في الإدارة السابقة في بوركينيا فاسو.

١٩٨ - ويوضح الفريق أن وزارة الصناعة والمعادن في كوت ديفوار تعتبر تلك العقود باطلة ولاغية بموجب قانون التعدين، إذ إن الوزارة هي الكيان القانوني الوحيد المخول صلاحية الترخيص بعمليات التعدين.

١٩٩ - وتشتري الوكالات السبع في مواقع "أبيدجان" ما يبلغ متوسط قيمته ١٠٥ ملايين فرنك (١٧٦ ٨٧٠ دولاراً) من الذهب يومياً. وبسعر ١٤ ٠٠٠ فرنك (٢٣,٥٨ دولاراً) لكل غرام، يُباع ٧ ٥٠٠ غرام من الذهب يومياً. وينتج الموقعان الآخران ١ ٠٠٠ و ٢ ٠٠٠ غرام من الذهب يومياً، ما يرفع مجموع إنتاج مناجم غامينا إلى أعلى مستوياته التي تتراوح بين ٩,٥ كيلوغرامات و ١١,٥ كيلوغراماً من الذهب يومياً.

٢٠٠ - وعلماً بأن عمال المناجم يعملون ستة أيام في الأسبوع وأن عمليات تعدين الذهب تتباطأ بشكل طبيعي أثناء موسم الأمطار، قدر الفريق أن الإنتاج السنوي المعقول من مناجم الذهب في غامينا ينبغي أن يبلغ حوالي ٢,٥ طن^(٢٨) أو أقل بنسبة ضئيلة من ٨٠ ٠٠٠ أوقية سنوياً، مما يساوي ٩٦,٨ مليون دولار (بتقدير قيمة الأوقية الواحدة بمبلغ ١ ٢١٠ دولارات).

٢٠١ - ويُقدر الفريق أن هذا المستوى من الإنتاج، الذي يشابه مستويات بعض العمليات الصناعية لتعدين الذهب التي تتم في إطار القانون بكوت ديفوار^(٢٩)، يمثل ١٣,٨ في المائة من الإنتاج الرسمي السنوي للبلد الذي يبلغ ١٨ طناً. ويمكن أن يُترجم إلى خسارة في عائدات كوت ديفوار تقارب ٣ ملايين دولار^(٣٠)، فضلاً عن أي خسائر في الإيرادات المتعلقة باستغلال الذهب، مثل ضرائب التصدير والضرائب غير المتوقعة.

٢٠٢ - وتمكن الفريق من تأكيد البيانات المتعلقة بمتوسط إنتاج مناجم الذهب في غامينا من خلال مطابقتها بمبيعات الذهب في وكالتي شراء الذهب اللتين تعملان خارج مواقع "أبيدجان". وقد أكدت كل وكالة منهما شراءها ما متوسطه ١٨ كيلوغراماً من الذهب كل أسبوعين، أو ١ ٢٨٥ كيلوغراماً في اليوم (١٨ كيلوغراماً كل ١٤ يوماً)، ما يجعل مجموع ما تشتريه الوكالات ١١,٥ كيلوغراماً في اليوم (١ ٢٨٥ كلف × ٩ وكالات).

(٢٨) متوسط ٨ ٠٠٠ غرام في اليوم $310 \times$ أيام عمل = ٢ ٤٨٠ طناً.

(٢٩) على سبيل المقارنة المحضنة، أنتج أكبر منجم صناعي في كوت ديفوار ٢٣٣ ٥٩١ أوقية ذهب في عام ٢٠١٣ (أحدث بيانات سنوية متاحة).

(٣٠) بافتراض أن العائدات تبلغ ثلاثة بالمائة بسعر ١ ٢٠٠ دولار للأوقية

٢٠٣ - ويتبين من صفقات التعدين الموقعة مع ملاك الأراضي والسلطات القروية في غامينا أن فرقة الحماية تتلقى ٢٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠,٣٣ دولار) لكل غرام من الذهب (انظر بند "الأمن" في الجدول) يُباع إلى الوكالات التي تُشغلها التعاونية في مواقع "أبيدجان"، بحيث يبلغ مجموع ما تتلقاه ١,٥ مليون فرنك (٢ ٥٢٦ دولار) في اليوم (٢٠٠ فرنك X ٥٠٠ غرام) أو ٥٤٧,٥ مليون فرنك (٩٢١ ٣٨٤ دولار)^(٣١) في السنة.

٢٠٤ - وعلاوة على ذلك، تدفع الوكالتان اللتان تعملان خارج مواقع "أبيدجان"، واللذان تتبعان للتعاونية، رسماً إضافياً قدره ١ ٠٠٠ فرنك (١,٦٨ دولار) لكل غرام من الذهب يُشترى، بما في ذلك ٥٠٠ فرنك (٠,٨٤ دولار) لكل غرام لقاء الأمن (بدلاً من مبلغ ٢٠٠ فرنك (٠,٣٣ دولار) لكل غرام الذي تدفعه التعاونية). وبمتوسط مشتريات قدره ١٨ كيلوغراماً من الذهب لكل وكالة في كل أسبوعين، يكون المبلغ الذي تدفعه الوكالات التابعة لواتاو لقاء الأمن ٤٦٨ مليون فرنك (٧٨٧ ٦٤٤ دولار)^(٣٠) في السنة.

٢٠٥ - ويقدر الفريق أن رسوم الأمن التي تدفعها الوكالات في مواقع "أبيدجان" (٩٢١ ٣٨٤ دولار في السنة) وتلك التي تدفعها الوكالات التابعة (٧٨٧ ٦٤٤ دولار في السنة)، بما مجموعه ١ ٧٠٩ ٠٢٨ دولار في السنة، تسمح لواتاو بالإنفاق على حوالي ٥٠٠ عنصراً براتب شهري متوسطه ١٧٠ ٠٠٠ فرنك (حوالي ٣٠٠ دولار)، وهو المرتب القياسي للعناصر العسكرية غير المسجلة^(٣٢).

٢٠٦ - وبناء على ذلك، يعيد الفريق تأكيداً شديداً على أن وواتاو، بمشاركته المباشرة والمستمرة في عمليات تعدين الذهب غير القانونية في غامينا، تنطبق عليه أحكام الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

٦ - عمليات تعدين الذهب غير القانونية في بونا

٢٠٧ - لاحظ الفريق وجود عدة مواقع للتعدين الحرفي غير القانوني للذهب في منطقة بونا (انظر المرفق ٣٨). وتتم هذه العمليات غير القانونية في دوروبو وكالامون وفارالي في منطقة ممنوحة لشركة التعدين أمببلا ماينينغ كوت ديفوار (ش.م) (انظر المرفق ٣٩)، وهي فرع تابع لشركة أمببلا ماينينغ.

(٣١) بسعر صرف يبلغ ٥٩٤,١٧ لكل فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

(٣٢) ١ ٧٠٩ ٠٢٨ دولار/٢٨٦ دولار X ١٢ شهراً = ٤٩٠ مرتباً سنوياً.

٢٠٨ - وفي موقع التعدين في لاغبو، لاحظ الفريق وجود حوالي ٥ ٠٠٠ شخص جميعهم تقريباً يحملون جنسية بوركينا فاسو. وقد كان موقع ليوميدوو، الذي يجري الآن إخلاؤه بعد اكتشاف موقع تعدين جديد في تاكادي على الحدود مع غانا، يضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص.

٢٠٩ - وقد أخبر ممثل العمليات في ليوميدوو الفريق أن الموقع ينتج حالياً حوالي ٩ كيلوغرامات من الذهب كل أسبوعين (١٢ يوم عمل)، ولكنه كان ينتج حوالي ١,٢ كيلوغراماً من الذهب عيار ٢٢,٢٥ قيراط في اليوم.

٢١٠ - ولا تعمل في بونا سوى وكالة واحدة لشراء الذهب تشغلها شركة إيفابي (EFABI) (انظر المرفق ٤٠) ويتولى منصب المدير الإداري فيها أبو واتارا، أحد أقارب مورو واتارا، وهو قائد سابق لمنطقة بونا. ويقع مكتب إيفابي الرئيسي في دوروبو في إقامة أبو واتارا، التي لاحظ الفريق أن مركبة عسكرية تؤمن لها حراسة دائمة (انظر المرفق ٤١).

٢١١ - ولاحظ الفريق أن أبو واتارا اشترى ذهباً بمعدل نقاء يتراوح بين ٢٢ و ٢٣ قيراطاً بسعر ١٦ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٦,٩٠ دولاراً) لكل غرام. وعلاوة على ذلك، يدفع مشترو الذهب في بونا ١ ٠٠٠ فرنك (١,٦٨ دولار) لكل غرام ذهب يشتري من السلطات التقليدية في بونا (انظر المرفق ٤٢).

٢١٢ - وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أنه يشيع استخدام محورين رئيسيين لتهريب الذهب الإيفواري إلى بوركينا فاسو. فهناك المحور الرئيسي بونا - دوروبو - غالغولي (بوركينا فاسو) - غاوا (بوركينا فاسو)، وهو المحور الذي يستخدمه أبو واتارا لتهريب الذهب إلى بوركينا فاسو، بفضل ما ينعم به من تواطؤ وحماية توفرها العناصر العسكرية المتمركزة في المنطقة.

٢١٣ - وكبديل عن هذا المحور، يستخدم تجار الذهب المتواجدين في كالامون أيضاً محور كالامون - كبيري (بوركينا فاسو) - باتيي (بوركينا فاسو). ولاحظ الفريق عدم تواجد السلطات الجمركية الإيفوارية وإنما فقط عناصر عسكرية تدين بالولاء لواتاو على طول الطريق المارة بكالامون والمؤدية إلى كبيري في بوركينا فاسو.

٢١٤ - ويموّل العمليات غير القانونية لتعدين الذهب في بونا بصفة رئيسية مواطنان من بوركينا فاسو، هما سايبوبا ويدراغو (الملقب بـ "الرائد") وأخوه إسياكا ويدراغو، وكلاهما يقيم في قرية كالامون، التي تقع على بعد ٢٠ كيلومتراً من حدود بوركينا فاسو. وقد علم الفريق من ضباط شرطة من بوركينا فاسو يتمركزون في مركز كالامبارو الحدودي أن مركبات تعود لإسياكا ويدراغو تمر في المتوسط مرتين في الأسبوع عبر كالامبارو ونادراً ما يتم فحص محتوياتها.

٢١٥ - ويوفر الأمن في مواقع التعدين نحو ٢٠٠ جندي، معظمهم من العناصر غير المسجلة المتمركزة في بونا ودوروبو، التي تدين بالولاء لواتاو، والتي تعمل في مجموعات من ٣٥ عنصراً.

٢١٦ - ويدفع ممولو العمليات غير القانونية لتعدين الذهب لواتاو ما بين ٥٠٠ فرنك (٠,٨٤ دولار) و ١٠٠٠ فرنك (١,٦٨ دولار) لكل غرام يُباع من الذهب، حسب درجة صلتهم بأبو واتارا والأخوين ويدراغو.

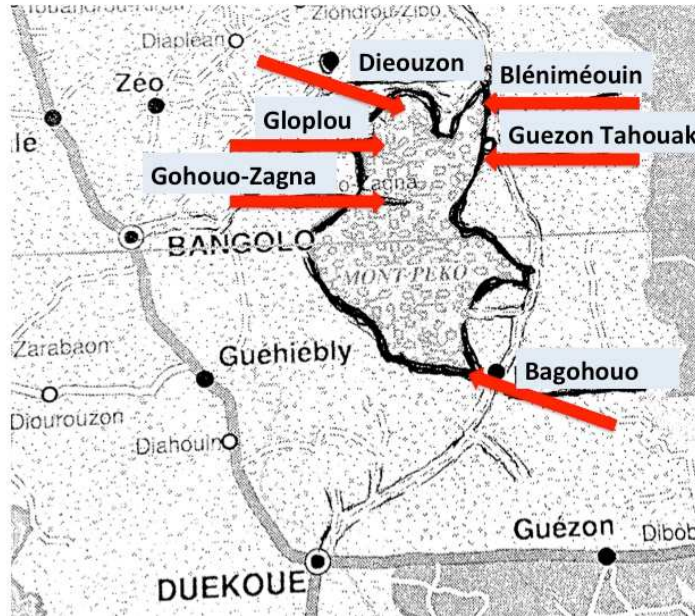
٢١٧ - وتمكن الفريق بذلك من ملاحظة أن واتاو ينفق على ٥٠٠ من العناصر المسلحة، وهي موزعة على مناطق دالوا وسيغيلا وبونا، ويعمل معظمها في إطار الجيش باعتبارها عناصر غير مسجلة وأعلنت ولاءها له شخصياً. وقد أتاحت هذه القوة العسكرية لواتاو تأمين سيطرة بلا منازع على العمليات غير القانونية لتعدين الذهب والماس في ثلاث مناطق من البلد على الأقل (بونا ودالوا وسيغيلا)، ما يعرض للخطر تنفيذ التدابير والإصلاحات التي طال انتظارها لإضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي للذهب في كوت ديفوار ويحرم كوت ديفوار من مصدر هام للإيرادات.

٢١٨ - ويعيد الفريق تأكيداً شديداً على أن واتاو، بمشاركته المباشرة والمستمرة في العمليات غير القانونية لتعدين الذهب والماس، تنطبق عليه أحكام الفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

جيم - مزارع الكاكاو غير القانونية في منتزه جبل بيكو الوطني

٢١٩ - زار الفريق جبل بيكو والقرى المحيطة به ونقاط الوصول إليه في باغوهوو وغيزون تاهواكي وبلينيموين (انظر الخريطة) ولاحظ أن الجبل لا يزال يشغله نحو ٢٨ ٠٠٠ فرد - معظمهم من مواطني بروكينا فاسو - حولوا أغلب المنتزه الوطني إلى مزارع للكاكاو.

جبل بيكو ونقاط الوصول إليه



٢٢٠ - وجمع الفريق معلومات تفيد أنه، خلال موسم حصاد الكاكاو الحالي، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مر يومياً ما يصل إلى ١٠ شاحنات مملوءة بالكاكاو المنتج في جبل بيكو عبر دويكوي، على الطريق التي تربطها ببلينيموين. وكان بعضها بدون ألواح أرقام، بينما حملت شاحنات أخرى ألواح أرقام غينية وإيفوارية (بعدد متساو تقريباً).

٢٢١ - وحدد الفريق خمس نقاط تفتيش بين دويكوي وبلينيموين تسيطر عليها عناصر عسكرية نظامية (تتراوح رتبها بين العريف والملازم أول) تقود عدة عناصر غير مسجلة من الكتيبة العسكرية المسؤولة عن أمن المنطقة الغربية. وأكدت العناصر التي أجرى الفريق مقابلات معها أنها تنتمي إلى مفرزة دويكوي، التي تضم ٦٥ عنصراً من العناصر العسكرية غير المسجلة إلى جانب ٢٨٠ عنصراً نظامياً.

٢٢٢ - وجمع الفريق معلومات تفيد بأن من يزعمون الكاكاو بطريقة غير قانونية يدفعون رسماً قدره ٢٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٣,٠ دولار) للكيلوغرام المنتج من الكاكاو لقائد الكتيبة، المقدم لوسيني فوفانا (المعروف باسم "لوس")، ولسلطات أخرى لإنفاذ القانون في دويكوي، لكي يُسمح لهم بالبقاء والعمل في المنتزه الوطني. بيد أن الفريق لم يستطع حصر مجموع المبلغ المدفوع، نظراً لعدم توافر إحصاءات عن تقديرات إنتاج الكاكاو من المنطقة وبسبب إحجام جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن تقديم معلومات بشأن الموضوع.

٢٢٣ - وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أيضا أن السلطات التقليدية في القرى التي جرت زيارتها تخضع لضغوط قوية من المجموعات الشاغلة للأراضي من بور كينا فاسو لكي تخبر الأطراف الخارجية بأن المجتمعات المحلية وشاغلي الأراضي يعيشون في وئام تام.

٢٢٤ - وأكدت السلطات القروية التي اتصل بها الفريق أيضا أنها تخضع بصورة منتظمة لابتزاز العناصر العسكرية في نقاط التفتيش.

٢٢٥ - ويحيط الفريق علما بقرار محافظ غيمون، الذي يندرج جبل بيكو ضمن ولايته، بحظر دخول مشتري الكاكاو والبن (السعاة وجالو الزبائن) إلى المنتزه الوطني بأي وسيلة من الوسائل (انظر المرفق ٤٣) وتفويض أمر إنفاذ هذا القرار للجيش والدرك والسلطة الإيفوارية المسؤولة عن إدارة المنتزهات الوطنية الثمانية والمحميات الستة في البلد.

٢٢٦ - ويشير الفريق أيضا إلى أن الحكومة وافقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على خطة العمل المتعلقة بإجبار شاغلي الأراضي على إخلاء جبل بيكو. ويُنتظر الآن أن تبدأ مرحلة الإخلاء، التي كان مقررا لها أصلا أن تجري في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، في نهاية موسم الكاكاو الحالي في آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر المرفق ٤٤).

٢٢٧ - وفي هذا الصدد، يفيد الفريق أن ضباطا عديدين من بور كينا فاسو قاموا، قبل عزل بليز كومباوري من رئاسة هذا البلد، بزيارة شاغلي الأراضي في المنتزه الوطني، بدعوى مشاركة السلطات الإيفوارية في إدارة خطة الإخلاء. بيد أنه لم يُبلغ عن أي زيارات أخرى منذ ذلك العزل.

٢٢٨ - ويساور الفريق القلق من أن البطء في المفاوضات الثنائية بين المسؤولين في كلا البلدين من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التأخير في تنفيذ استراتيجية الإخلاء.

دال - الموارد الطبيعية الأخرى

٢٢٩ - حقق الفريق في الأنماط المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية الأخرى والاتجار بها. وترد أدناه النتائج الرئيسية التي توصل إليها. ولم يجمع الفريق أي معلومات تشير إلى أن الموارد الطبيعية المشار إليها أدناه تُستخدم في شراء الأسلحة أو الأعتدة أو الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة.

١ - النفط

٢٣٠ - في عام ٢٠١٢، وثّق الفريق صفقات مشبوهة أبرمتها الشركة الوطنية للعمليات النفطية لكوت ديفوار (شركة بتروسي) في عام ٢٠١٠، بقيمة إجمالية بلغت ١٠٦ ملايين دولار، لشراء أسلحة ولنقل أرصدة مالية يديرها مباشرة مكتب لوران غباغو (انظر

[S/2012/196](#)، الفقرات ٩٤ إلى ٩٧). وفي اجتماع عُقد في أبيدجان في شباط/فبراير ٢٠١٤، أبلغت المديرية العامة للخزانة الفريق بأن حسابات شركة بتروسي لم تخضع للمراجعة منذ عام ٢٠١١. ولذلك، فقد سلّم الفريق إلى السلطات الإيفوارية جميع عناصر قضية شركة بتروسي بما يتيح البدء في إجراء التحقيق اللازم. وسيقوم الفريق بما يتوجب من متابعة للقضية وسيزود اللجنة بأي مستجدات.

٢ - جوز الكاجو

٢٣١ - برزت كوت ديفوار، في العقد الماضي، بوصفها منتجا أفريقيًا رائدا لجوز الكاجو، حيث سجّلت إنتاج قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ طن من هذا المحصول في عام ٢٠١٤ (نحو ٩ في المائة من الإنتاج العالمي).

٢٣٢ - ويعمل في هذا القطاع ٦٠٠ ٠٠٠ مزارع، وينظمه مجلس القطن وجوز الكاجو (هيئة تنظيم قطاع القطن وجوز الكاجو) الذي بدأ في عام ٢٠١٤ تحديد حد أدنى للسعر الذي يُدفع إلى المزارعين في كوت ديفوار.

٢٣٣ - وفيما يتعلق بحملة عام ٢٠١٥، التي ستجري في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه بإنتاج يُقدَّر بـ ٦٠٠ ٠٠٠ طن، حدّد المجلس الحد الأدنى للسعر المدفوع إلى مزارعي جوز الكاجو في ٧٢٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠,٤٦ دولار) للكيلوغرام، وهو ما يزيد بـ ٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية عما كان عليه في عام ٢٠١٤. فوفقا للمجلس، دُفع بحلول نهاية حملة عام ٢٠١٤ مبلغ ١٢٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٢٠٠ مليون دولار) للمزارعين، وبلغت قيمة الصادرات حوالي ٢٢١ بليون فرنك (٣٧١ مليون دولار).

٢٣٤ - ويُنتج أغلب جوز الكاجو في منطقة ززن، التي تقع على الحدود مع غانا وبوركينا فاسو، ولا يُصدّر سوى عبر مينائي أبيدجان وسان بيدرو بيد أن عوامل عدة تؤدي إلى تحويل قسط من الإنتاج الإيفواري من جوز الكاجو إلى غانا المجاورة، لا سيما ارتفاع الأسعار المدفوعة في غانا (حيث تعادل ٠,٧٠ دولار للكيلوغرام) وانخفاض تكاليف نقل جوز الكاجو وشحنه إلى غانا بدلا من المرور عبر أبيدجان وسان بيدرو^(٣٣). ويضاف إلى ذلك عامل آخر يتيح التهريب وهو عدم وجود مراقبة ملائمة للحدود في المنطقة، كما ذكر الفريق في تقرير سابق (انظر [S/2014/266](#)، الفقرات ٨٢ إلى ٨٥).

(٣٣) جمع الفريق معلومات تفيد أن تكلفة شاحنة تحمل ٤٠ طنا من جوز الكاجو إلى أبيدجان أو سان بيدرو قد ترتفع إلى ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٠١٠ دولار)، بينما تبلغ تكلفة الشحن إلى الموانئ في غانا في المتوسط ٢٦٠ دولارا.

٢٣٥ - ولذلك، يرى الفريق أن مواءمة الأسعار المدفوعة إلى مزارعي جوز الكاجو في كوت ديفوار ووغانا، وكذلك تنفيذ نظام صارم لتتبع الإنتاج والتجارة الإيفواريين، من شأنهما الإسهام في ردع التهريب.

٣ - القطن

٢٣٦ - كوت ديفوار هي أحد أكبر منتجي القطن في أفريقيا، وثالث أكبر منتج له في غرب أفريقيا بعد بوركينا فاسو ومالي، حيث قُدِّر إنتاجها من هذا المحصول بـ ٤٥٠.٠٠٠ طن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وأدر عليها إيرادات تصدير بلغت نحو ١٠٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٦٨ مليون دولار) ^(٣٤).

٢٣٧ - ويعمل في هذا القطاع ١١٥.٠٠٠ مزارع وما يصل إلى ٣,٥ ملايين شخص بشكل غير مباشر، وينظمه مجلس القطن وجوز الكاجو، الذي حدّد الحد الأدنى للسعر المدفوع إلى المزارعين في ٢٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠,٤٢ دولار) للكيلوغرام لقطن المستوى الأول و ٢٢٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠,٣٨ دولار) للكيلوغرام لقطن المستوى الثاني بالنسبة لمحصول الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٣٨ - ويتلقى المزارعون التمويل المسبق بشكل قانوني على أساس إنتاجهم التقديري قبل بدء موسم البذر (كانت آخر مرة في أيار/مايو - تموز/يوليه ٢٠١٤). ويتلقى المزارعون البذور والسماذ ومنتجات الصحة النباتية الأخرى مجاناً من الوكالة الوطنية لدعم التنمية الريفية، التي توفر أيضاً التدريب على تقنيات الإنتاج.

٢٣٩ - ويُجمع الفاعلون في سلسلة القطن في جمعية تسمى "إنتركوتون"، التي وُجدت منذ عام ٢٠٠٠ لكنها خضعت لتغيرات كبيرة في عام ٢٠١٣ في ضوء إصلاح قطاعي القطن وجوز الكاجو ^(٣٥).

٢٤٠ - وقد استحدثت جمعية "إنتركوتون" أداة على شبكة الإنترنت لرصد سلسلة تجارة القطن وكفالة تتبعها. ويسجّل وكلاؤها إنتاج القطن في منطقة اختصاصهم، بما لا يتعدى ٢٠٠ مزارع أو ٤٠٠ هكتار، وينقلون المعلومات إلى المكاتب اللامركزية ثم في نهاية المطاف إلى أبيدجان، حيث يجري جمع البيانات وتصنيفها.

٢٤١ - ويُقر الفريق بأن هذا النظام قد عزّز القدرة على تتبع القطن الإيفواري وبالتالي أثبت نجاعته في الحد من الغش والتهريب في هذا القطاع.

(٣٤) انظر www.intercoton.org/filiere-cotonniere-ivoirienne/presentation/#.

(٣٥) انظر www.intercoton.org/intercoton/presentation.

هاء - المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف

١ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٤٢ - يتعاون الفريق بانتظام مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسلطات الإيفوارية لاستكشاف مدى الجدوى التي يحققها لكوت ديفوار تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة وملحقاً، مع التركيز بوجه خاص على الملحق المتعلق بالذهب، وفقاً للفقرة ٣١ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤).

٢٤٣ - ويصر الفريق على جدوى المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة بالنسبة لكوت ديفوار وجيرانها، وسيواصل المتابعة مع السلطات الإيفوارية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الخطوات الملموسة التي ستتخذ لاستكشاف جدوى تنفيذها في كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية.

٢ - نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ

٢٤٤ - يتعاون الفريق بانتظام مع الأمانة الدائمة لعملية كيمبرلي في كوت ديفوار ومع رئيس ونائب رئيس العملية بموجب تكليفه بمتابعة تنفيذ خطة العمل الإيفوارية لما بعد مرحلة الحظر على الماس الخام.

٢٤٥ - وفي هذا السياق، تعاون الفريق أيضاً مع الفريق العامل المعني بالرصد والفريق العامل لخبراء الماس تحضيراً للزيارة الاستعراضية لعملية كيمبرلي إلى كوت ديفوار في الفترة من ٥ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٥، حسبما طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٤ من قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤). وسيشارك الفريق في الزيارة وسيوافي اللجنة بأحدث النتائج التي يتوصل إليها.

تاسعا - الشؤون المالية

ألف - نقاط التفتيش غير القانونية والضرائب الموازية

٢٤٦ - في الفقرة ٣٢ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، أهاب مجلس الأمن بالحكومة أن تواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتفكيك شبكات الضرائب غير القانونية، بوسائل من ضمنها إجراء تحقيقات مستفيضة في هذا الخصوص، وتخفيض عدد نقاط التفتيش، ومنع وقوع حوادث الابتزاز في جميع أنحاء البلد.

٢٤٧ - وتظل ملاحظات الفريق المتعلقة بشيوع الابتزاز ونظم الضرائب الموازية ونقاط التفتيش غير القانونية في المنطقة الغربية لكوت ديفوار (انظر S/2014/729، الفقرة ١٠٥) ملاحظات وجهية. ويحيط الفريق علماً بجهود السلطات الرامية إلى الحد من عدد نقاط التفتيش وما يرتبط بها من ابتزاز، لا سيما من خلال مرصد حركة المرور والهيئة العليا للحكم الرشيد. بيد أن الفريق يلاحظ أن المرصد يعاني من نقص التجهيزات وأن الهيئة دون مستوى التشغيل الكامل. ومن أجل التصدي للضرائب غير القانونية التي تفرضها النقابات، تشرع سلطات البلد في إعداد تشريعات لإصلاح قطاع النقل العام.

١ - نقاط التفتيش غير القانونية

٢٤٨ - خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، لاحظ الفريق انتشار نقاط التفتيش غير القانونية والضرائب غير القانونية في شرق وشمال وجنوب البلد. وإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق بيانات بحثية موثوقة بشأن الأنواع والأعداد المحددة لنقاط التفتيش في مختلف المناطق، وجاءت تلك البيانات مطابقة لما توصل إليه الفريق من نتائج.

٢٤٩ - وبموجب المرسوم رقم 30676/CSG/CAB الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، أذنت الحكومة بـ ٣٣ نقطة تفتيش في مختلف أنحاء البلد (انظر المرفق ٤٥). ولكن حتى شباط/فبراير ٢٠١٥، حدّد الفريق زهاء ١٤٠ نقطة تفتيش، بما فيها نقاط تفتيش قانونية وغير قانونية ومؤقتة (انظر المرفق ٤٦).

٢٥٠ - والقوات والأجهزة الأمنية الموجودة عند نقاط التفتيش مماثلة لتلك الموجودة على الحدود. وتوجد عناصر من الجيش والجمارك وجهاز الشرطة وقوات الدرك وهيئة المياه والغابات عند بعض أو كل نقاط التفتيش المرصودة (انظر المرفق ٤٧). ويضاف إلى ذلك أن نقابات النقل كانت متواجدة عند بعض نقاط التفتيش.

٢ - الضرائب غير القانونية

٢٥١ - واصل الفريق تحقيقاته في الابتزاز وشبكات الضرائب غير القانونية في الأماكن العامة التي يدار النقل البري انطلاقاً منها (محطات الحافلات) على يد أفراد موالين لواتاو (انظر S/2014/729).

٢٥٢ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أعفت الحكومة واثاو من منصب رئيس الأمن في المنطقة الجنوبية لأبيدجان (انظر S/2014/729، الفقرة ٣٢). ومع ذلك، فإن الهيكل الذي أنشأه عنصر موالين لواتاو، يُدعى هاين سانسان لودوفيك، لا يزال قائماً.

٢٥٣ - والابتزاز قائم في نظام النقل العام في أبيدجان. ويغلب الطابع غير الرسمي على هذا القطاع، حيث تتمثل أكثر المركبات استعمالاً في الحافلات الصغيرة التي تضم ما بين ١٤ و ٣٢ مقعداً والتي تسمى "غباكا"، والسيارات التي تضم أربعة إلى ثمانية مقاعد والتي تسمى "وورو - وورو" (٣٦). وتمثل هذه الحافلات نحو ٦٧ في المائة من وسائل النقل الآلية المستخدمة في أبيدجان.

٢٥٤ - ويسيطر على محطات وسائل النقل هذه في محطات الحافلات جمعيات نقل تسمى "نقابات النقل". ويلاحظ الفريق أن النقابات مترابطة فيما بينها في جميع أنحاء أبيدجان. وهي توجد في الغالب لجمع رسوم وضرائب غير مبررة في محطات الحافلات وعند مفترقات الطرق. ويدفع السائقون الضرائب ويحصلون على إيصالات. والرسوم التي يدفعها السائقون تمثل أيضاً عدة ضرائب أخرى لا تُقدّم حياها إيصالات، مثل "حق التحميل" الذي يعطي السائقين الحق في تحميل أشخاص في محطات الحافلات أو على الطريق بينها، أو "حق الخط" الذي يدفعه السائقون لكي ينقلوا الأشخاص على طريق محدد. وتحتفظ النقابات بسجلات تفصيلية بشأن المركبات التي تستخدم محطة الحافلات والطرق الخاضعة لسيطرتها، بغية كفاءة دفع المركبات لمختلف الضرائب. وتجبر النقابات المتعهدين على الامتثال من خلال التهديد والعنف البدني.

٢٥٥ - وعلى أساس التحليل الذي أجراه الفريق لهماكل النقابات، يُقدّر أنها تجمع ما لا يقل عن ٣٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥٧,٢ مليون دولار) سنوياً في أبيدجان.

٢٥٦ - وخلال زيارته إلى المناطق الأخرى في كوت ديفوار، لاحظ الفريق أيضاً وجود نقابات تُشغل محطات الحافلات وعند نقاط التفتيش، أحياناً إلى جوار قوات وأجهزة الأمن.

٢٥٧ - ويعتبر الفريق هيكل تحصيل الضرائب الممنهج والمنظم الذي تديره النقابات شبكة ضرائب غير قانونية.

٣ - الابتزاز

٢٥٨ - يُجبر المبتزون سائقي الشاحنات الذين ينقلون سلعاً، مثل الباذنجان والفول السوداني والفلفل واليام والطماطم والذرة والمنيهوت، على التوقف عند العديد من نقاط التفتيش ودفع رسوم لا مبرر لها عند التنقل على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

(٣٦) "غباكا" تعني "مركبة في حالة سيئة" في لغة الديولا، في حين أن "وورو - وورو" تعني "٣٠ فرنكا - ٣٠ فرنكا"، وهذه كانت الأجرة المشتركة للمركبات من ذلك النوع.

٢٥٩ - فعلى سبيل المثال، من مدينة كونغ إلى مدينة بواكي، اللتين تقعان على مسافة ٢٤١ كيلومترا من بعضهما، يتعين على أي سائق شاحنة المرور عبر نقاط تفتيش قد يصل عددها إلى ١٨ نقطة وأن يدفع ٣٩ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٦ دولارا) للمبتزين. ولانتقال من مدينة تافيريه إلى مدينة بواكي، وهما تقعان على مسافة ١٧٠ كيلومترا، يتعين على أي سائق المرور عبر ١٣ نقطة تفتيش وأن يدفع رسوما غير قانونية قدرها ٢٨ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤٧ دولارا)، أما للانتقال من داباكالا إلى بواكي، وهما تقعان على مسافة تعادل حوالي ١٢٨ كيلومترا، فيتعين على أي سائق المرور عبر ٨ نقاط تفتيش ودفع ٣٠ ٠٠٠ فرنك. ويدفع السائقون مبالغ تتراوح بين ٥٠٠ فرنك (٠,٨٤ دولار) و ٣ ٠٠٠ فرنك (٥ دولارات) لجميع فئات المسؤولين وممثلي النقابات المتواجدين في نقاط التفتيش، وأحيانا عدة مرات في الأسبوع على امتداد الطريق نفسها (انظر المرفق ٤٧).

٢٦٠ - وقد أبلغت غرفة التجارة والصناعة في كوت ديفوار عن قيام ١٩ ٥٢٥ شاحنة بنقل ٩٢٠ ٥٣٩ طنا من البضائع في عام ٢٠١٣ إلى مالي وبوركينا فاسو وغانا والنيجرا ونيجيريا وبنن. وكانت مالي وجهة ٦٢ في المائة من الشاحنات و ٧٢ في المائة من البضائع، في حين استقطبت بوركينا فاسو ٢٩ في المائة من الشاحنات و ٢٦ في المائة من البضائع. ولا تشمل هذه الإحصاءات إلا المركبات التي قدّم أصحابها تصريحاً بموجب برنامج المرور العابر على الطرق البرية بين الدول. ومع ذلك تبعت ملاحظات الفريق على الاعتقاد أن الإحصاءات الرسمية قد تقلل من تقدير عدد الشاحنات التي تنقل البضائع عبر الحدود.

٢٦١ - فقد كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أن بعض سائقي الشاحنات المسافرين من أبيدجان إلى باماكو قد دفعوا حوالي ١٣ ٤٠٠ فرنك (٢٢,٥ دولارا) في كل رحلة عند نقاط التفتيش. وبالمثل، دفع السائقون المسافرون من أبيدجان إلى واغادوغو مبلغا قدره ٢٢ ٠٠٠ فرنك (٣٧ دولارا) في كل رحلة.

٢٦٢ - ومن أجل التوصل إلى تقديرات متحفظة لحجم الابتزاز في كل رحلة في اتجاه واحد، أجرى الفريق عملية حسابية توصل من خلالها إلى أنه إذا كانت الشاحنات البالغ عددها ١٣ ٣٤٧ شاحنة^(٣٧) المتجهة من أبيدجان إلى باماكو تدفع ضرائب غير قانونية قدرها ١٣ ٣٣٨ فرنكا (٢٢,٤٠ دولارا) عند نقاط التفتيش، فإن الخسارة الناجمة عن الابتزاز تبلغ ٢٨٦ ٠٢٢ ١٧٨ فرنكا (٦٢٢ ٢٩٩ دولارا) في السنة. وفي ما يخص

(٣٧) يمثل هذا العدد ٦٢ في المائة من مجموع عدد الشاحنات التي نقلت بضائع إلى البلدان المجاورة في عام ٢٠١٣، وفقا للسجلات الرسمية.

الرحلات من أبيدجان إلى واغادوغو، فحسب تقديرات الفريق، تبلغ الخسارة الناجمة عن الابتزاز ٤١٦ ٦١٦ ١٢٦ فرنكا (١١٣ ٢١٣ دولارا). ويشعر الفريق بالقلق من أن العناصر العسكرية تتحكم في العائدات المتأتية من هذا النوع من الابتزاز وهي نفسها تعمل في بعض الأحيان تحت إمرة قادة المناطق السابقين، على النحو المبين في الفرع الثامن.

٢٦٣ - ويأخذ مثال آخر على الابتزاز شكل فرض ضرائب غير قانونية على الشركات. ويقوم "لوس"، قائد الكتيبة العسكرية المسؤولة عن أمن منطقة الجنوب الغربي، بجمع ضرائب غير قانونية من شركة واحدة على الأقل تعمل في هذه المنطقة الجغرافية الواقعة تحت سيطرة الكتيبة. ويُجبر المتعهد على دفع مبلغ ٣ ملايين فرنك (٥٠٥١ دولارا) في الشهر ليضمن مرور شاحناته بأمان. وقد بدأت هذه المدفوعات خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في مطلع عام ٢٠١١. وفي تلك الفترة، كان على المتعهد أن يدفع مبلغ ٥٠٠ ٦٥ فرنك (١٠٩ دولارا) عن كل شاحنة، وهكذا كان المجموع يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين فرنك (٨٤٠٠٠ دولار - ١٠١٠٠٠ دولار) في الشهر. وتفيد تقارير أن المتعهد أصبح يدفع ٣ ملايين فرنك (٥٠٥١ دولارا) في الشهر منذ عام ٢٠١٣. وحسب تقديرات الفريق، يصل المبلغ الذي يُزعم أن "لوس" حصله بصورة غير قانونية من تلك الشركة لوحدها إلى حوالي ١٣٢ مليون فرنك (٢٧١ ٢٢٢ دولارا) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، و ٧٢ مليون فرنك (٢٣١ ١٢١ دولارا) إثر إعادة التفاوض بشأن الاتفاق، وهكذا بلغت حصيلة المبالغ التي جمعها ٢٠٤ ملايين فرنك (٣٤٣ ٥٠٤ دولارا).

٢٦٤ - وما زال الفريق يشعر بالقلق من ارتفاع مستوى الابتزاز في كوت ديفوار. ويرى أنه لا بد ليتسنى فعلا تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية ووضع حد للضرائب الموازية ذات الصلة من إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي عملية إصلاح قطاع الأمن (بما يشمل المقاتلين السابقين وقادة المناطق السابقين).

باء - مصادر تمويل شراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة

٢٦٥ - بموجب الفقرة ٢٥ من القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، أوكل مجلس الأمن إلى الفريق مهمة مواصلة جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة بمصادر تمويل شراء الأسلحة والأعتدة والأنشطة المتصلة بها، بما فيها استغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار.

٢٦٦ - وفي هذا الصدد، تمكّن الفريق من تحديد مصادر تمويل الهجمات مثل الهجومين اللذين استهدفا قريتي غرابو وفتيه. وقد تناول الفريق هذين الهجومين في الفقرات من ١٧ إلى ٢٤ من تقريره عن منتصف المدة (S/2014/729) وفي الفقرات من ٢٩ إلى ٣٧ من هذا

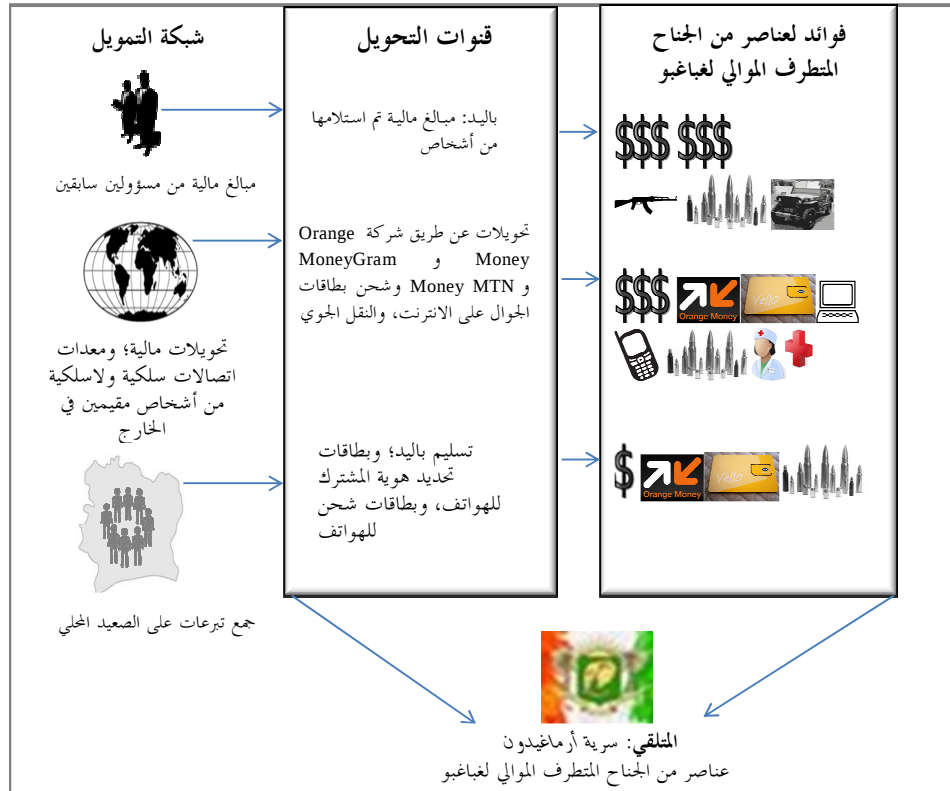
تقرير. ونفذ هذين الهجومين أفراد من سرية أرماغيدون التي تعمل تحت إمرة الجناح المتطرف الموالي لغباغبو.

١ - مصادر التمويل والصلات بالجناح المتطرف الموالي لغباغبو

٢٦٧ - بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، تلقى أفراد سرية أرماغيدون مبالغ مالية بواسطة تحويلات مالية عن طريق وكالات موني غرام وشركة MTN Mobile Money وخدمات شركة Orange Mobile Money، وكذلك عن طريق أشخاص، من كاتب دولة سابق في حكومة لوران غباغبو، هو دوغو دجيريكي رافائيل. ويلاحظ الفريق أن التمويل كان أساساً للأغراض التالية: شراء الذخائر والأزياء العسكرية؛ والنفقات الشخصية لأفراد سرية أرماغيدون وأسرهم؛ وشراء الأدوية؛ والتخطيط والصيانة فيما يتعلق باللوجستيات (تمت صيانة المعسكرات الموجودة في غانا وكوت ديفوار وليبريا وتوغو)؛ وصيانة قنوات الاتصال. ويلاحظ الفريق أن الأفراد كثيراً ما يغيرون أرقام هواتفهم وبطاقات تحديد هوية المشترك الخاصة بهم تفادياً للكشف عن هويتهم.

٢٦٨ - ويتضمن الشكل أدناه عرضاً موجزاً لشبكات التمويل وحركات النقدية عن طريق مختلف قنوات التحويل والفوائد المحصلة منها.

شبكة تمويل الجناح المتطرف الموالي لغباغبو



٢ - تحديد هوية الأفراد الذين يقدمون الدعم المالي إلى المتطرفين الموالين لغباغبو

٢٦٩ - بالإضافة إلى المبالغ المالية التي أُشير إليها في الفرع السادس، كشفت التحقيقات التي أجراها الفريق أن دوغو قدّم مبالغ مالية إضافية إلى عناصر من الجناح المتطرف الموالي لغباغبو. وفي إحدى المناسبات، قدّم دوغو مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٨٤ ١ دولار) إلى سرية أرماغيدون لمساعدتها على أداء مهمتها المتمثلة في زعزعة استقرار البلد من خلال شن هجمات على السكان المحليين، مثل ما حدث في قرية غرابو، وعلى المؤسسات الحكومية، مثل سجن أبيدجان.

٢٧٠ - وتم أيضا تحديد هوية فاليري أونغونغا باعتباره من مقدّمي الدعم المالي لسرية أرماغيدون. ويُقال إنه مقيم في فرنسا وأنه يوفر التمويل عن طريق حوالات موني غرام. ويشير الفريق إلى أن أونغونغا أرسل في عام ٢٠١٣ مبلغا قدره ٥٥٩ ٥٩٤ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١ ٠٠٠ دولار) إلى سرية أرماغيدون (انظر المرفق ٤٨). وفي كثير من الأحيان، كانت الأموال تطلب لشراء أدوية^(٣٨) وذخائر ولوازم تمويه.

٢٧١ - وورد تمويل للجناح المتطرف الموالي لغباغبو أيضا من إميري كاسيغرانبيون، الذي قيل إنه يعيش في ألمانيا. ففي تموز/يوليه ٢٠١٣، جمع كاسيغرانبيون من مصادر متنوعة في بونوا مبلغا قدره ٢١٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٥٤ دولارا) لفائدة سرية أرماغيدون. وقدّم توجيهات بشأن طريقة جمع الأموال واستخدامها. وخصص من هذا المبلغ ما قدره ٦٥ ٠٠٠ فرنك (١١٠ دولارات) لشراء الذخائر. وفي مناسبة أخرى، أرسل ١٠٠ ٠٠٠ فرنك (١٦٨ دولارا) عن طريق حوالة مالية عبر شركة Orange Money mobile.

٢٧٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اشترى كاسيغرانبيون جهازين محمولين لمسح الترددات اللاسلكية (انظر المرفق ٤٩) في ألمانيا. وأُرسل هذين الجهازين إلى كوت ديفوار لكي تستخدمهما سرية أرماغيدون تعزيزاً لعملياتها. كما يسّر كاسيغرانبيون شراء حواسيب لتستخدمها السرية في عملياتها^(٣٩).

٢٧٣ - وتلقت سرية أرماغيدون أيضا مساعدات من أشخاص يعيشون في الخارج على شكل بطاقات شحن مدفوعة للهاتف، باستخدام خدمات MTN و Orange وكذلك عبر

(٣٨) اطّلع الفريق على معلومات من مصادر متعددة وقام بتحليل هذه المعلومات التي أكدت أن عناصر من سرية أرماغيدون طلبت مبالغ مالية وحصلت عليها لمراجعة عيادات وشراء أدوية. وشملت العلل المبلّغ عنها الملايا والإصابات بجروح.

(٣٩) ظلت سرية أرماغيدون موجودة في وسائل الإعلام الاجتماعية وكان لديها موقع على الإنترنت.

موقع www.mboasu.com، الذي يوفر خدمات لشحن الهواتف الجواله على الإنترنت. ولا يستبعد الفريق احتمال استخدام خدمات أخرى أيضا لشحن الهواتف الجواله على الإنترنت.

٢٧٤ - ويتضمن المرفق ٤٨ موجزا للمبالغ المرسله عن طريق القنوات الرسمية. وكما هو مبين أعلاه، يود الفريق أن يشير إلى أن المبالغ المحولة عن طريق وكالات موني غرام والتحويلات المالية عبر الهواتف الجواله هي مبالغ تُضاف إلى المبالغ المالية التي جمعها أشخاص. وعلاوة على ذلك، يتضح من تحليل لشبكة التمويل أن المبلغ المذكور هنا لا يمثل المبلغ الإجمالي الذي تلقتة سرية أرماغيدون من المصادر المذكورة أعلاه.

٢٧٥ - ويدرك الفريق أن خدمات تحويل الأموال عبر الهواتف الجواله وخدمات التحويلات المالية ضرورية بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في كوت ديفوار. بيد أنه يشعر بالقلق من أن المتطرفين الموالين لغابغو يستخدمون هذه القنوات لتمويل أنشطة تخريبية.

عاشرا - حظر السفر وتجميد الأصول

٢٧٦ - وفقا للتدابير التي فرضها مجلس الأمن في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، وبصيغتها الجديدة الواردة في الفقرة ١ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) والمعدلة في الفقرة ٤ من القرار نفسه، واصل الفريق إجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات المحتملة لحظر السفر وتجميد الأصول.

ألف - وقف الحكومة تجميد أصول مجمدة

٢٧٧ - في الفقرة ١٠٩ من تقرير منتصف المدة (S/2014/729)، أشار الفريق إلى أنه وجه رسالة خطية إلى وزارة الاقتصاد والمالية طلب فيها معلومات مستكملة بشأن الإجراءات التي اتخذت من أجل الإبقاء على الجزاءات المفروضة على الأشخاص المدرجين في القائمة. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أرسلت رسالة تذكيرية إلى الوزارة. ولم يرد حتى الآن أي رد رسمي عليها.

٢٧٨ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الحكومة بوقف تجميد الأصول التي يملكها باسكال أفي نغيسان، زعيم حزب المعارضة الرئيسي في كوت ديفوار، وهو حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ شباط/فبراير، طلبت الحكومة إلى اللجنة رفع اسم السيد نغيسان من القائمة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، رفعت اللجنة اسمه من القائمة، ولم يعد الآن خاضعا لتدابير الجزاءات.

٢٧٩ - واستنادا إلى الاجتماعات المعقودة مع ممثلي وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، لم يعثر الفريق على أي دليل على أن لدى هذه الوزارات تعريف أو فهم واضح لالتزامها برصد تنفيذ تدابير الجزاءات من جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك المصارف. وتصدر الإشارة إلى أن الفريق تلقى من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ردودا أسرع من ردود السلطات الإيفوارية بشأن الاستفسارات التي أرسلها عن الأصول التي تعود لأفراد خاضعين لتجميد الأصول.

باء - الكتب التي نُشرت لأفراد خاضعين لتجميد الأصول

٢٨٠ - في رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، استأنف الفريق جهوده الهادفة إلى الحصول على رد من دار النشر الفرنسية "لارماتان" بشأن الالتزامات المالية إزاء شارل بلي غودي، ودفع حقوق تأليف مقابل نشر أحد كتبه. إلا أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لم يحصل الفريق على أي رد. ويود الفريق أن يشدد على أنه قد بعث برسائل تذكيرية مماثلة إلى دار النشر "لارماتان" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، بينما وجه لها رئيس اللجنة رسالة في أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر S/2012/766، الفقرة ١٢٩).

٢٨١ - وبالمثل، لم تردّ دار نشر فرنسية أخرى هي "Les éditions du moment" على استفسار الفريق بخصوص نشر كتاب عن لوران غباغبو تحت عنوان "Pour la vérité et la justice" (من أجل الحقيقة والعدالة). وقد نُشر هذا الكتاب في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وهو من تأليف فرانسوا ماتيني. وفي التقرير السابق، أشار الفريق إلى أن دار النشر أحالت الاستفسار إلى مستشارها القانوني (S/2014/729، الفقرة ١٠٨).

٢٨٢ - ويعتبر الفريق أن استمرار دار النشر "لارماتان" في عدم الإجابة على سؤاله يشكل انتهاكا لتجميد الأصول الذي فرضه مجلس الأمن.

جيم - الأنشطة المتصلة بالحسابات المصرفية المجمّدة

٢٨٣ - في الوقت الحاضر، تتولى المصارف الإيفوارية في المقام الأول تجميد الأصول. ولذلك، قام الفريق برصد الحسابات المصرفية للأشخاص الخاضعين للجزاءات لمعرفة ما إذا ظلت الأصول التي يملكونها مجمّدة. ويتضمن المرفق ٥٠ موجزا للحسابات المجمّدة التي اتضح أن أرصدها سجّلت انخفاضا أو زيادة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٨٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تلقى الفريق ردا رسميا من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا بشأن حسابات مفتوحة لدى الشركة العامة للمصارف

في كوت ديفوار باسم أشخاص خاضعين لجزاءات. وتُحذر الإشارة إلى أن حسابين، باسم لوران غباغبو وزوجته سيمون غباغبو، سجّلا منذ عام ٢٠١٢ زيادة قدرها ٢٤٦ ٨٤٥ ١٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٦ ٦٨٥ دولارا) و ٥٤٠ ٨٦٥ ١٣ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٣ ٣٥٠ دولارا) لكل فرد (انظر المرفق ٥٠). وسعى الفريق إلى الحصول على توضيح بشأن هذه المسألة.

٢٨٥ - وإضافة إلى ذلك، توجد لدى مصرف بنك أتلانتيك - كوت ديفوار ستة حسابات مصرفية باسم مارتين كواكو فوفيه يبلغ مجموع أرصدها ٤٩٩ ٢٨٦ ١٩ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤٧٩ ٣٢ دولارا). ويلاحظ الفريق أن جميع الحسابات فتحت بعد فرض تدابير الجزاءات. والآن، أصبح رصيد حسابين منها يعادل صفرا. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أبلغ المصرفُ الفريقَ بأن جميع الحسابات هي حاليا إما خاملة أو مغلقة. ويلاحظ الفريق انخفاضاً قدره ٧٨٠ ٣٨٤ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٤٨ دولارا) في الحسابات التي يملكها السيد فوفيه في المصرف.

٢٨٦ - وشرع الفريق في التحقيق من أجل توضيح مدى تنفيذ المصارف في كوت ديفوار وغرب أفريقيا لتدابير تجميد الأصول. وفي هذا السياق، اقترح الفريق، في رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقد اجتماع مع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا لمناقشة الإجراءات التي اتخذها لضمان تقيّد أعضائه بالتدابير المفروضة بموجب التجميد. والفريق في انتظار رد على اقتراحه.

حادي عشر - الأفراد الخاضعون لجزاءات محددة الأهداف

ألف - شارل بلي غودي

٢٨٧ - إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ رصيد حساب شارل بلي غودي في مصرف التمويل الزراعي ما قدره ٢٠٠ ٩١٤ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١١ ٠١١ دولارا). وذكر الفريق في تقريره السابق (S/2014/266) أن رصيد هذا الحساب كان قد بلغ، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ما قدره ٥٥٠ ٩٧٨ فرنكا (١٢٠ ١٥ دولارا).

باء - أوجين نغورانغ كواديو دجويه

٢٨٨ - ما زال السيد دجويه يظهر في وسائط الإعلام، فيما يتعلق بقضايا سياسية على وجه التحديد. وقد أنشأ هيئة قُدامى أعضاء اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار (جيل ٩٠)

وانتُخب أول رئيس لها في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وهو أيضا مؤسس اتحاد الوطنيين للتحرير التام لكوت ديفوار، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ والمنحل حاليا.

٢٨٩ - وعقد الفريق لقاءً مع السيد دجويه لطلب توضيح بشأن طبيعة هيئة "جيل ٩٠" وللاستفسار عما إذا كانت مماثلة لاتحاد الوطنيين للتحرير التام لكوت ديفوار و/أو حركة الوطنيين الفتيان التي يقودها شارل بلي غودي.

٢٩٠ - وأوضح السيد دجويه للفريق أن الغرض الوحيد من هيئة "جيل ٩٠" هو تعزيز السلام بتشجيع المنتمين السابقين لاتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار والأشخاص المولودين بعد عام ١٩٦٠ على السعي إلى تحقيق المصالحة بالوسائل السلمية. وأعرب عن اندهائه من رفض طلبه رفع اسمه من القائمة وعرض تقديم وثائق تثبت العمل الذي قام به خلال السنوات الخمس الماضية سعياً لتحقيق السلام والمصالحة.

٢٩١ - وسعى الفريق أيضا إلى تقييم مدى التزامه بتجميد الأصول في إطار الاقتصاد الرسمي. ولذلك طلب، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، معلومات مستكملة من الشركة الإيفوارية للبنك عن حالة الحسابات التي يملكها الأشخاص الخاضعون للجزاءات. ولم يتلق الفريق بعد أي رد بهذا الصدد. ويشير الفريق إلى أنه قد ذكر في تقرير سابق (S/2014/266) أن السيد دجويه كان له حساب مصرفي في الشركة الإيفوارية للبنك بلغ رصيده ٨ ٩٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٥ دولارا) وأفيد في ذلك الوقت أن الحساب كان مجمدا.

جيم - مارتين كواكو فوفيه

٢٩٢ - ما انفك الفريق يبلغ، منذ عام ٢٠٠٦، عن شتى المخالفات أو الأعمال الموجبة للمتابعة التي ارتكبتها مارتين كواكو فوفيه، وهو قائد منطقة سابق ورد اسمه في ١٦ تقريرا من تقارير الفريق^(٤٠).

٢٩٣ - وما زال مجمدا حسابه في البنك الوطني للاستثمار، الذي يبلغ رصيده ٣٩٥ ٢٧١ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية (٤٥٧ دولارا). وتُخضع شركة التأمين الأفريقية الجديدة (Nouvelle société interafricaine d'assurance) للتجميد أيضا حسابا يبلغ رصيده المبلغ عنه ٣٥٠ ٢٢ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٨ دولارا).

(٤٠) S/2006/964 و S/2007/349 و S/2007/611 و S/2008/235 و S/2008/598 و S/2009/188 و S/2009/521 و S/2010/179 و S/2011/272 و S/2011/642 و S/2012/766 و S/2013/228 و S/2013/605 و S/2014/266 و S/2014/729.

٢٩٤ - وما زال الفريق يجمع الأدلة عن ملكية هذا الفرد لشركات أمنية. وقد حدد الفريق إحدى هذه الشركات، وتوضح مصادر متعددة تشمل مسؤولين أنه هو الشخص الذي يقف وراء تمويلها. بيد أن اسمه لا يرد في وثيقة تأسيس تلك الشركة. ويشير الفريق إلى أن جميع الشركات الأمنية ملزمة بالتسجيل لدى مديرية المراقبة الإقليمية. لكن هذه الشركة غير مسجلة وإن عُرف ارتباطها بعقود مع بعض أكبر مؤسسات البلد العاملة في القطاع المصرفي وقطاعي التعدين والاتصالات. وسوف يواصل الفريق إجراء تحقيقاته في هذا الصدد.

٢٩٥ - وتلقى الفريق أيضا معلومات تفيد أن السيد فوفيه قد سافر خارج كوت ديفوار مستخدما وثائق مزورة.

دال - سيمون غباغبو

٢٩٦ - وفقا لمسؤولين في وزارة العدل، ما زالت سيمون غباغبو قيد الإقامة الجبرية في مكان لم يُكشف عنه.

٢٩٧ - وعلى النحو المبين في الرسائل الرسمية الموجهة من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، فإن حساباتها في مصرف التمويل الزراعي والشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار ما زالتا يخضعان للتجميد حيث يبلغ رصيدها ٩٣٥ ٦٠٣ ٥٩ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤٠٢ ١٠٠ دولار) في الحساب الأول و ٥٠ مليون فرنك (٢٤١ ٨٤ دولار) في الحساب الثاني. ومع ذلك، وكما هو مبين في المرفق ٥٠، فقد ازداد رصيد حساب باسمها لدى الشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار.

٢٩٨ - ويواصل الفريق التحقيق في المعلومات التي مفادها أن السيدة غباغبو تملك أسهما في الشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار.

هاء - لوران غباغبو

٢٩٩ - يشير الفريق إلى أن الحساب الذي يملكه لوران غباغبو في مصرف التمويل الزراعي ما زال مجمدا، وقد بلغ رصيده ١٩٢ ٦٥٠ ١١ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٦٢٨ ١٩ دولار). لكن، منذ عام ٢٠١٢، انخفض رصيد الحساب المبلغ عنه بمبلغ قدره ٩٠٠ ١٠٨ فرنك (١٨٣ دولار). وعلى النحو المبين في المرفق ٥٠، فقد ازداد رصيد حساب باسمه لدى الشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار.

ثاني عشر - التوصيات

٣٠٠ - يؤكد الفريق أن التوصيات الواردة في الفقرتين ٣٢٠ و ٣٢٨ من تقريره النهائي السابق (S/2014/266) وفي الفقرات ١١٣ (مع مراعاة أي أعتدة دخلت إلى كوت ديفوار في انتهاك لنظام الجزاءات) و ١١٤ و ١٢٤ و ١٢٥ من تقريره لمنتصف المدة (S/2014/729) لا تزال وحيية.

ألف - الأسلحة

٣٠١ - يوصي الفريق بتزويد الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالعدد المناسب من الخبراء المعنيين بالأسلحة والموارد الطبيعية.

٣٠٢ - ويوصي الفريق بأن تخلي كوت ديفوار مواقع التجميع التي يشغلها مقاتلون سابقون غير مسلحين وبأن تعزز مراقبتها لتلك المواقع لدرء عودتهم إليها.

٣٠٣ - ويوصي الفريق بأن تتيح كوت ديفوار قاعدة البيانات عن الترسانة العسكرية، وذلك بتشغيل الخادوم المناسب لذلك.

٣٠٤ - ويوصي الفريق بأن تضع كوت ديفوار وتنفذ قواعد الاشتباك المتعلقة باستخدام الأعتدة الفتاكة وغير الفتاكة، بالإضافة إلى آلية للرصد والتتبع الدوريين للأسلحة والذخائر بالنسبة لجميع القوات والأجهزة المسلحة (الجيش، والقوات الخاصة، والحرس الجمهوري، وفريق أمن رئاسة الجمهورية، وقوات الدرك، وجهاز الشرطة، والسلطات الجمركية، وهيئة المياه والغابات).

٣٠٥ - ويوصي الفريق بأن تسرع كوت ديفوار عملية التحقق من المقاتلين السابقين ممن سلموا أسلحتهم لكن لم يُدرجوا في قاعدة بيانات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٠٦ - ويوصي الفريق بأن تزيد كوت ديفوار الضغط على قادة المناطق السابقين حتى يشاركوا مشاركة كاملة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأن يسرحوا المقاتلين السابقين من أجل المشاركة في هذه العملية.

٣٠٧ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار تعجيل الشرطة والدرك بالقيام بأنشطة التدريب في مجال الحفاظ على القانون والنظام وبتجهيز وحدتهما وفقاً لذلك.

٣٠٨ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار زيادة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عدد الموظفين المكلفين بجمع المعلومات لفائدة مرصد العنف المسلح سعياً لضمان تغطية وطنية كاملة واكتساب القدرة على الرد السريع.

٣٠٩ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار وضع الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استراتيجية وخطة عمل لإدماج المقاتلين السابقين الذين لا يتسنى إشراكهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣١٠ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار نظر الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جعل التكيف الاجتماعي هي المرحلة الأولية لإعادة الإدماج (بما يضمن تمكين كل مقاتل من فرصة المرور عبر جميع مراحل برنامج إعادة الإحاق) وتحسينها لرصد وتقييم المقاتلين السابقين المعاد إدماجهم، وذلك بتعيين مستشارين ومديرين للمشاريع والأعمال من أجل متابعة الأمور المتعلقة بإعادة إدماج أولئك المقاتلين السابقين.

٣١١ - ويوصي الفريق بأن تبدأ غانا تحقيقات بشأن أهوا دون ميلو، وجوستان كوني كاتينان، ودامانا بيكاس، والعقيد ألفونس غوانو، والعقيد هنري توهورو داداي، والقائد فيلجونس أكابيا، والمفوض باتريس لوبا، المحددين في هذا التقرير وفي التقارير [S/2012/766](#) و [S/2013/228](#) و [S/2014/266](#) و [S/2014/729](#)، نظرا لدورهم النشط في الجناح المتطرف الموالي لغباغبو، ولا سيما في مجالات التخطيط والتمويل والدعم اللوجستي في سياق الجهود الرامية إلى زعزعة استقرار كوت ديفوار.

باء - الجمارك والنقل

٣١٢ - ويوصي الفريق بأن تنشر كوت ديفوار على وجه السرعة موظفي جمارك في منطقتي تينغريلا ودوروبو.

٣١٣ - ويوصي الفريق بأن تضع كوت ديفوار استراتيجية وطنية لإدارة الحدود بهدف الحد من عدد قوات وأجهزة الأمن ومن مراكز التفتيش. وينبغي أن يُراعى في هذه الاستراتيجية الممارسات الفضلى المكرّسة من قبيل إنشاء مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد التي تتقاسم فيها قوات وأجهزة الأمن، إذا كانت متواجدة بعدد كبير، نفس المباني وتضطلع بإجراءات مراقبة متكاملة.

٣١٤ - ويوصي الفريق بأن تدرب كوت ديفوار موظفين على القيام بمهام محددة، مثل مراقبة الحدود أو تخليص السلع التجارية.

٣١٥ - ويوصي الفريق بأن تكافح كوت ديفوار الاتجار غير المشروع عبر الحدود، وأن تنشئ وحدات ذات قدرة على إجراء التحقيقات بمبادرة منها، وأن تتابع النتائج الأولية التي يخلص إليها موظفو الجمارك أو وحدات المراقبة.

٣١٦ - ويوصي الفريق بأن تنظر كوت ديفوار، في إطار خطة عملها الرامية إلى إصلاح مباني إدارة الجمارك، في نقل المكاتب من داخل البلد إلى الحدود.

٣١٧ - ويوصي الفريق بأن تتخذ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في إطار أنشطة رصد الخطر التي تقوم بها، تدابير لتسجيل الرحلات الجوية غير رحلات الأمم المتحدة التي تُستخدم فيها المطارات ومهابط الطائرات الخاضعة لسيطرة عملية الأمم المتحدة.

٣١٨ - ويوصي الفريق بأن تستخدم كوت ديفوار ماسحات ضوئية لإجراء عمليات مراقبة الصادرات، ولا سيما في المطارات والموانئ، من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

٣١٩ - ويوصي الفريق بأن تكفل كوت ديفوار جمع كامل البيانات عن السلع التي يُعاد شحنها في الموانئ والمطارات، وذلك من أجل ضمان فعالية تحليل المخاطر.

جيم - الماس والموارد الطبيعية

٣٢٠ - يوصي الفريق بأن تواصل كوت ديفوار التعاون وتبادل المعلومات معه ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل استكشاف سبل تنفيذ التوجيهات المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة وملحقات تلك التوجيهات، مع التركيز بصفة خاصة على الملحق المتعلق بالذهب.

٣٢١ - ويوصي الفريق بأن تجري كوت ديفوار تحقيقات في مسألة تحويل مسار أموال الشركة الوطنية للعمليات النفطية بكوت ديفوار في عام ٢٠١٠ وأن تباشر عملية مراجعة للحسابات يعهد بها إلى طرف ثالث لضمان عدم تكرار السيناريو المبين في تقارير الفريق السابقة.

٣٢٢ - ويوصي الفريق بأن تصدر كوت ديفوار تراخيص للاستغلال القانوني للمتعهدين الثقات في منطقة غامينا.

٣٢٣ - ويوصي الفريق بأن تزيد كوت ديفوار الرقابة على التعدين غير القانوني للذهب في المناطق المشمولة بالتراخيص الصادرة لشركة أمبيللا للتعدين في منطقة بونا وأن تقوم بالرصد كما يجب للتأكد من امتثال عمليات التعدين التي تقوم بها هذه الشركة لما تنص عليه التراخيص.

٣٢٤ - ويوصي الفريق بأن تبدأ كوت ديفوار تسجيل عمال المناجم والممولين العاملين في قطاع تعدين الذهب الحربي (على غرار قطاع الماس) وأن تمنح تراخيص لتعدين الذهب بالوسائل الحرفية على النحو المنصوص عليه في قانون التعدين، بدلا من الاكتفاء بإخلاء الأشخاص المحتلين لمواقع التعدين، الذي يتطلب استمرار الاعتماد على القوات العسكرية لضمان عدم العودة إلى احتلال تلك المواقع.

٣٢٥ - ويوصي الفريق بأن تقوم مؤسسة مينتيك بتحديد بصمات الماس الذي يوجد بحوزة السلطات الجمركية في مالي والمفترض أن يكون منشؤه هو كوت ديفوار، وذلك على النحو المتفق عليه في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣٢٦ - ويوصي الفريق بأن تتخذ كوت ديفوار خطوات إيجابية للتعجيل بإكمال انتشار مكاتب شراء الماس الخام وتشغيلها في سبيل إنشاء سلسلة لتجارة الماس تتطابق تماما مع عملية كيمبرلي.

٣٢٧ - ويوصي الفريق بأن تحت كوت ديفوار مشتري الماس في سيجيلا على الإقلاع عن القيام بعمليات غير قانونية لشراء الماس وتربيته وعلى الانضمام إلى سلسلة التجارة القانونية. ويدعو الفريق كوت ديفوار إلى التعاون مع فريق الخبراء وعملية كيمبرلي والمشروع الثاني لحقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحربي وأصدقاء كوت ديفوار، وذلك من أجل تيسير تلك العملية.

٣٢٨ - ويوصي الفريق بأن يواصل المشروع الثاني لحقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحربي وشركة تطوير قطاع التعدين في كوت ديفوار العمل بفعالية على تعزيز سبل عيش بديلة للمجتمعات المحلية المشتغلة بالتعدين، مع توفير التمويل الأساسي لها.

٣٢٩ - ويوصي الفريق بأن تحت كوت ديفوار مكاتب ووكالات شراء الماس على اتباع ممارسات ملائمة للسوق الحرة وعلى التخلي عن الممارسة الحالية المتمثلة في العمل في إطار دائرة مغلقة.

٣٣٠ - ويوصي الفريق بأن تحترم كوت ديفوار الإطار الزمني لخطة عملها المعتمدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من أجل وضع حد لمزارع الكاكاو غير القانونية في جبل بيكو، وأن تبادر إلى الحوار مع المجتمعات الشاغلة للأراضي في جبل بيكو من أجل تيسير انتقالها السلمي إلى التخلي عن وضع اليد على الأراضي في الجبل، وأن تعيد بسط سيطرة الدولة كاملة لتجنب العودة إلى شغل الأماكن بعد انتهاء عملية الإخلاء.

دال - المسائل المالية

٣٣١ - يوصي الفريق بأن تقوم كوت ديفوار، في إطار تدبير قصير الأجل لتفكيك الشبكات التي تفرض ضرائب غير قانونية في إطار النقل العام، بالسيطرة الكاملة على محطات الحافلات، وأن تضع حدا للإكراه على العضوية في نقابات النقل وتيسر إعادة تكوين تلك النقابات في إطار رابطات تعمل وفقا للمعايير المقبولة دوليا مثل معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة باتحادات العمال وجميعياتهم.

٣٣٢ - ويوصي الفريق بأن تعزز كوت ديفوار تدابير مكافحة الابتزاز وفرض الضرائب غير القانونية عند مراكز التفتيش وذلك بتوفير تجهيز كاف للموظفين المكلفين بتنفيذ عمليات التوقيف وإجراء التحقيقات.

٣٣٣ - ويوصي الفريق بأن تنظم كوت ديفوار الخدمات الأمنية التي تقدمها قوات الأمن (مثل الكتيبة العسكرية للأمن في المنطقة الجنوبية الغربية) حتى لا تضطر الجهات الفاعلة الاقتصادية إلى أن تدفع مبالغ لقادة قوات الأمن من أجل الحصول على حق المرور الآمن عبر مراكز التفتيش.

٣٣٤ - ويوصي الفريق بأن يساعد متعهدو شبكات الهاتف المحمول في كوت ديفوار على منع تحويل الأموال إلى الجماعات المتطرفة، وذلك بتشديد رقابتهم على خدمات تحويل الأموال عن طريق الهواتف المحمولة بما يشمل تقييد فرص الحصول على تلك الخدمات.

هاء - الجزاءات المحددة الأهداف

٣٣٥ - يوصي الفريق بأن يشجع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا مصرف إيكوبنك، ومصرف ستاندرد تشارترد بنك، والشركة الإيفوارية للمصارف، والشركة العامة للمصارف في كوت ديفوار والشركة العامة للمصارف في بوركينا فاسو على مساعدة الفريق في إنجاز ولايته المتمثلة في رصد تجميد الأصول المفروض على الأفراد الخاضعين للجزاءات.

٣٣٦ - ويوصي الفريق بأن تكلف كوت ديفوار إحدى وكالات التحقيقات المالية الإيفوارية القائمة (مثل الوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية أو الشرطة الاقتصادية والمالية) برصد تنفيذ تجميد الأصول.

Annex 1

Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate

AUSTRALIA

Government

Department of Foreign Affairs and Trade (DFAT)

Africa Down Under 2014 Conference Perth

Ministre des Mines et du Développement Industriel du Niger; Ministre des Mines et de l'Energie du Burkina Faso; Ministre des Mines et du Développement Industriel du Niger; Ministre des Mines et Géologie de la Guinée; Ministre des Mines du Mali

BELGIUM

Government

Ministry of Foreign Affairs

Multilateral and bilateral entities

European Commission; Kimberley Process Working Group on Monitoring (KPWGM); World Customs Organization (WCO); Antwerp World Diamond Centre (AWDC)

BURKINA FASO

Government

Burkinabé Customs Authority; *Cellule Nationale de Traitement des Informations Financières (CEN-TIF)*; *État-Major général des Armées*; National Police; National Gendarmerie;

CHINA

Industry

Diamond Federation of Hong Kong (DFHK)

CÔTE D'IVOIRE

Government

Ministry of Budget; Ministry of Defence; Ministry of Finance; Ministry of Foreign Affairs; Ministry of Industry and Mines; Ministry of the Interior; Ministry of Justice; Ministry of Transport; General Directorate of Customs; Police Economique et Financière; Kimberley Process Secretariat (SPRPK-CI); Société pour le Développement Minier de la Cote d'Ivoire (SODEMI); High Authority for Good Governance: Conseil Café Cacao (CCC)

Diplomatic missions

European Union Delegation; Embassy of Belgium; Embassy of France; Embassy of Israel; Embassy of the United States

Multilateral and bilateral entities

United Nations Operation in Côte d'Ivoire (UNOCI); United Nations Mine Action Service (UNMAS); The Property Rights and Artisanal Diamond Development Project (PRADDII)

FRANCE**Government**

Ministry of Foreign Affairs

Multilateral and bilateral entities

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)

NETHERLANDS**Multilateral and bilateral entities**

International Criminal Court (ICC)

NIGER**Government**

Ministry of Foreign Affairs; *Section de Lutte Contre le Terrorisme (SLCT)*

United Arab Emirates**Government**

Ministry of Foreign Affairs

Industry

Dubai Multi Commodities Centre (DMCC)

UNITED STATES OF AMERICA**Government**

Department of State

Industry

World Diamond Council (WDC)

Annex 2

Plan to undermine the peacebuilding process in Côte d'Ivoire

Briefing on the strategic concept (operation X)

CONFIDENTIEL DEFENSE

1

Copie No 001 sur 001 copies

RCI/JTF/C/103/2/3/650/60

HQ/JTF
 Délocalisé
 201301091302 Z

APPRECIATION POUR LE STRATEGIQUE POLITIQUE SUR L'OPERATION X

Annexe A:
 B:

All Times ZULU
 Cartographie UTM, Google, Michelin

SITUATION

1. Depuis la fin de la crise postélectorale en RCI, un grand nombre d'hommes politiques et de militaires ont trouvé le chemin de l'exil ou y ont été contraint par la pression du régime ADO qui exerce, avec la bénédiction des puissances étrangères, et essentiellement européennes, une démocratie sur mesure, sans partage, qui, sans nul doute s'apparente à un néo colonialisme voilé.
2. Après bientôt deux années de règne du maître absolu, mi- dieu du regard de ses adorateurs, le peuple ivoirien, déjà averti de la situation et fortement déçu par la tournure actuelle des événements, se trouve désemparé et recherche vainement une issue, un secours, un sauveur qui pourrait le libérer de son étouffement, de l'oppression venue de l'étranger.
3. Depuis le mois d'août de l'année qui vient de s'achever, des groupes armés, mal encadrés et très peu équipés, ont fait entrevoir à ce peuple malmené sur ses propres terres, une lueur d'espoir, par une série d'attaques ciblées, toutes couronnées de succès. Elles ont, par la même occasion, démontré, aux yeux de tous, l'état fragile des FRCI, armée de remplacement d'ADO ainsi que le caractère fébrile de son régime.
4. Du coup, la conscience commune s'est éveillée sur la possibilité d'une alternative militaire dont le point d'aboutissement serait de forcer ADO à quitter le pouvoir, sinon au moins créer les conditions de son évincement, vu que ce dernier, malgré ses nombreux soutiens extérieurs, n'a jamais pu régler un certain nombre de problèmes cruciaux sur les sentiers sur lesquels tous l'attendaient, à savoir le domaine sécuritaire et celui plus complexe de la réconciliation nationale.
5. Aujourd'hui, la situation est plus que jamais favorable pour lui porter le coup de grâce, à son armée et à son régime. Il est à relever que plusieurs groupes d'obédiences politiques diverses, avec des appuis obscurs se mettent à la tâche. Mais pour nous, il est primordial d'envisager une campagne brève et cohérente, fondée sur une étude minutieuse afin de porter l'estocade au bon endroit, au moment idéal, et donner par là une réponse appropriée aux vraies aspirations du peuple ivoirien.

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

2

LES FACTEURS INFLUENCENT LA SELECTION DU BUT**INTENTION DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE**

6. La branche stratégique militaire a donné instruction à la division chargée des Operations de préparer cette appréciation pour déterminer la meilleure option qui permettrait d'ouvrir une porte d'entrée en RCI afin d'y opérer un changement politique par la force.

RESPONSABILITE ET COMMANDEMENT

7. Le chef de la Division Opérationnelle est responsable de l'opération et chargé de conduire les différentes étapes de la planification pour l'Opération X.

MENACES PROBABLES ENY

8. La branche armée d'ADO essentiellement constituée des soldats de l'ex rébellion et aujourd'hui appelée FRCI

9. La composante aérienne des forces étrangères ONUCI et LICORNE, en stationnement sur le territoire et pouvant généreusement être mise à disposition des FRCI comme cela a été le cas en avril 2002.

10. La licorne elle-même, en tant que force, agissant sous un mandat onusien

DEDUCTIONS

11. L'opération pourrait être compromise.

BUT

12. Ouvrir une porte d'entrée en RCI afin de favoriser l'injection, le soutien et la projection de troupes AMI sur le sol ivoirien pour détruire l'armée des FRCI et renverser le régime ADO.

ANALYSE DU BUT ET DIRECTIVES POUR LA PLANNIFICATION**ANALYSE**

13. Type d'Opération. C'est une opération de type capture et occupation d'un point d'entrée qui servira de base d'ancrage pour la reconquête du territoire ivoirien. Elle doit inclure un bon pourcentage de manœuvre et d'agilité en fonction du mode d'action choisit.

14. le point d'entrée choisit devra être une localité dote d'un port ou d'un aéroport afin de faciliter la réception d'équipements nécessaires à la suite de la campagne. Sa prise et sa sécurisation devront se faire rapidement et les forces AMI seront contraintes de s'employer pour la tenir pendant un temps suffisant.

15. il faut espérer avec cette prise une convergence d'hommes et surtout de matériel additionnel qui ne peuvent transiter par aucun pays frontalier à cause du verrouillage du système international.

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

3

DIRECTIVES POUR LA PLANIFICATION

12. La planification tiendra compte du potentiel de renseignement ENI
13. Les règles d'engagement, le statut des forces et les lois des conflits armés devront particulièrement être observés pour garder une certaine maturité et un réel professionnalisme afin de ne jamais perdre notre légitimité devant la face du monde.
14. la clé de la préparation de cette opération sera l'OPSEC car toutes les informations, les documents ainsi que les personnes sensibles devront être classifiés et protégés.

ANALYSE DES FACTEURS**COMPARAISON DES FORCES**

15. Forces ENI. L'ENI dispose des forces suivantes:
 - a. Les FRCI qui sont en fait un relookage de l'ex rébellion. ADO a décidé d'en faire l'armée ivoirienne mais malgré les efforts consentis, la distinction se fait très vite par l'attitude des hommes, leur niveau d'instruction en général et en particulier leur cohésion sur le terrain. Ils sont totalement acquis à sa cause même si de légers différents commencent à faire surface.
 - b. Les FDS dans toutes leurs composantes représente la force la plus sérieuse sur le terrain, elles sont pour l'instant mises sur la touche pour la plupart et constituent un vivier de combattants qui pourraient rapidement se rallier à notre cause en cas d'action concrète. Une grande partie de ces troupes restent disponibles et favorables à une action systématique contre ADO. Il n'est pas faux d'estimer à 70 % le ratio anti ADO de cette force. Le problème est que ces hommes dont le seul gagne-pain est l'armée ne peuvent pas prendre part aux premières phases d'un engagement contre le régime de peur de perdre leur emploi en cas de coup manqué. Il faudra seulement savoir les rallier dès le déclenchement d'une action sûre.
 - c. L'ONUCI qui est normalement une force impartiale a perdu pour nous ce statut à cause de son engagement très évident aux côtés des rebelles pendant la crise postélectorale. Son action est fortement limitée par les lois et l'opinion internationales cependant, elle pourrait tirer un avantage de la faiblesse du système pour s'engager, de façon claire ou voilée, et s'insurger contre toute tentative de renversement du régime qu'elle a largement contribué à mettre en place.
 - d. La LICORNE qui symbolise le bras de la France dans son ancienne colonie. Cette force reste très versatile. Elle montre aujourd'hui qu'elle n'est plus prête à s'immiscer dans les affaires internes de la RCI. Toutefois, dans un souci de préserver ses intérêts et surtout sous le prétexte de défendre les populations civiles ou même d'empêcher un embrasement de la sous-région, elle pourra être mise en œuvre, sous mandat onusien pour décourager toute action contre ADO même si Paris montre des signes de fatigue vis-à-vis de lui.

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

4

16. Forces AMI. Les troupes AMI ont la structure suivante :

- a. Les FDS exilés depuis avril 2012. C'est un potentiel de plus de 2000 hommes dont la frange active peut actuellement être estimée à 500 hommes disséminés dans divers pays frontaliers. Ce sont pour la plupart de bons soldats, bien formés et capables de faire la décision.
- b. Les FDS en désertion sur le sol ivoirien qui sont d'un nombre appréciable, disséminés dans les villages et forêts du pays. Bon nombre d'entre eux ont pris part aux dernières attaques contre le régime ADO.
- c. Les miliciens Libériens qui furent jadis les suppôts des FDS pendant la crise postélectorale. Ils sont déterminés à participer à ce conflit et on les localise de part et d'autre des frontières est et ouest du pays
- d. Les groupes d'auto-défense qui sont restés actifs depuis la fin du conflit à Yopougon. Ils constituent un recueil de combattants pas très expérimentés, encore moins bien formés, mais très déterminés et prêts à en découdre.

17. Les Capacités des Forces ENI. L'ENI dispose des atouts suivants :

- a. Troupes plus nombreuses, même si elles sont mal entraînées et ont un commandement de second plan, elles restent présentes sur toute l'étendue du pays. Cela n'annule pas pourtant leur grande vulnérabilité
- b. Présence des composants airs, mer et terre. Toutefois, les composants airs et mer sont sans moyens véritables. La composante à craindre sera la composante terre qui bénéficie des moyens d'artillerie et de blindés capables de faire des percées.
- c. La dimension aérienne des troupes étrangères avec des hélicos de type MI24, Puma et Gazelle qui ont déjà servis en avril 2012 pour le compte des FRCL.
- d. Les EWS (drones de reconnaissance) et autres systèmes de renseignement des troupes étrangères
- e. La capacité d'assaut terrestre des forces étrangères au cas où elles sont mises à disposition avec une large variété de véhicules blindés et VAB, de canons et artillerie en tout genre.

18. Les Capacité des forces AMI.

- a. Troupes mieux formées capable de s'adapter à tous les systèmes d'armes en un temps relativement court
- b. Armement organique individuel pour chaque homme (mais les quantités restent minimales)
- c. Petite artillerie

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

5

- d. Agilité et discrétion (voir la topologie des dernières attaques), donc plus d'efficacité dans l'action

19. Déductions. Nos forces, malgré leurs nombreux handicaps ont su démontrer qu'elles peuvent facilement briser le rideau de FRCI dans un engagement sérieux. Malheureusement, les troupes étrangères stationnées en RCI ont une attitude qui montre de façon subtile quelles prendront part au conflit contre toutes tentatives de renversement du régime ADO. La planification doit se pencher sur ce cas qui représente pour nous le mode d'action ENI le plus dangereux. Pour ne pas entamer une action qui avortera immédiatement, il convient de porter nos forces au moins à leur niveau du point de vue du matériel d'où le besoin d'acquérir du matériel d'un certain niveau contre les hélicoptères et les chars français.

LE TEMPS ET LE TERRAIN

20. Le temps. Nos Forces ne seront pas opérationnelles avant trois mois. Le temps indiqué pour OP X sera courant avril à juin 2013. Cependant, toute situation nouvelle et favorable en RCI pourrait précipiter le déclenchement de la phase active de OP X.

21. Le Terrain. La zone prévue pour cette opération couvre la quasi-totalité du territoire de RCI les végétations suivantes sont à prendre en compte:

- a. Les savanes du centre et du nord.
- b. Les zones forestières du sud, de l'est et de l'ouest.
- c. L'environnement urbain où devront se produire la plupart des contacts, surtout dans les grandes villes comme ABJ, SPD, BKE, YKR.

22. Déductions. Les zones forestières sont idéales pour le combat de type guérilla, elles serviront de bases de repli pour les unités devant opérer sur les axes de communication entre les grandes villes.

23. En outre, les zones forestières offrent un abri sûr contre les hélicoptères et tout autre appareil de reconnaissance aérienne. Les chars et les véhicules ne peuvent opérer que sur les grands axes, surtout en saison pluvieuse.

24. La forêt limite la distance de combat de la plupart des armes.

25. Les plus importants affrontements se feront en zone urbaine, le combat urbain est très consommateur en hommes et surtout en munitions. Les troupes devant opérer en ville devront faire preuve d'une agilité singulière, agir par surprise et gérer le feu.

MODES D'ACTION ENI

26. Caractéristiques de l'ENI. L'ENI est très présent dans les grandes villes et particulièrement à ABJ. Sur le plan opérationnel c'est un ENI qui aime l'attrition, la guerre de position. Il aura certainement tendance à masser ses forces pour défendre des points, des localités sur le terrain. En

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

6

cas de perte d'une position, il aura probablement recours à la méthode d'enveloppement pour essayer de la reconquérir. En phase offensive, il n'hésitera pas à demander un appui logistique des forces étrangères si ce n'est leur demander d'intervenir elles-mêmes comme cela a déjà été le cas.

27. La méthode de prévention de l'ENI est drastique, il n'hésite pas à procéder à l'intimidation (arrestations systématiques, élimination secrète) pour contrer les attaques qu'il ne peut maîtriser.

28. Mode d'action A. Masser ses forces sur les zones névralgiques, activer sa réserve opérationnelle, multiplier les points de contrôle

- a. A mesure de. Avoir un contrôle total de la situation autour des points névralgiques, à l'intérieur et aux approches des grandes villes
- b. Effet. Enrayer la surprise, réagir plus vite et au besoin briser à temps toute attaque contre l'une des villes du pays.

29. Mode d'action B. Demander et obtenir l'appui des forces étrangères en matière de commandement, de logistique et dans le domaine aérien

- a. A mesure de. Créer la supériorité aérienne, accroître sa puissance de feu, bénéficier du renseignement et renforcer la cohésion de ses forces.
- b. Effet. Minimiser la mobilité des forces AMI, les empêcher de manœuvrer et surtout redonner la volonté de combattre aux FRCI. Les forces AMI seraient alors mises à mal et l'opération pourrait être compromise.

30. Mode d'action ENI le plus probable. Boucler l'ensemble des villes, renforcer ses positions et demander l'appui logistique des forces étrangères.

31. Mode d'action le plus dangereux de l'ENI. Renforcer ses positions défensives, accroître ses capacités opérationnelles et obtenir l'appui ainsi que l'intervention directe des forces étrangères dans le conflit.

CONCLUSIONS

32. En raison de la mauvaise organisation actuelle de ses forces et du niveau de commandement qui laisse à désirer, l'ENI s'emploiera à obtenir un appui logistique et technique des forces étrangères, du moins pour ce qui est du commandement, pour pallier à son absence dans les airs et à sa faible puissance de feu.

MODES D'ACTION AMI

33. Les forces AMI ont seulement deux options opérationnelles pour parvenir au changement de régime par le moyen de la force. Il s'agit dans un premier temps de l'élimination physique de certaines figures politiques et aussi mais surtout le déclenchement d'un conflit pour la reconquête de notre liberté.

34. Mode d'action I. Procéder à l'élimination physique de ADO par le moyen d'unités légères embusquées (équipes de deux ou trois hommes armés de fusils de précision ou de missile antichar à courte portée)

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

7

- a. Avantages. C'est l'option la plus simple et la moins couteuse.
- b. Inconvénients. Si cela paraît simple d'injecter des équipes de francs-tireurs avec leur armement sur le territoire, il n'en est pas de même pour ce qui est de leur assurer une position favorable de tir (1 à 2 km) contre le cortège d'ADO ou contre sa personne. Les mesures de sécurité qui l'entourent ne laissent qu'une possibilité très minime pour ce type d'action.

35. Mode d'action II. Capturer une localité qui servira de point d'ancrage pour lancer une offensive contre les FRCI et contre le régime ADO.

- a. Avantages. Cette option opérationnelle ouvre plus de possibilités tactiques et elle garantit un contrôle de bout en bout des événements ainsi qu'une maniabilité dans les prises de décisions.
- b. Inconvénients. Ce mode d'action exige plus de moyens, humain et matériels, donc financiers. Elle nécessite de gros soutiens extérieurs et un commandant des opérations très alerte. Elle peut nous engager dans une guerre très rapide mais il faut éventuellement envisager un enlèvement du conflit.

MODES D'ACTION SUPPLEMENTAIRES

36. Mode d'action III. Mener des attaques sporadiques et décentralisées sur toute l'étendue du territoire

- a. Avantages. Désorganiser l'ENI au maximum, mettre à mal son système de défense et créer un climat général d'insécurité.
- b. Inconvénients. Ce mode opératoire ne nous permet pas d'atteindre le but. Par ailleurs, l'ENI finira par en comprendre le mécanisme et y trouver une parade. Enfin, elles conduisent à l'arrestation massive de civils et militaires parmi lesquels peuvent figurer certains de nos éléments clés.

37. Mode d'action IV. Perpétrer l'élimination physique des figures importantes du dispositif politique et militaire de ADO.

- c. Avantages. Comme résultat, nous allons affaiblir le système de défense et le régime, faire piétiner les projets économiques et exacerber le sentiment anti ADO.
- d. Inconvénients. Affaiblissement du régime ne signifie en aucun cas changement du régime, donc le but ne sera pas atteint. Un régime affaibli étant à la merci de tous les prédateurs politiques, ce sera une vraie porte ouverte à des situations très complexes que nous ne saurons maîtriser.

38. Mode d'action V. Désorganiser militairement le régime ADO et provoquer un soulèvement populaire.

- e. Avantages. Solution efficacement utilisée par les européens en Libye et actuellement en Syrie

CONFIDENTIEL DEFENSE

CONFIDENTIEL DEFENSE

8

- f. Inconvénients. Si elle se présente comme une bonne solution politique, ce n'est en aucun cas une manœuvre militaire et elle entraîne le plus souvent des affrontements entre populations pouvant déboucher sur une guerre civile que personne ne pourra contrôler.

SELECTION DU MEILLEUR MODE D'ACTION

39. Notre meilleur mode d'action devra être une réponse au mode d'action le plus dangereux de l'ENI. Il doit pouvoir combiner nos modes d'action les plus probant et les plus réalisables.

COMPARAISON DES MODES D'ACTION AMI

40. Le CoA I est simple et réalisable dans des délais appréciables si certaines mesures sont prises en amont. Cependant, il ne garantit pas notre but qui stipule la reconquête du pouvoir et en plus, tous les autres prétendants au pouvoir pourraient en profiter.

41. Le CoA II est le seul qui nous garantit un contrôle de la situation de bout en bout mais il serait plus efficace si on lui ajoutait le CoA III pour bousculer suffisamment le régime avant de l'attaquer de front.

42. Le CoA IV pourrait être pour nous un mode d'action de backup au cas des circonstances nous empêchaient de réaliser les autres options opérationnelles.

MODE D'ACTION RETENU

43. Mener des attaques sporadiques et décentralisées sur toute l'étendue du territoire en vue de capturer une localité qui servira de point d'ancrage pour lancer une offensive contre les FRCI et contre le régime ADO

PLANNIFICATION

COMMANDEMENT

44.

MISSION

45.

EXECUTION

46.

LOGISTIQUE

47.

CONFIDENTIEL DEFENSE

REAPPRECIATION CONFIDENTIEL DEFENSE

9

48.

ABOU/ZAHIED ()

DISTR

Pour action

Copie No 001

Pour info

Diffusion Interne

CONFIDENTIEL DEFENSE



BRIEFING DU COMMANDANT DE L'OP X



NOUS VAINCRONS

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

1



BRIEFING DU COMMANDANT - OP X

BUT DU BRIEFING DU CMDT

Le but de ce briefing est d'initier le processus de
planification de la campagne en vue de
l'Opération X

2

Opération X nous vaincrons

SECRET DEFENSE

07 April 2014



BRIEFING DU COMMANDANT - OP X

SOMMAIRE

- L'OPSEC de la campagne
- Situation
- Concept d'Opération ENI
- Concept d'Opération AMI
- Analyse du Stratégique Militaire
- Facteurs critiques de réussite
- Contraintes opérationnelles
- Besoins externes
- Directives d'implémentation
- Directives de planification
- Réserves et hypothèses
- Conclusion

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

3



OPSEC DE LA CAMPAGNE

Nom de code: le nom de code de la campagne sera X. Ce mot sera désormais classifié, sa signification opérationnelle sera classifiée *confidentiel* et le contenu de tous les documents relatifs à la planification aura la classification *secret défense*, il ne sera utilisé que par le personnel autorisé.

Adhésion: Tous les membres du CIV TSF (cellule opérationnelle) et les commandants d'unités tactiques doivent rigoureusement se conformer aux présentes mesures instituées par cet OPSEC durant toute la campagne. L'application stricte de l'OPSEC n'est pas négociable, elle fait partie de la campagne et doit assurer la sûreté de nos forces et procurer la protection n de toutes leurs intentions sur le terrain.

Plan de Leurre: Le plan de leurre (Déception) portera sur une combinaison d'actions politiques concertées, visant en grande partie un désir profond de réconciliation et un retour négocié au pays dans le but de voiler nos intentions véritables et notre projet actuel.

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

4



REVUE DE LA SITUATION OPERATIONNELLE

BATTLE SPACE

<coller photo RCI ici>

<coller photo RCI ici>

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons



REVUE DE LA SITUATION OPERATIONNELLE

Géométrie du Battle Space:

La campagne actuelle , dans sa phase d'exécution prendra l'allure d'un conflit interne dès l'hors, toute géométrie basée sur le découpage du terrain sera une pure vision de l'esprit. La géométrie adoptée s'articulera autour des positions de nos troupes vis-à-vis de l'action qu'elles mènent sur ces positions.

- Aussi, considérons-nous comme ROP toutes les actions, en terre ivoirienne ou en dehors, visant le regroupement, le conditionnement, la préparation et l'injection de troupes.
- Les COP engloberont les actions visant la mise en déroute de l'eni dans un combat frontal.
- Les DOP vont se concentrer sur les actions subversives tendant à démoraliser l'eni sans toutefois rechercher un contact réel avec ce dernier



CONCEPT D'OPERATION ENI

ENI: NIVEAU MILITAIRE STRATEGIQUE

Intention: Il est clair que l'intention du commandant ENI est d'asseoir un climat de terreur, par la force des armes, pour décourager toute tentative de soulèvement ou de rébellion. Il veut défendre farouchement ses positions en s'appuyant sur l'aide indéfectible des forces étrangères que sont l'ONU et la LICORNE pour briser toute attaque interne comme externe. Il procède par des arrestations systématiques et a multiplié les moyens numériques d'intelligence. Il a réorganisé ses troupes pour réagir contre toute formes d'attaques.

But: Le but du Cdt ENI est de créer un climat de paix, favorable à la reprise économique et, de ce fait, permettre au politique de se pérenniser au pouvoir

End State: Le commandement FRCI a une emprise totale sur l'armée et la population, tous les opposants politiques et les militaires non-alignés sont traqués, emprisonnés, éliminés ou rendus inoffensifs, les frontières et les flux d'armes sont maîtrisés, aucune force ne peut se constituer, de l'intérieur comme de l'extérieur sans être rapidement détectée et brisée

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

7



CONCEPT D'OPERATION AMI

AMI: NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE (MILSTRAT)

Concept: Le concept du MILSTRAT est basé sur une destruction rapide, brutale et décisive des capacités offensives et défensives de l'ENI ainsi qu'une limitation drastique des interférences que peuvent causer ses alliés internes ONUCI et LICORNE

Intention: Mon intention pour l'OP X est de libérer définitivement la RCI des troupes de l'ex rébellion et de sa horde venue des pays du nord. Nous serons obliger de **détruire** - pas seulement attaquer, incapacité et pas capturer – **la volonté et l'habilité des FRCI à projeter, soutenir, ou même envisager des actions offensives et défensive** par quelque moyen que ce soit sur le sol ivoirien. Après avoir restauré la paix, ces force ne doivent plus exister, pas même dans la pensée du peuple ivoirien.

But: Créer les conditions favorables d'une résolution définitive de la crise ivoirienne par le moyen de la force

Mission : CIV JTF doit défaire les forces de l'ex rébellion ivoirienne avant le 30 décembre 2013 pour libérer la RCI de l'emprise extérieure et du néocolonialisme

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

8



CONCEPT D'OPERATION AMI

AMI: NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE (MILSTRAT)

End State :

- La situation sécuritaire est rétablie et stabilisée
- Les capacités et la volonté de combattre des FRCI sont brisées
- Les FRCI ne sont plus une force militaire
- CIV JTF a réussi à sécuriser les frontières de la RCI
- Les forces étrangères ont quitté le pays
- L'armée ivoirienne est restaurées
- Les force de polices ivoiriennes sont reconstituées, elles assurent la sécurité des biens et des personnes
- Une transition civilo-militaire est mise en place avec la participation de toutes les forces vives du pays
- Les problèmes de fond sont progressivement analysés et réglés (foncier, identité ...)
- Le pays est reconstruit et les bases d'une **vraie DEMOCRATIE** sont jetées
- Des élections libres et justes sont organisées

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

9



CONCEPT D'OPERATION AMI

AMI: NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE (MILSTRAT)

Architecture de la campagne : Le succès de cette campagne repose sur une opération majeure : l'OP X qui sera lancée pour sécuriser une porte d'entrée (ville portuaire ou localité aéroportuaire), pour toute nos troupes, et pour tous nos renforts. Elle sera conduite par CIV JTF qui aura pour tâche de créer une situation favorable au déploiement de notre force et à la réception de moyens additionnels. Elle comportera quatre étapes essentielles.

- Etape 1 : Regroupement, conditionnement, Préparation
 - Identification des combattants
 - Formation des équipes, groupes et unités
 - Identification des moyens, préparation au combat
- Etape 2: Désorganisation et déception
 - Attaques sporadiques menés dans plusieurs villes ainsi qu'à ABJ pour étirer le dispositif ENI
 - Destruction de certains points stratégiques ENI

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

10



CONCEPT D'OPERATION AMI

AMI: NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE (MILSTRAT)

- Etape 3 : Sécurisation d'une porte d'entrée en RCI
 - CIV JTF doit sécuriser une porte d'entrée par la capture d'une ville portuaire ou aéroportuaire
 - Mise en place d'une défense antiaérienne contre les hélicoptères ENI
 - Annihilation de toute contre-offensive par les moyens adéquats
 - Actions offensives psychologiques dans les localités alentours
- Etape 4: Destruction de la capacité de combat des FRCI
 - Intensification des attaques ciblées sur ABJ (cibles stratégiques)
 - Progression de la CIV JTF sur ABJ
 - Consolidation de la présence sur ABJ
 - Offensive sur YAKRO, BKE et KGO
- Etape 5: Transformation du conflit
 - Sécurisation des institutions et de la population
 - Retour progressif vers la normalité, actions de police, mission de sécurisation
 - Activation du volet politique

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

11



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

Difficulté Fondamentale Sur Le Plan Militaire

Le problème majeur que pose cette campagne est l'absence de porte d'entrée en RCI pour les forces AMI et donc la capacité pour l'ENI d'empêcher les forces AMI, par tous les moyens, y compris avec l'aide de ses alliés, d'établir une telle porte.

07 Avril 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

12



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

MISSION DE CIV JTF

Mission du niveau Opérationnel:

CIV JTF doit impérativement capturer une ville portuaire ou une localité dotée d'un aérodrome fonctionnelle en RCI dès le déclenchement de la phase intensive du conflit.

Cette localité doit être sécurisée pour le bénéfice des forces AMI afin de leur assurer une base de projection et un point de ravitaillement et d'acquisition de matériel complémentaire et nécessaire à la phase suivante (progression sur ABJ)

Noeud de cette mission:

CIV JTF doit être capable de **capturer** le point d'entrée, le **sécuriser** et le **tenir** pendant **au moins quatre jours**, voire plus

07 Avril 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

13



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

MISSION DE CIV JTF

But de OP X:

Le but de l'OP X est d'établir un point d'entrée en RCI

Type d'opération de OP:

OP X est une opération de type attrition incluant une grande capacité de manœuvre et par conséquent une agilité considérable des troupes engagées

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

14



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

OP X – TACHES SPECIFIQUES / POSSIBLES

Taches spécifiques:

- Regroupement sur les différents points
- Constitution d'une unité d'intervention
- Injection des forces et des moyens nécessaires aux opérations internes
- Desorganisation des forces ENI
- Etablissement d'un point d'entrée
- Projection de toutes les forces
- Destruction de la force et de la volonté ENI
- Sécurisation des institutions, des biens et des personnes
- Transformation du conflit

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

15



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

OP X – TACHES SPECIFIQUES / POSSIBLES

Taches possibles:

- Ops de défense
- Ops de stabilisation
- Combat d'artillerie
- Combat d'infanterie mobile et ops terrestres
- Ops de défense antiaérienne
- Ops de défense antichar
- Ops de renseignement
- Combat de tireurs embusqués (snipers)

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

16



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

CONCEPT DU NIVEAU OPERATIONNEL ENI

Approche OP ENI:

But OP ENI:

End State OP ENI:

Architecture OP ENI:

Objectifs OP ENI Principaux:

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

17



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

OP X - CONCEPT OPERATIONNEL AMI

But de la campagne: favoriser l'avancée des forces AMI dans le territoire ivoirien par la prise d'un point d'ancrage

Lien avec l'intention du MILSTRAT: libérer la RCI des forces de l'ex rébellion et du pouvoir néo colonialiste qu'elles ont installé

Intention du niveau OP AMI: Mon intention est de lancer un assaut terrestre sur une ville frontalière de RCI dans lequel un point d'entrée est capturé et sécurisé afin d'avoir le contrôle d'un port ou d'un aéroport. Tout en restant maître de cette situation, je veux permettre le regroupement, la projection et le soutien des forces AMI. Pour cela, j'ai mis en place (détruire) l'ennemi et lui interdire ma zone de responsabilité par la manœuvre, en m'appuyant sur ma défense antiaérienne et antichar. Je veux conserver l'initiative et le tempo grâce à un réseau fiable de renseignement qui doit toujours me garantir une longueur d'avance

07 Avril 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincra

18



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

OP X - CONCEPT OPERATIONNEL AMI

nous somme CIV JTF OP X
Nous vaincrons!

OP X End State:

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

19



ANALYSE DU NIVEAU STRATEGIQUE MILITAIRE

OP X - CONCEPT OPERATIONNEL AMI

Centres de Gravité (COGs): j'ai identifié deux centres de gravité possibles au niveau opérationnel chez l'ENI:

- Les FRCI reçoivent le soutien nécessaire et ils se déploient se façon massive pour défendre les points d'entrée
- La LICORNE obtient un mandat de l'ONU et s'engage de façon frontale dans le conflit

Ces deux COGs devront être étudiés minutieusement et l'un d'eux devra être choisi pour le besoin de la planification

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

20



FACTEURS CRITIQUES DE REUSSITE

- La mise en place d'un réseau de renseignement en vue de collecter des informations sur l'ENI, ses positions, ses intentions, ses points stratégiques...
- La protection de cette opération doit être une priorité. Il faudra clairement identifier le centre de gravité des forces AMI et le protéger et absolument garder secret toutes nos lignes de ravitaillement avant l'éclatement du conflit.
- Les sources de renseignement ENI doivent être identifiées, leurrées ou neutralisées au besoin
- Le maintien du tempo et de l'initiative ne doit jamais être perdu par les forces AMI
- Ne pouvant pas tolérer de pertes incalculables, nos troupes doivent maintenir la supériorité sur le plan terrestre et mitiger la supériorité aérienne des alliés ENI par l'acquisition de moyens de défense antiaérienne

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

21



FACTEURS CRITIQUES DE REUSSITE

- Le reconditionnement des hommes sur le terrain, dans la mesure du possible, sera un atout considérable pour le maintien du moral et de la combativité. Autrement, il faudra les préparer à une vraie guerre de nerf ou rien n'est gagné ni perdu à l'avance
- La capacité des forces AMI a tenir et sécuriser le point d'entrée par des actions de feu et de mouvement autour de celui-ci va assurer une base de ralliement pour toutes les parties AMI hésitantes et une base de projection pour les troupes ainsi constitués
- Nous devons rester maîtres de la situation, conserver le commandement et le contrôle de toutes les forces AMI par des moyens de communication adéquats
- Le renseignement opérationnel, la cohésion, l'unicité d'effort et la concentration de l'effort doivent guider notre action quotidienne.

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

22



LES CONTRAINTES OPERATIONNELLES

- La capture et le maintien d'un point d'entrée en RCI pendant quatre (04) jours au moins
- La définition des cibles prioritaires et la capacité de les atteindre
- L'acquisition de moyens décisifs dans la phase de préparation
- L'acquisition de moyens additionnels dans la phase d'intensification du conflit
- Le budget de l'opération

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

23



LES BESOINS EXTERNES

Les besoins externes concernent principalement le budget et le matériel d'appoint. Le détail pourra être fixé dans un autre document, toutefois, les points suivants méritent d'être relevés:

- L'argent nécessaire au soutien des troupes dans la phase de projection ou de déploiement
- Les moyens nécessaires à la formation d'une dizaine d'hommes en cas d'acquisition de nouveaux matériels
- L'identification des armes organiques et des armes décisives à acquérir immédiatement avant l'action puis automatiquement après la sécurisation d'un point d'entrée
- Les modalités de financement de l'opération

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

24



LES BESOINS EXTERNES

Les besoins en armement

- Armes individuelles de type AK avec ou sans lance grenade + munitions spécifiques
- Mitrailleuses de 12,7 mm de type russe + affut trépied +munitions spécifiques
- Mitrailleuses de 12.7 mm antichar + affut trépied + munition spécifiques
- Lance-grenade multiples + munition
- Mortiers de 60 mm type commando, mortier de 82 mm + obus spécifiques
- RPG 22 + roquettes spécifiques
- Missiles portatifs antichar de type russe
- Missiles portatifs antiaérien basse altitude (anti hélico)
- Matériel de communication portatif

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

25



LES DIRECTIVES

LES DIRECTIVES POUR LA PLANIFICATION LES DIRECTIVES POUR L'IMPLEMENTATION

- Les règles d'engagement
- La loi des conflits armés
- Les règles d'éthique
- Le statut des forces

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

26



CONCLUSION

Il faudra que l'on se souvienne de OP X comme d'un éclair qui déchire la nuit – on ne peut ni la prévoir ni l'empêcher

Notre succès portera sur la capacité de **CIV JTF** à frapper comme un ensemble coordonné et à exécuter les intention AMI avec une farouche détermination
Notre slogan sera

Nous vaincrons!

07 April 2014

SECRET DEFENSE

Opération X nous vaincrons

27

Visa stamped at the borders of countries visited by Mr. Zahourou





Annex 4

List of military equipment and pricing

Sécurisation de la zone base

Avec 1,200 unités de combat (3 bataillons)
 Personnel technique:
 Un conseiller général,
 3 conseillers adjoint,
 1 spécialiste communication,
 3 conseillers technique en matériel,

Listes des équipements de défense de la zone pour 1,200 hommes

Items	Description	Quantity	Unit Price,\$	Total
1	AKM-59 AKMS 47 7.62, 4 mag, sling, bag, bayo, kit (noir)	500	185	92,500
2	AKM-59 AKMS 47 7.62+KASTYOR 40mm, 4mag, sling, bag, bayo, kit	50	420	21,000
3	NIGHT SIGHT for AKMS NVA-8 or F7001	5	850	4,250
4	RPK 7.62, bipod, 2 mag 100rds, 4 mag 40 rds, bag, belt, kit	100	720	72,000
5	AMMO AKMS M43 7.62	1Mi	0.140	140,000
6	VSS SPECIAL SNIPER RIFLE, 9x39mm, optic sight, 4 mag, kit	50	800	12,000
	VSK-94 9X39mm silent sniper rifle, sight PSO-1, 4 mag	10	975	9,750
	AMMO SP5/6, 9mmx39	50,000	0.175	8,750

7	AMMO VOG 25 40mm Kastyor	500	19	9,500
8	PECHNEG PKMS, BIPOD, 7.62X54, 4 BAX LINKS 200CPS, 4 BOX LINKS 100CPS, OPTIC SIGHT, SLING, COVER BAG, KIT AMMO 7.62x54, in links 200cps	20 40,000	1,700 0,165	34,000 6,600
9	SNIPER 12.7mm, OVS-96, OPTIC SIGHT, 4 MAG, BAG, K T	10	2,650	26,500
10	RPG-7v1, bipod, sight pgo7, belt, bag, rocket bag. Kit repair, spart PG-7 Rocket AT - 7V-7VL-7VM/OG-7-	100 1000	1,150 165	115,000 165,000
11	12.7mm NSVS tripod, optic sight, box for links, 20 links belt, 1 harrel +, kit, cover, box magazine for belts AMMO 12.7mm API/APIIT in link	10 20,000	16,000 3,50	160,000 70,000
12	9mm SR-2 Sub machine gun, 4 mag de 30 rds, kit, bag, sling AMMO 9mm SR-2	50 50,000	280 0,160	14,000 8,000
13	Pistol 9mm SR-1 KBP, 2 mag 18rds, kit Ammo 9mm SR-1	250 5000	260 0,160	65,000 800
14	RPO-M Shmel-M Disposable, Thermobaric warhead, optical sight, IR/night sighting, harnais dorsal 2 unités	60	7,000	420,000
15	AGS-30 automatic grenade launchers, tripod, optic sight, kit maint. Ammo Vog-30 HE Frag, 30 units in metal box	30 240	17,000 630	510,000 151,200
16	82mm Mortier, sight, base, kit Ammo 82mmHE	8 160	4,250 48	34,000 7,680
17	Anti Tank ATGL-PG-9 73mm, tripod, base 2 roues, optic sight, kit Ammo RHEAT-9MA & OG-9VM	8 240	7,800 185	62,400 44,400
18	JEEP command 4x4 UAZ, 4 sièges, diesel, RADIOCOM, 1-PKT 7.62mm	2	27,000	54,000

19	AMBULANCE 4X4, équipée 1er secours		2	30,000	60,000
20	IGLA Air defense missile 9M39 one box = 1 launch + 3 missiles	✓	5	137,000	685,000
21	Hand grenade OF 0,450gr/DF 0,500gr		1,600	18	28,800
22	Hand grenade smoke		800	22	17,600
23	LANCE GRENADE GPS3 incapacitante Grenades incapacitantes GPS3		40 200	125 22	5,000 4,400
24	SATELITE phone, with cryptage, charger and batt. One year classic abon. Carte 160 units (\$0,50 min)		3 3 3	1,449 99 165	4,347 297 495
25	TENUS TACKNIGHT black, Type US army, veste, pantalon, ceinturon, casquette, Musette Kit sous vetement		1,200 1,200	57 6	68,400 7,200
26	GILET TACTIC multipoche + anneaux, avec SAC SWAT		500	67	33,500
27	GILET PROTECTION Niv.IV, 2 plaques ceramics , 3.5kg		500	600	300,000
28	RANGERS Blackhawk warrior light assault		1,500	26	39,000
29	HELMETS ballistic clas IIIA		1,500	85	127,500
30	NIGHT VISION Litton M973		3	1,700	5,100
31	JUMELLES LR, TS 14X40, étanche, gainage caoutchouc kit, bag seadler		20	185	3,700
32	RADIOCOM TP8100, 3x kit batt, étanche, cryptage, tropical		20	560	11,200
33	TROUSSE 1er secours		500	16,50	8,250
34	CHARGES démolition a retard de 250gr		200	37	7,400
35	PICK UP avec twin 23mm, sight, 20 box chargeurs ammo, kit AMMO 23mm mixt		4 4,000	47,000 19	188,000 76,000

36	TECHNICIENS ground (by 30 jours)	7	5,000	35,000
37	CONSEILLÉ GENERAL (by 30 jours)	1	8,000	8,000
	TRANSPORT BY 70T.		200,000	200,000
	GD TOTAL			4,233,769.00

CONDITIONS

THE PRICE IN US\$ INCLUDED DELIVERY ON ZONE AFRICA BY AIR
 ALL EQUIPMENTS ARE GARENTIE ONE YEAR
 EQUIPMENT ARE DELIVERED WITH TOOLS AND KIT OF MAINTENANCE AND MANUALS

PROPOSITION DE PRIX N°027-

2 pages

DATE : 31 janvier 2013

To :

	QTE	PRIX	PRIX TOTAL
DESIGNATION			
AKM59/AKMS59 7,62 AKMS59 4 mag, Sling, Bayo, Bag, Kit	1000 750	165	123,750 → 165.0
AKM59, + Under barrel gre-launcher GP-25	250	480	120,000
AMMO M-43 7,62x39 in box de 1,400 pcs	40	190	7,600
40mm VOG-25 in box de 60	10	1,150	11,500
Sniper 7,62x54R Izhmash (SV98), bipod, 4 mag, sling, kit, telescopic sight, Suppressor	10	5,800	58,000
AMMO 7,62x54R in box of 880	5	140	700
Sniper OSV-96 12,7, bipod, optic sight, 4 mag, sling, kit	10	6,850	68,500
AMMO 12,7x108 7N34 in box of 80	5	285	1,425
FM-PKM 7,62X54	20	2,480	49,600
AMMO 7,62X54 in box of 880	20	140	2,800
HMG-DsHK 12,7 (KORD)	4	10,600	42,400
HMG- NSV	4	11,500	46,000
AMMO 12,7x108 mixt in box of 80	40	285	11,400
LR-RPG-7 V1	5	1,250	6,250
AMMO PG-7VR in box of 6	10	980	9,800
RPG-29	10	2,200	22,000
AMMO PG-29V in box of 6	10	3,250	32,500
RPG-32	10	3,120	31,200
AMMO PG-32V in box of 2	20	1,600	32,000
MORTAR M-60 COMMANDO	10	980	9,800
AMMO 60MM HE in box of 12	20	444	8,880

MORTAR M-82	10	1,800	18,000
AMMO 82MM HE in box of 10	30	480	14,400
LANCE GRENADE RGB-6 40MM	10	850	8,500
AMMO 40MM VOG-25 in box of 60	20	1,160	23,200
LANCE GRENADE AUTO AGS-30	5	17,000	85,000
AMMO 30MM VOG-25 in box of 29	20	696	13,920
AT KORNET-E launcher	4	46,000	184,000
MISSILE 9M133F-1 Thermobaric by unit	20	24,000	480,000
AA IGLA 9K38 LAUCH	5	29,000	145,000
MISSILE 9M39	20	32,000	640,000
TRANSPORT AVION	1	75,000	75,000
3D TOTAL \$US : C&F destination			<u>2,383,125</u>

CONDITIONS

LES PRIX SONT EN \$US

LE PRIX INCLUS LA LIVRAISON À DESTINATION

TOUS LES EQUIPEMENTS TECHNIQUE SONT GARENTIE UNE ANNÉE

TOUS LES EQUIPEMENT TECHNIQUE SONT LIVRÉ AVEC LES OUTILS SPECIFIQUE, LES KIT DE MAINTENANCE, PIECES DETACHER ET LES CONSOMABLE.

LES EQUIPEMENT TECHNIQUE SONT ACCOMPAGNER DES LIVRES D'USAGE, DE MAINTENANCE ET DE LA LISTE DES PIECES DÉTACHER.

LA LIVRAISON COMMANCE.JOURS APRES ACCORD.

LES FORMALITÉ DE DEBARQUEMENTS SONT À LA CHARGE DU DESTINATAIRE.

Annex 5

Details on RPO-M and IGLA 9K38 (SAM 18)

Sample picture: RPO-M « *Shmell* » - Thermobaric ammunition



Annex 6

Document found on the individuals following the attack on Grabo in February 2014

ESTIMATION POUR ARMEMENT DE 1000

LIBELLE	CARACTERISTIQUES	QUANTITES	OBSERVATIONS
Kalachnikov Individuelles	modèle T56	500	
	modèle noir avec garnitures plastiques	250	
	modèle lance-grenade (Under barrel grenade launcher) GP-25	250	
	munition de 7.62 x 39 mm	40 caisses	
	Grenades de 40 mm VOG-25	10 caisses	
Fusils de précision	modèle SV-98 de 7.62 mm	10	
	Lunettes de visée		
	munition de 7.62 x 54 mm R	5 caisses	
	modèle OSV-96 anti matériel 12.7 mm ou KSVK 12.7 anti matériel	10	
	Lunettes de visée		
	munition de 12.7 x 108 mm 7N34	5 caisses	
Kalachnikov collectives	Fusil Mitrailleur de type Kalache modèle PKM	20	
	munitions de 7.62 x 54 mm R	20 caisses	avec 2 caisses de bandes
Mitrailleuses semi-lourdes de 12.7 mm	Type DSHK 12.7 mm	4	
	Type NSV 12.7 mm	4	
	Type KORD 12.7 mm modèle 6P50-1 avec affût bipied	10	
	munition de 12.7 x 108 mm	40 caisses	
	munition de 12.7 x 108 mm 2 ogives	20 caisses	

LIBELLE	CARACTERISTIQUES	QUANTITES	OBSERVATIONS
lance-roquettes	Type RPG 7	5	
	roquette PG-7VR	10 caisses	caisses de 06 roquettes
	Type RPG 29	10	
	roquette PG-29V	20 caisses	
	Type RPG 32	10	
	roquette PG-32V	20 caisses	
Mortiers	M60 type commando	10	
	M82	10	
	Obus de 60 mm grande capacité	20 caisses	
	Obus de 82 mm grande capacité	30 caisses	
Lance-grenade	Fusil lance-grenade RG-6 à barillet de 40 mm	10	
	Grenades de 40 mm VOG-25	20 caisses	
	Lance-grenade multiples AGS-30 de 30 mm sur affut trépié	5	
	Grenades de 30 x 29 mm	20 caisses	
Lance-missile portatif Antichar	modèle russe		
	Lanceur Type Kornet ou 9M133-1 ou 9M133F-1	4	
	Missile Kornet ou 9M133-1	20	
Lance-missile portatif anti aéro basse altitude	modèle russe		
	Lanceur 9K38 IGLA	5	
	Missile Igla	20 missiles	

Annex 7

Documents related to quotations for weapons and related materiel found at Moïse Koré's house in Abidjan (annex 15 to document S/2013/228)

PRICE PROPOSAL

Offres N° 017-4 Date 12 janv. 2010

Items	Description	Quantity	Unit Price \$	Total \$
1	Hélicoptères Mi-24V/D. Equipage 2+8. Provenance armée de la Fédération de Russie. Construction année 1990/1992, mise a niveau et modernisé par l'usine en 2008/9. Ressource avant révision : 2000 heures/8 ans. Disponibilité 4 unités. Mi-24V/D remise a niveau des systèmes, cellule et moteurs 2X2200-TV3-117 Isotov de la 3^{ème} série, installation additionnelle neuve du AI-9V, du réducteur principal VR-24. Blindage cockpit, Voilure tournante et hélice anti couple neuve, version upgraded night and weather, weather radar, HUD, GPS, NVG, IFF, system de visée KPS-53A. warning receivers, infrared suppressors mounted on engine exhaust. Internal fuel 1,840lt +1,227lt. Equipement supplémentaire installé: - boussole de radio ARK-15; - station de radio KARAT; - station de radio R-863; - appareil de communication aérienne SPU-8;		4,900,000	
	- appareil DISS-15; - système GREBEN-1; - pilotage automatique VUAP-1; - système SAU-V-24-1; - appareil PKP-72; - indicateur RMI-2; - altimètre de radio RV-5; - cartographe bloc 10. - Lance leurres Equipements militaires: 12,7mm 4 tubes 'Gatling' YakB, avec ammo : hefi,apt,duplex,duplex T. Ou Twin barrel gun 30mm Lance rockets : 4 pods de 32-S5, 4 pod de 20-S8 6-Missiles ATGM 9M17P, guidage Falanga-P 1-System bombes pour 4 FAB-250 ou 8 FAB-100 1-Lance grenade automatique AGS30 FLIR,RWR, Laser desigator 2-Externals fuel tank de 500lts Garantie : 200 heures, 12 mois. Les hélicoptères sont accompagnés de leurs documentations, des équipements de sol, d'un kit de maintenance, d'un matériel de test, des consommables pour 200 heures, et avec lot d'ammo: 160 rockets S5, 120 rockets S8, 24 bombes FAB-100, 12 ATGM 9M17P, 1200 30mm, 3200 12,7mm. 1200 grenades 30mm.			

CONDITIONS

LES PRIX SONT EN USS.

LE PRIX INCLUS LA LIVRAISON À DESTINATION PAR MER.

Annex 8**Refugee card found**

Documents related to the access of refugee statute in Ghana found on one of the assailants

GHANA REFUGEE BOARD

APPOINTMENT FORM

Please complete this section in full

Full Name: TA BITA BLAISE
(First) (Family Name)Nationality: IVIRIONLocation in Ghana: BUDUBURAM
(Include house number if in Buduburam)Date of Birth: 05 02 1965
(Day) (Month) (Year)Registered with this office? ☒ Yes Date: 25/11/13
☐ NoFile Number: NoneDate of last visit to this office: 25/11/13
(Day) (Month) (Year)To whom did you speak: GRB

Registered with other UNHCR offices?

☐ Yes Where? _____
☐ NoFile Number: N/A

Please TICK the reasons for your visit:

☒

Asylum Seeker

☐

Health

☐

Repatriation

☒

Any Other

Please do not write below this line-----Reviewing Officer Comments -----

☐ You will be seen on: _____ you will be seen by: _____
(Date) (Time)☐ We advise you in writing herewith:You will be contacted at by the
Ghana Refugee Board at a later
dateSigned: VictoriaTitle: DSADate: 25/11/13

All GRB services, including this appointment form and appointments with GRB staff, are free of charge

Scap = 1 31/10/11

Scap - 1
26-8-11

IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

No 6197

FIT TO TRAVEL MEDICAL CERTIFICATE

(Certificate should be in triplicate, original issued to the head of household)

This is to certify that the family headed by

Name (Head of Household): Ta. Si. Ta. R. I. I. I. I. Age 46 Sex M

Family Size: 1 VRF/Card NO: _____

*have undergone pre-departure medical screening and that the family is**(Check the appropriate boxes):*

- ☒ Fit to travel
☐ Fit to travel with medical escort
☐ Unfit to travel
 ☐ Travel deferred (advanced pregnancy)
 ☐ Referred for treatment and/or investigations

Fit to travel with medical escort: Name: _____ Age _____ Sex _____

Unfit to travel: Name: _____ Age _____ Sex _____

Screened by: Name: Chib. Francis Title (Dr/Medical Assistant/Nurse) _____

Signature: [Signature] Date: 6-7-11

Official Stamp: _____

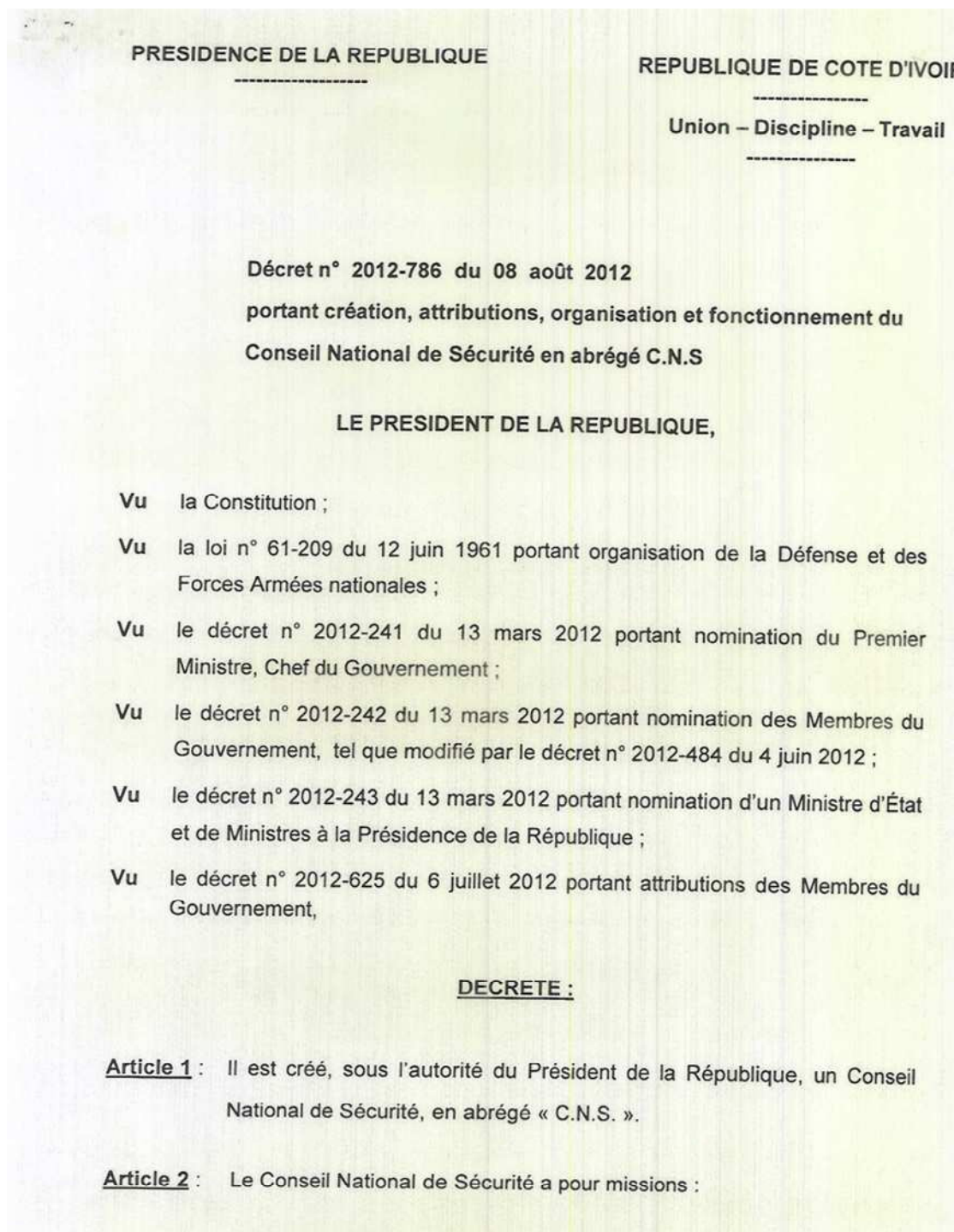
The head of household should keep the certificate safely, carry it by hand and present it during embarkation and when requested at any time.

IOM Mission to Ghana

HSE #. 10, PLOT #. 48 OSU-BADU RD/ROADWAY, AIRPORT WEST P.O. Box 5222 ACCRA-NORTH GHANA
 Tel: +233 (0) 302 823259, 823260, 823262, 823267, 823218, Fax: +233 (0) 302 823261
 E-mail: iomaccra@iom.int - Web Site: <http://www.iom.int/ghana>

Annex 9

Decree related to the creation, functions and organization of the National Security Council



- de coordonner les questions relatives à la sécurité intérieure et extérieure de la Côte d'Ivoire ;
- de définir les orientations stratégiques et de fixer les priorités nationales en matière de Réforme du Secteur de la Sécurité ;
- de renseigner, d'informer et de conseiller en permanence le chef de l'Etat en matière de sécurité;
- de prévenir et de gérer les actions ou les situations de nature à porter atteinte aux intérêts vitaux du pays ;
- de veiller à la coordination de l'action des différents ministères dans le domaine de la sécurité ;
- de superviser le système de renseignement national.

Article 3: Le Conseil National de Sécurité est également chargé de veiller à la mise en application effective des stratégies et mesures concernant :

- la réforme du secteur de la Défense et de la Sécurité ;
- l'emploi des Forces Armées, des Forces de sécurité et des Forces paramilitaires en situation de crise;
- l'orientation de l'action des services de renseignements ;
- la diplomatie de sécurité et de défense, notamment au plan régional et international ;
- la sécurité économique et énergétique ainsi que tous les secteurs stratégiques;
- la protection de l'environnement et la lutte contre toutes les formes de pollution ;

- la sécurité sanitaire ;
- l'élaboration des directives et objectifs nécessaires à la réalisation de plans d'actions interministériels ;
- l'évaluation des moyens nécessaires à la défense et à la sécurité ;
- la collecte et la centralisation des renseignements en provenance de toutes les sources.

Article 4 : Dans le cadre de ses missions, Le Conseil National de Sécurité peut inviter les ministères concernés par une action ou une situation de nature à porter atteinte à la sécurité des institutions de l'Etat, aux intérêts du pays, à la paix civile et à la santé des populations vivant sur le territoire national, à réaliser des études, enquêtes et recherches.

Article 5 : Le Conseil National de Sécurité est présidé par le Président de la République.

Il comprend :

- le Premier Ministre ;
- le Secrétaire Général de la Présidence ;
- le Directeur de Cabinet du Président de la République ;
- le Ministre chargé des Affaires Présidentielles ;
- le Ministre chargé de la Justice ;
- le Ministre chargé de la Défense ;
- le Ministre chargé de l'Intérieur ;
- le Ministre chargé des Affaires étrangères ;
- le Ministre chargé de l'Intégration Africaine ;
- le Ministre chargé de l'Economie et des finances ;
- le Chef d'État-major Particulier du Président de la République ;
- le Coordonnateur National du Renseignement ;

- le Chef de Cabinet du Président de la République ;
- le Conseiller Défense et Sécurité de la Présidence de la République ;
- le Chef d'Etat-major Général des Forces Armées ;
- le Commandant Supérieur de la Gendarmerie Nationale ;
- le Directeur Général de la Police Nationale ;
- le Commandant du Groupement de Sécurité de la Présidence de la République ;
- le Secrétaire du C.N.S.

Article 6 : Le Conseil National de Sécurité se réunit sur convocation du Président de la République une fois par mois et en tant que de besoin.
Le Conseil National de Sécurité peut inviter à ses réunions, toute personne dont il estime utile d'entendre les avis.

Article 7 : Le Conseil National de Sécurité est doté d'un Secrétariat ayant pour missions :

- de préparer et d'organiser les différentes réunions ;
- de rédiger les relevés de décisions.

Article 8 : Le Secrétariat est dirigé par un Secrétaire désigné par le Président de la République.

Article 9 : Le Budget du C.N.S est imputable au budget de la Présidence de la République.

Article 10 : Le présent décret abroge le décret n°96 PR du 25 juillet 1996 portant création et attributions du Conseil National de Sécurité tel que modifié par les décrets n°97-695 du 10 décembre 1997 et n°99 PR/005 du 31 mai 1999 ainsi que le décret n°2003-66 du 13 mars 2003.

Article 12 : Le Premier Ministre, Chef du Gouvernement est chargé de l'exécution du présent décret qui sera publié au Journal Officiel de la République de Côte d'Ivoire.

Fait à Abidjan, le 08 août 2012

Alassane OUATTARA

Copie certifiée conforme à l'original
Le Secrétaire Général du Gouvernement



Sansan KAMBILE
Magistrat

Annex 10

Eligibility criteria for disarmament, demobilization and reintegration

CRITERES D'ELIGIBILITE AUX PROGRAMMES DDR

Les Ex-Combattants issus des Ex-FAFN et Ex-FDS non retenus dans les FRCI

- Avoir participé aux conflits armés consécutifs aux événements de septembre 2002 et/ou de la crise postélectorale de décembre 2010 à avril 2011 ;
- Avoir été identifié par le PNRRC et pouvoir justifier de n'avoir jamais bénéficié d'une assistance ;
- Être de nationalité ivoirienne ;
- Être âgé de 18 ans ou plus au moment de l'enrôlement ;
- Ne pas être poursuivi pour crime de guerre par l'Etat de Côte d'Ivoire ou la Cour Pénale Internationale ;
- Avoir été sous une chaîne de commandement reconnue par au moins une des structures intervenant ou ayant intervenu dans le processus DDR, ou justifié d'une fiche de paie d'une structure des forces de défense et de sécurité reconnue (ex-FANCI, ex-FAFN, police nationale, gendarmerie nationale et les forces paramilitaires)
- Faire partie ou avoir fait partie durant les événements considérés d'une structure des forces de défense et de sécurité reconnue (ex-FANCI, ex-FAFN, police nationale, gendarmerie nationale et les forces paramilitaires).

Les Membres des Groupes Traditionnels Armés

- Avoir participé aux conflits armés consécutifs aux événements de septembre 2002 et/ou de la crise postélectorale de décembre 2010 à avril 2011 ;
- Être de nationalité ivoirienne ;
- Être âgé de 18 ans ou plus au moment de son enrôlement ;
- Ne pas être poursuivi pour crime de guerre par l'Etat de Côte d'Ivoire ou la Cour Pénale Internationale ;
- Faire partie d'un groupe traditionnel répondant à une chaîne de commandement reconnue par au moins une des structures intervenants dans le processus DDR ;
- Posséder ou localiser son arme ou être reconnu comme combattant par le chef du groupe d'appartenance.

Les Personnes Associées aux FRCI, les Membres des milices et des Groupes d'Auto-Défense (y compris les Mouvements de Jeunes organisés puis armés)

- Avoir participé aux conflits armés consécutifs aux événements de septembre 2002 et/ou de la crise postélectorale de décembre 2010 à avril 2011 ;
- Être de nationalité ivoirienne ;
- Être âgé de 18 ans ou plus au moment de son enrôlement ;
- Ne pas être poursuivi pour crime de guerre par l'Etat de Côte d'Ivoire ou la Cour Pénale Internationale ;
- Faire partie d'un groupe répondant à une chaîne de commandement reconnue par au moins une des structures intervenants dans le processus DDR ;
- Posséder ou localiser son arme ou être reconnu comme combattant par le commandement du groupe d'appartenance.

Les combattants ivoiriens à l'étranger

- Avoir participé aux conflits armés consécutifs aux événements de septembre 2002 et/ou de la crise postélectorale de décembre 2010 à avril 2011 ;
- Être de nationalité ivoirienne ;
- Être âgé de 18 ans ou plus au moment de son enrôlement ;
- Ne pas être poursuivi pour crime de guerre par l'Etat de Côte d'Ivoire ou la Cour Pénale Internationale ;
- Faire partie d'un groupe armé répondant à une chaîne de commandement reconnue par au moins une des structures intervenants dans le processus DDR ;
- Posséder ou localiser son arme (ratio à définir) ou être reconnu comme combattant par le commandement du groupe auquel il a appartenu.

Les combattants étrangers sur le sol ivoirien

- Avoir participé aux conflits armés consécutifs aux événements de septembre 2002 et/ou de la crise postélectorale de décembre 2010 à avril 2011;
- Ne pas avoir la nationalité ivoirienne ;
- Etre âgé de 18 ans ou plus au moment de son enrôlement;
- Ne pas être poursuivi pour crime de guerre ;
- Etre présent sur le sol ivoirien pendant l'exécution du programme ;
- Posséder ou localiser son arme (ratio à définir) ou être reconnu comme combattant par le commandement du groupe auquel il a appartenu ;
- Faire partie d'un groupe armé répondant à une chaîne de commandement reconnue par au moins une des structures intervenants dans le processus DDR;
- Ne pas faire partie d'un groupe criminel.

Annex 11

**Ex-combatants identified by the Authority on
Disarmament, Demobilization and Reintegration to go
through the disarmament, demobilization and reintegration
process**

Groupes cibles	effectifs profilés	Ajustement ADDR initial	Effectifs planification Initiale (Février 2013)	Situation actuelle	
				Ajustement	effectifs planification revu en Novembre 2013
Ex-FAFN	32777	le nombre total éligibles au DDR à l'issue du profilage de 2007-2010 était de 32 777. Suite à l'APO et aux décisions politiques ultérieures, 9000 devaient être directement intégrés dans l'armée et les corps paramilitaires. Seuls 6912 ont été retrouvés dans la base de données.	23777	+9000 -6912	25 865 (validé par l'Etat Major)
Ex-GAD/Ex-Miliciens	38165	les responsables des Ex-GAD n'ont confirmé que 22 898 ex combattants en 2010. En 2011, 576 Ex-GAD ont également été enregistrés et validés par leur différents chefs comme ayant combattu dans leur rang et doivent être pris en compte dans le processus de réintégration. 25 Ex-GAD ont été intégrés dans l'armée en 2011.	22898	-25 +576	23 449 (Validé par l'ADDR)
Associés aux FRCI	38 834	Effectif initialement estimé 13 102 (l'Etat-major avait estimé 13 195)	13 102	8 969	22 071 (Validé par l'Etat Major)
Ex-FDS		5000 ex-FDS initialement estimés en situation d'abandon de postes. Décision politique de les réintégrer dans l'armée. Sauf 461 dont le statut y compris l'âge ne permettait pas la réintégration.	5000	-4 539	461(Validé par l'Etat Major)
Nouveaux profilés		2222 ex-combattants ont été profilés conformément aux mécanismes de vérification.		2 222	Validé par leurs Responsables
TOTAL	109776		64 777	9 291	74 068

Annex 12

Weapons collected by the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration

Désarmement et Démobilisation						
RECAPITULATIF DES OPERATIONS DD						
TYPE DE DD	ARMES COLLECTÉES		OBUS	ROQUETTES	TOTAL	
	Fusils					GRENADES
	Fonctionnel	Non fonctionnel				
DD Fixe (22 octobre 2012 au 30 Novembre 2014)	2 280 (60%)	1 530 (40%)				
S/TOTAL 1	3 810		4 896	273	437	9 416
DD Mobile (22 octobre 2012 au 30 Novembre 2014)	3 780 (80%)	966 (20%)				
S/TOTAL 2	5 089		3 694	513	400	9 696
TOTAL			8 590	559	837	19 112
	6 359 (71%)	2 540 (29%)				
	8 899					
	17 489					
			1 623			

939 779 munitions de petits calibres collectées.

BILAN DESARMEMENT



Au 3 novembre 2014 :

18 261 armements (fusils+explosifs) collectés par l'ADDR

71% (6050) des fusils sont fonctionnels

CATEGORIE D'ARMES		STRUCTURES			TOTAL
		ADDR	FRCI (Armes marquées sous supervision ADDR)	ONUCI	
ARMES	FUSILS & GRENADES	16 883	7 388	2 763	27 034
EXPLOSIFS	OBUS & ROQUETTES	1 378		195	1 573
TOTAL ARMEMENTS		18 261	7 388	2 958	28 607

819 192 munitions de petit calibre collectées par l'ADDR (évalué à 3 900 armes)

Avec armes collectées par l'ADDR et l'ONUCI, Ratio arme/exc. = 0,65

Annex 13

Status of reintegration of ex-combatants with attention to those still at the “resocialization” stage

TABLEAU REINSERTION & REINTEGRATION DE L'ADDR

RECAPITULATIF DES RESULTATS RR (2012-2014) AU 30 NOV 2014					
OBJECTIF DE PLANIFICATION	STATUT			TOTAL	(%)
	Réinsertion		Réintégration		
	En resocialisation ou en attente de formation qualifiante/renforcement de capacité	En formation qualifiante/renforcement de capacité ou en attente de réintégration	Réintégration achevée		
74 068	3 713	12 342	29 470	45 685	62%

BILAN DE LA REINSERTION-REINTEGRATION



Au 03 novembre 2014...

RECAPITULATIF DES RESULTATS RR 2013-2014					
OBJECTIF DE PLANIFICATION	STATUT			TOTAL	(%)
	Réinsertion		Réintégration		
	En resocialisation ou en attente de formation qualifiante/renforcement de capacité	En formation qualifiante/renforcement de capacité ou en attente de réintégration	Réintégration achevée		
74 068	6 913	10 052	27 528	44 493	60%

Annex 14

Letters to the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE



Union – discipline – travail

DOLEANCES DES EX-COMBATTANTS AU RESPONSABLE NATIONAL DE L'ADDR

- 1- Les ex-combattants souhaitent l'application intégrale des 06 points remis au Ministère de la Défense.
- 2- Les ex-combattants souhaitent la mise en place d'une cellule d'enquête sur l'insertion des ex-combattants dans la région des savanes : cette cellule devra être constituée d'ex-combattants, de l'ONUCI et des autorités administratives et coutumières.
- 3- Les ex-combattants souhaitent la restructuration et la *Reforme* refonte de l'ADDR afin d'y intégrer des ex-combattants, car ceux-ci connaissent mieux les aspirations de leurs camarades combattants.
- 4- Les ex-combattants souhaitent savoir pourquoi les autorités militaires de la région affirment que la carte de démobilisé est un cadeau empoisonné.
- 5- Les ex-combattants souhaitent leur intégration dans :
 - La police de l'insalubrité
 - Les eaux et forêts
 - Et si possible la Douane

Pour ex-combattants

Korhogo, le 06 Décembre 2014



Association des Démobilisés
de Côte d'Ivoire
Cel: 46.17.36.88
66.03.90.86

Bouaké, le 11/11/2014

A
Monsieur le Gouverneur
de la Région de Gbêké
Préfet de Bouaké

Objet : Demande de régularisation

Monsieur le Gouverneur,

J'ai l'honneur de solliciter de votre haute bienveillance monsieur le Gouverneur l'obtention d'une aide concernant les bénéficiaires de moto tricycles et ceux du projet OIC.

Les bénéficiaires de moto tricycles sont confrontés à de réels problèmes de circulation, concernant les documents (permis et autres) car l'ADDR affirmait que leur réinsertion était faite. Cela n'est pas le cas. Ces bénéficiaires m'ont fait cas de leur mécontentement et ils ont décidé de se faire entendre si rien n'est fait. C'est pour cela monsieur le Gouverneur, je viens vous faire part de leur préoccupation.

Concernant les bénéficiaires du projet OIC, ils ont un problème de pécule de formation. Ce groupe également veut se manifester si rien n'est fait.

En tant que président des démobilisés, c'est mon devoir de vous faire part de ces différents problèmes.

Monsieur le Gouverneur, dans l'attente d'une suite favorable à cette demande, veuillez agréer l'expression de mes salutations les plus distinguées.

Ampliations :



- ADDR
- Préfet de Police
- 3^{ème} légion de gendarmerie
- 3^{ème} région militaire
- ONU-CI

LE PRESIDENT





Association des Démobilisés
de Côte d'Ivoire
Cel: 46.17.36.88
66.03.90.86

Bouaké, le 11/11/2014

A
Monsieur le Gouverneur
de la Région de Gbêké
Préfet de Bouaké

Objet : Projet de réinsertion

Monsieur le Gouverneur

Honneur, vous faire part d'une situation qui nous dépasse.

En effet, depuis les premières sensibilisations aux dépôts d'armes faites à Bouaké et environs, nos camarades qui ont eu à déposer leurs armes attendent toujours leurs projets.

Ils nous accusent de les avoir trompés, nous nous tournons vers vous pour trouver solutions, et nous en sommes sûr, elles seront trouvées.

Monsieur, dans l'attente d'une suite favorable à notre requête, veuillez agréer monsieur le Gouverneur nos sentiments les plus respectueux.

Ampliations :

- ADDR
- Préfet de Police
- 3^{ème} légion de gendarmerie
- 3^{ème} région militaire
- ONU-CI



LE PRESIDENT

KABA SORY





Association des Démobilisés
de Côte d'Ivoire
Cel: 46.17.36.88
66.03.90.86

Bouaké, le 22/01/2015

A
Monsieur le Responsable du
DDR de l'ONUCI
Bouaké

Objet : Le paiement de Pécule

Monsieur le Responsable,

Honneur, porter à votre connaissance le non paiement du pécule de
40 000 F CFA des retardataires.

En effet, suite aux différents paiements de pécule il y a eu des
personnes qui sont venu en retard pour des raisons quelconques. Cependant
elles réclament toujours cette somme qui devrait leur être remise depuis
lors.

Nous souhaiterions que vous trouviez au plus vite une solution à ce
problème qui fait monter la colère chez ces personnes concernées.

Dans l'attente d'une suite favorable à cette demande, veuillez agréer,
Monsieur le Responsable, l'expression de nos sentiments les plus distingués.

Le Président

KABA Sory

Annex 15

Legislations on the Authority on Disarmament, Demobilization and Reintegration/Decree No. 2011-787 of 8 August 2012

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
Union – Discipline – Travail

DECRET N° 2012-787 DU 08 AOÛT 2012
PORTANT CREATION, ATTRIBUTIONS, ORGANISATION ET
FONCTIONNEMENT DE L'AUTORITE POUR LE DESARMEMENT,
LA DEMOBILISATION ET LA REINTEGRATION DES EX-
COMBATTANTS EN ABREGE ADDR

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

- Vu la Constitution ;
Vu le décret n° 2012-786 du 08 août 2012 portant création, attributions,
organisation et fonctionnement du Conseil National de Sécurité en
abrégé C.N.S,

DECRETE :

Chapitre I : Création et Attributions

Article 1 : Il est créé, sous l'autorité du Conseil National de Sécurité, un organe pour le désarmement, la démobilisation et la réintégration des ex-combattants dénommé « Autorité pour le Désarmement, la Démobilisation, la Réinsertion, la Réintégration socio-économique des Ex-Combattants en abrégé ADDR.

Article 2 : L'ADDR est l'unique organe national qui a pour mission d'assurer l'orientation générale, la coordination, la supervision et l'exécution des actions de désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants ainsi que la réhabilitation communautaire dans les zones d'accueil des ex-combattants.

Article 3 : L'ADDR est chargée :

- de mettre en œuvre la politique nationale de désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants définie par le Conseil National de Sécurité ;
- d'assurer la cohérence et la coordination des actions des différents acteurs nationaux et internationaux en matière de désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants ainsi que la réhabilitation communautaire dans les zones d'accueil des ex-combattants ;
- d'élaborer le plaidoyer auprès des partenaires au développement pour la mobilisation des ressources ;
- d'assurer la coordination de la mise à disposition de l'ensemble des ressources ;
- de proposer au Conseil National de Sécurité toute mesure de réajustement institutionnel jugé utile en matière de désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants et la réhabilitation communautaire dans les zones d'accueil des ex-combattants ;
- de coordonner la réception et la gestion des données relatives aux activités du désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants et la réhabilitation communautaire dans les zones d'accueil des ex-combattants dans le cadre d'un système unique d'information et de suivi-évaluation ;
- d'assurer le suivi-évaluation de l'ensemble des activités ;
- de produire des rapports trimestriels, semestriels et annuels consolidés des activités du désarmement, démobilisation, réinsertion, réintégration socio-économique des ex-combattants et la réhabilitation communautaire dans les zones d'accueil des ex-combattants ;
- de soumettre au Conseil National de Sécurité les conclusions des rapports d'audit et d'évaluation des performances réalisés.

Chapitre II: Organisation et Fonctionnement

Article 4 : L'ADDR est dirigée par un Directeur nommé par décret du Président de la République. Il a rang de Directeur Général d'Administration Centrale.

Article 5 : Le Directeur de l'ADDR est responsable devant le Conseil National de Sécurité. Il est chargé d'organiser le fonctionnement interne de l'ADDR.

Article 6: La direction comprend deux divisions :
- une Division Gestion, Communication et Suivi-Evaluation ;
- une Division DDR.
Les divisions sont dirigées par des chefs de divisions nommés par le Directeur de l'ADDR.

Article 7: La division Gestion, Communication et Suivi-Evaluation et la division DDR comprennent chacune des départements.
Les départements sont dirigés par des chefs de département nommés par le Directeur de l'ADDR.

Article 8: La Division Gestion, Communication et Suivi-Evaluation comprend :
- un Département Administration et Finances ;
- un Département Communication et Sensibilisation ;
- un Département Contrôle et Suivi-Evaluation.

Article 9 : La Division DDR comprend :
- un Département Rapatriement, Désarmement et Démobilisation ;
- un Département Réinsertion et Réintégration ;
- un Département Accompagnement et Réhabilitation Communautaire.

Chapitre III : Dispositions financières et finales

Article 10: Les charges de l'ADDR sont imputables au budget de la Présidence de la République.

Article 11 : Le présent décret sera publié au Journal Officiel de la République de Côte d'Ivoire.

Fait à Abidjan, le 08 août 2012

Alassane OUATTARA

Copie certifiée conforme à l'original
Le Secrétaire Général du Gouvernement



Sansan KAMBILE
Magistrat

Annex 16

Reactions of non-registered ex-combatants to the Chief of Staff of the army

Soir Info (Indépendant) – Vendredi 13 Février 2015

Forces armées - Des ex-combattants au général Soumaïla Bakayoko :

« Vos 800 000 f, c'est foutaise ! »

Auteur : Assane Niada

« Des ex-combattants sont très remontés contre le chef d'état-major général (Cemag) des Forces républicaines de Côte d'Ivoire (Frci), Soumaïla Bakayoko, et par delà lui, contre tous ceux qui sont impliqués dans le processus de désarmement, démobilisation et de réinsertion (Ddr).

Ils n'ont pas tardé à réagir à la dernière sortie du Cemag, mercredi 11 février 2015, au siège de l'Autorité du désarmement, démobilisation et réintégration (Addr) à Anyama. (...)

« Nous, on s'en fout de numéros matricules, on veut travailler ! », ont-ils martelé en chœur ceux que nous avons approchés. Selon eux, tout ce qui est dit au cours des cérémonies officielles comme celle de mercredi dernier, ne correspond guère à la réalité du terrain.

« On m'a appelé depuis 2012 pour me proposer 800 000 Fcfa. J'ai refusé. Moi je veux travailler. **J'ai rangé mes armes et mes tenues à la maison. Tant qu'on ne me trouve pas du travail, je garde mes armes avec moi** », a confié un ex-combattant, assurant que nombre de **ses amis détiennent leurs armes par devers eux**, le temps que des promesses qui leur ont été faites soient tenues.

« 800 000 Fcfa, c'est foutaise ! », a lâché un autre, furieux, avant d'ajouter que **le mouvement (le processus de réinsertion, Ndlr) est flou** ». (...) A les entendre, la campagne de sensibilisation à l'intention des ex-combattants récalcitrants, qu'entend engager l'Addr, a peu de chance de produire les résultats escomptés. (...) »

Le Temps (FPI) – Vendredi 13 Février 2015**Trahis, les ex-combattants menacent : « Tout ce que l'Addr fait, c'est du faux »**

Auteur : Toussaint N'Gotta

« (...) Les 62% d'ex-combattants dont parle le gouvernement sont archifaux. **Nous avons six (6) mois de primes impayées.** A raison de 40.000 Fcfa par mois. **Nous exigeons le paiement de nos primes** », a révélé F.K, un ex-combattant, se réclamant de la 3^{ème} promotion. (...) « **Tout ce que fait cette Autorité est basée sur du faux.** On n'a perdu nos activités pour rien », ajoute d'autres interlocuteurs. (...)

« (...) Nous regrettons d'avoir déposé les armes. Et nous comprenons aussi, pourquoi **certains de nos camarades refusent de déposer les armes.** Ils doutent de la sincérité du régime. (...)

Annex 17

Diversion of ammunition in the disarmament, demobilization and reintegration programme



Crates for 120mm mortar bomb observed in Korhogo. Both are from the same lot.

Annex 18

**Sites where access has been denied to weapons
embargo inspectors**

Secteur ABIDJAN	13/05/2014	BONOUA FRCI
	20/05/2014	ABOBO CAMP COMMANDO
	22/07/2014	FORCE SPECIAL CAMP
	12/08/2014	ADJAME 1er BN de GENIE
	26/09/2014	GARAGE GENERAL de PRESIDENCE
	18/11/2014	ATTECOUBE BASE NAVAL
KORHOGO	23/05/2014	FRCI 4 ^e Bataillon Infanterie
	02/08/2014	TONGON-GENDARMERIE
	20/08/2014	TONGON-GENDARMERIE
	28/01/2015	TINGERELA – FRCI 4 ^e Bataillon Infanterie
BOUNA	11/02/2015	VARALE - FRCI
	26/02/2015	TEHINI – Check point FRCI et gendarmerie
BOUAKE	23/07/2014	BOUAKE 1 ^{er} BATAILLON de GENIE
BONDOUKOU 1	03/07/2014	TRANSUA-FRCI détachement
	10/07/2014	TANDA-GENDARMERIE
	21/08/2014	TEMOGOSSIE-FRCI détachement
	09/10/2014	DAOUKRO - FRCI
	23/10/2014	TAMBI - FRCI
	06/11/2014	QUELLE - FRCI
	20/11/2014	BONDOUKOU – FRCI

	04/12/2014	DAOUKRO GENDARMERIE
	12/02/2015	SANDEGUE - GENDARMERIE
FERKESSEDOUGOU	16/10/2014	OUANGOLO GENDARMERIE
	23/10/2014	BADIKAHA FRCI
TAI	08/05/2014	ZAGNE FRCI
	02/06/2014	AKIAKRO FRCI
	17/12/2014	GUIGLO FRCI CAMP
MAN	15/05/2014	SEMIEN FRCI
	18/12/2014	MAN FRCI CAMP
	28/12/2014	MAN FRCI
SEGUELA	17/07/2014	MASSALA FRCI CAMP
	14/08/2014	SIFIE FRCI 2 ^e Bataillon
	13/11/2014	DIANRA GENDARMERIE
	11/12/2014	TIENINEGOUBOU FRCI
	29/12/2014	SEGUELA POLICE
ODIENNE	21/08/2014	MINIGNAN-POLICE
	05/12/2014	SEGUELON FRCI

SAN PEDRO	03/07/2014	GABIADJI - GENDARMERIE
DANANE	12/11/2014	SANGUINE - GENDARMERIE
	12/11/2014	FRCI
SOUBRE	25/09/2014	MEAGUI FRCI

Nombre total de refus entre le 1/5/2014 et 28/2/2015

FRC	I29
Gendarmerie	9
Police	2
Autre	1

Annex 19

Materiel acquired as less than lethal that could be used as lethal

Logo of TR-Equipement on the crates containing the materiel



TR-11/LBD-40 assembled by TR Equipement



The shipping document from *Rivolier SAS* indicating B&T GL06

RIVOLIER SAS
22 Les Collonges BP 347
43173 Saint-Just-Saint-Rambert
Cedex
FR FRANCE
Tél: 04 77 36 03 40

R.C. Saint-Etienne 544 500 812 8
CCP LYON 679-796 PRODUCTEURS LOIRE (488)
N° Intraprim 544 500 812 500 28 - Code APE 4645Z

Saint-Just-Saint-Rambert Cedex, le 13/01/2015

BORDEREAU D'EXPEDITION N° BE-15-01-0818
(à nos conditions générales de vente)

01 BP 1354
01 BP 1354 ABIDJAN 01
CÔTE D'IVOIRE

Réglement Client 60 DAYS VIA LETTER OF CREDIT
(Article 3028)

Votre référence Client : CHARTERIS

COM article	Reference	Designation	Numéro de série	Quantité	Unité	Prix UNIT	RE	RE	RE	Total HT
TELE04721	AAAE	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAL	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAR	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAP	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAC	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAF	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAG	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAH	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAI	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40
TELE04721	AAAJ	SR2 L2040 T1	LARCEUR BRASSER & THOMET GL06 4000 N1000 T1	1	1	2 347,40				2 347,40

15-03521

154/242

15-03521



TR-ÉQUIPEMENT

1 route de la Confluence - parc d'activités de Beuzon
49000 ECOUFLANT - FRANCE

RCS Angers: 411 152 424 – APE: 4690 Z - SIRET: 411 152 424 00031

Autorisation DGA: 81338 – OTAN: FAGM 1 - TVA/VAT: FR 46 411152424

Tel. (+33) 02 41 31 16 37 - Fax (+33) 02 41 31 16 32

corinne.tre@wanadoo.fr - <http://www.tr-equipement.com>

From/de: Corinne - Tel. direct/direct phone: (+33) 02.41.31.16.37

BON DE COMMANDE

A : B&T AG

DATE : vendredi 17 octobre 2014

Commande N° : BT171014A

[illegible]

CONDITIONS D'ACHATS - ACCUSE DE RECEPTION: le fournisseur doit impérativement accuser réception de la commande dans un délai de 8 jours à compter de l'émission de ladite commande. A défaut, la commande est réputée acceptée en ses termes par le fournisseur. **LIVRAISON:** toute livraison doit être accompagnée d'un bordereau de livraison rappelant le numéro de commande, la désignation des produits avec leurs références et les quantités livrées. A défaut, TR Equipement se réserve le droit de refuser la livraison. Les délais exprimés sur le bon de commande sont impératifs. **RETARD DE LIVRAISON:** en cas de non respect du délai contractuel, TR Equipement se réserve le droit de résilier tout ou partie de la commande par lettre recommandée. Par ailleurs, TR Equipement se réserve le droit de répercuter au fournisseur les pénalités que TR Equipement aurait à payer à son client final pour des retards imputables au fournisseur. **PAIEMENT:** dans ce cas, les factures seront réglées après déduction des factures de pénalités de retard.



TR-ÉQUIPEMENT

1 route de la Confluence - parc d'activités de Beuzon
49000 ECOUFLANT - FRANCE

RCS Angers: 411 152 424 – APE: 4690 Z - SIRET: 411 152 424 00031

Autorisation DGA: 81338 – OTAN: FAGM 1 - TVA/VAT: FR 46 411152424

Tel. (+33) 02 41 31 16 37 - Fax (+33) 02 41 31 16 32

corinne.tre@wanadoo.fr - <http://www.tr-equipement.com>

From/de: Corinne - Tel. direct/direct phone: (+33) 02.41.31.16.37

BON DE COMMANDE

A : B&T AG

DATE : vendredi 17 octobre 2014

Commande N° : BT171014B

[illegible]

CONDITIONS D'ACHATS - ACCUSE DE RECEPTION: le fournisseur doit impérativement accuser réception de la commande dans un délai de 8 jours à compter de l'émission de ladite commande. A défaut, la commande est réputée acceptée en ses termes par le fournisseur. **LIVRAISON :** toute livraison doit être accompagnée d'un bordereau de livraison rappelant le numéro de commande, la désignation des produits avec leurs références et les quantités livrées. A défaut, TR Equipement se réserve le droit de refuser la livraison. Les délais exprimés sur le bon de commande sont impératifs. **RETARD DE LIVRAISON :** en cas de non respect du délai contractuel, TR Equipement se réserve le droit de résilier tout ou partie de la commande par lettre recommandée. Par ailleurs, TR Equipement se réserve le droit de réputer au fournisseur les pénalités que TR Equipement aurait à payer à son client final pour des retards imputables au fournisseur. **PAIEMENT :** dans ce cas, les factures seront réglées après déduction des factures de pénalité de retard.

Bill addressed by B&T to TR Equipment (TR-11)

Buchhaltung

EINGANG 10. JAN. 2015				60'000.-			
EXTR		L/RS		AEK		↑ Betrag ↓	
SFR	US\$	€	SFR	US\$	€	SFR	US\$
						PC	Kasse



TR Equipment
Mme Corinne Sourty
1 route de la Confluence
49000 Ecoflant
France

Code: T
Client no.: 235
No. TVA: CHE-107.409.603 MWST

Tél. +33241311631
Fax +33241311632

Facture 21434024

Thun, 14.11.2014 / Karl Brügger

75'267

Date de livraison: 14.11.2014
Votre référence: Commande BT171014A
Export license no.: 7001081

Pos	Article No.	Quantité	Désignation	Prix de l'unité	Page 1/1 Total
1	BT-31010-TR	300 pièce	Barrel for Less Lethal Launcher TR-11, Cal. 40mm Sno; FR 14-5001 to FR 14-5300 (pre-assembled)	100.00	30'000.00
2	BT-31003-TR	300 pièce	Breachface for Less Lethal Launcher TR-11 (pre-assembled)	50.00	15'000.00
3	BT-31004-TR	300 pièce	Lower receiver for Less Lethal Launcher TR-11 (pre-assembled)	50.00	15'000.00
Total intermédiaire					60'000.00

Montant total EUR 60'000.00

Conditions de paiement: 60 jours net

Échéance: 13.01.2015 sans escompte 60'000.00 EUR

Mode d'expédition: EXW

Banking details	Currency	Address	Account	SWIFT No.	IBAN Code
UBS	EUR	3600 Thun / Switzerland	227-247329.69A	UBSWCHZH80A	CH68 0022 7227 2473 2869 A

Toutes les livraisons et services effectués aux termes et conditions générales de B&T SA.
Ceux-ci peuvent être trouvés à: http://www.bt-ag.ch/pdf/AGB_F_02.12.pdf ou vous pouvez les demander directement chez B&T.

The exporter of the products covered by this document (customs authorisation No. 8147) declares that, except where otherwise clearly indicated, these products are of SWITZERLAND preferential origin.

B&T AG, Thun, 14.11.2014

Karl Brügger

B & T AG | P.O. Box 174 | 3608 Thun • Switzerland | Fon +4133 334 67 00 | Fax +4133 334 67 01 | www.bt-ag.ch

Letter received on 24 February 2015 from Brugger & Thomet

This letter explains that the material is licensed and produced by TR Equipement and has limited capacity to fire lethal ammunition. It also explains that the material could be retrofitted to prevent the use of lethal ammunition.

Dear Mr. Debelle

I hereby confirm the receipt of your letter with the reference S/A/2014/GE/OC.28. B&T will assist the UN Security Council in any way possible.

General :

Just to be correct, **the launcher on your document is not a B&T product - but licensed and produced by TR Equipement (TRE) in France.** These products are marked and engraved with TR-11, LBD 40 (Lance Ball Defense 40mm) and the company logo of TR Equipement. Besides this, the color of the polymer parts of all “licensed” products is agreed to be gray in color for easier identification – and not black as we use for B&T produced versions. If you can get a better picture you will see the different markings. In this case, TRE bought parts from B&T and assembled these into less-lethal launchers in France for their customers. The requested volume was not justifying a full local CNC production in France, the prices per part would be much too high and the product far too expensive. Attached are the copies of the TRE purchase orders, the corresponding B&T Invoices for the parts, also the approved Swiss export licenses and Swiss customs declaration. The Invoice for the license-fee between TRE and B&T is not part of this request and therefore not shown. The export of the parts to France was conducted on November 2014.

The fact that those launchers were designated to the Ivory Coast was realized by B&T on February 18th when we get a copy of the UN request letter via TRE. In case we would have known the End-User at the time of the order, we would have required an EUC from the final country, a support letter from the French authorities to justify the need, and also a copy of the approved French export license. All of these documents would have been included in a different export application from B&T towards SECO.

Due to the Swiss regulations of SECO and the practice in handling the sales of weapon parts here in Switzerland, we as a exporter of parts need to provide an Import license of the country where we deliver the parts. A copy of this French Import license for parts is also attached. *B&T did not violated any Swiss export regulations nor did we violated any UN sanctions.* It is the responsibility of the French authorities to make sure the TRE products (or any other product imported from Switzerland) are sold or re-exported correctly respecting French law.

As a general information, B&T issued various production licenses for our products to about 10 countries in the world. The main reason is production capacity of our facility and price pressure here in Switzerland. All the issued licenses are based on Swiss law. For some countries we needed a dedicated technology transfer license from SECO, these were granted to B&T after the verification of the Swiss authorities.

Technical:

The GL06 was not designed to serve as an HE launcher but to serve as a Less Lethal launcher with this fail safe design function for several purposes. These are :

- To protect the user from serious injury or death if an HE round was mistakenly used.
- To make the launcher universal to fire any 40mm less lethal ammunition such as CS, CN, impact munitions and perhaps even signal flares.
- To make the launcher unusable as a HE launcher **after some few rounds have been fired**.

If an operator shoots HE rounds, the headspace between the receiver and barrel will separate from shot to shot. Depending on the used ammo, this separation will bring the firing pin out of headspace **after some rounds**, means it will may not strike the primer anymore. Another point is that the rifling of the GL06 launcher has twelve thin lanes and grooves in the barrel which will be destroyed. A typical HE launcher will have six land and grooves and uses the highest available alloy for the barrel. The GL06 barrel material is too soft for the use of HE rounds with metal band. The rifling will be destroyed rather quick.

We also have developed a version of the launcher that allows only B&T produced 40mm less lethal rounds to be used. Please see the attached drawing. This option was however never picked up by customers as many users no matter how much they like the safety and accuracy of our system they do not want to be bound by a single producer of munitions. They seem to prefer to have a greater choice 40 mm less lethal munition because of logistical considerations. The only stipulation with this system is that B&T less lethal ammunition must be used as the base of the ammunition is cut out which will breach to close. **The launchers parts supplied to TRE could be retrofitted in France rather quickly and easily. If required, B&T will be happy to help TRE to do this by providing technical advice and assistance.**

We would like to emphasize that B&T in no way violated any Swiss laws or any embargo of the UN as the attached documentation can verify.

Thank you for your cooperation in this matter I personally stand ready to answer any of your questions.

Please confirm the receipt of the message by a short email back to me.

Best regards

Karl Brügger

Letter received on 22 February 2015 from *TR Equipment*

Contrary to the explanation of B&T (the producer) the letter of *TR Equipment* explains that the materiel has no capacity to fire lethal ammunition.

Objet, lanceur 300 pcs / Côte d'Ivoire

Je prends acte ce jour de votre mail concernant la vente de 300 lanceurs sur la côte d'Ivoire.

Aujourd'hui par rapport à mon livre de police, la seule vente de 300 Lanceurs est attribué à la société française Rivoir à St Etienne, ayant toutes les autorisations pour les acheter sur notre territoire.

Concernant la vente après sur votre territoire la côte d'Ivoire, cela n'est pas ma responsabilité mais celui de cette société et en accord avec le MOD français.

Maintenant sur un plan technique pour vos experts, nos lanceurs sont montés chez nous et nous sommes aussi responsable de la vente de plus de 6 000 lanceurs pour la police et la gendarmerie française dans le but de la gestion démocratique des foules en accord avec le ministère de l'intérieur et de la défense classant le lanceur comme un produit à létalité réduite (Less lethal).

Notre lanceur est le seul à avoir 12 rayures dans le canon afin d'avoir une précision optimum avec des balles de défense de type caoutchouc, mousse ou plastique (coques ayant un contenant de type CS ou OC). **Il est impossible d'utiliser le lanceur avec une munition HE ou HEDP** ayant comme vous le savez un ring en laiton (brass) entraînant immédiatement la destruction du canon en alliage léger (déformation des rayures et impossible de toucher la target SANS RISQUES pour l'utilisateur). Comme vos experts le savent le 40x46 basse pression donc une vitesse de 80 m/s de moyenne sera trop faible pour envoyer un projectile HE ou HEDP dans nos lanceurs par la résistance énorme des 12 rayures sur le projectile et le non armement du projectile car une zone de sécurité est de 10 mètres avant amorçage du dispositif.

Notre lanceur est approuvé par les laboratoires de la police française comme un lanceur de balle de défense sous la référence LBD40.

Concernant la publication sur notre site internet, une erreur est intervenue entre ce lanceur et la version militaire MILKOR Je tiens à vous remercier de votre lecture de notre désignation, cela nous a permis de remettre le texte conforme

Je suis à votre disposition monsieur le secrétaire pour tous renseignements complémentaires.

Je vous prie d'agréer, monsieur les assurance de ma très haute considération.
cordialement

Thierry ROGER

Distributor of tactical equipment

Distributeur en produits tactiques

TR Equipement

1 route de la confluence

parc d'activités de Beuzon

49000 ECOUFLANT france

VAT: FR46 411 152 424

Tel company : 0033 (0) 2 41 31 16 31

Fax : 0033 (0) 2 41 31 16 32

Direct line : 0033 (0) 2 41 31 16 33

email : tr.equipement@orange.fr

www.tr-equipement.com

Letter received on 25 February 2015 from *Rivolier SAS*

Contrary to the explanation of B&T (the producer) the letter of TR Equipment explains that
the materiel has no capacity to fire lethal ammunition.



UNITED NATIONS - NATIONS UNIES

M. Raymond DEBELLE

Coordonnateur

Groupe d'experts sur la Côte d'Ivoire prorogé par la résolution 2153(2014) du Conseil de Sécurité

M. Kiho CHA

Secrétaire du comité créé par la résolution 1572(2004) du Conseil de sécurité concernant la Côte d'Ivoire

Saint Just Saint Rambert, le 25 Février 2015

Référence : S/AC.45/2015/GE/OC.25

Objet : Lanceurs B&T de munition 40mm non létales

Monsieur le Coordonnateur,
Monsieur le Secrétaire,

Pour faire suite à votre télécopie 18 Février 2015 nous sommes en mesure de vous confirmer les points suivants :

-les lanceurs GL-06 et LL-06 sont strictement identiques hormis le coloris. Vous trouverez en pièce jointe la confirmation de notre fournisseur TR-EQUIPEMENT sur ce point,

-il est de notre compréhension, en nous basant sur ce que nous a indiqué notre fournisseur, que ces lanceurs ne sont pas adaptés aux tirs de munitions létales.

Le nombre des rayures (12), leur pas et la construction de ce lanceur fait que même s'il est possible de chamberer une munition HE, le projectile ne pourrait prendre suffisamment de vitesse pour s'armer.

-nous avons toujours considéré dans nos discussions avec les autorités ivoiriennes qu'il s'agissait de lanceurs destinés à l'usage exclusif de munitions non-létales destiné au maintien de l'ordre.

-le choix de ce lanceur trouve son origine dans le fait que c'est le modèle utilisé par la Police et la Gendarmerie Françaises pour le tir de munition à balle mousse et que le client souhaitait le même modèle que les forces de police françaises.

-nous avons livrés des modèles GL-06 car c'est ce que le fournisseur, TR-EQUIPEMENT, nous a livré. La version en coloris jaune ayant été réalisée à la demande des autorités françaises, la version en fabrication courante est de couleur grise.

1/3



-à aucun moment les autorités ivoiriennes dans le cadre de cette commande n'ont demandées à disposer d'un lanceur apte à projeter des munitions létales, ni à remplacer un modèle par un autre,

-les autorités ivoiriennes ne nous ont pas demandés de munitions 40mm létales,

-la société TR-EQUIPEMENT est le distributeur officiel de la marque B&T en France. Notre société étant localisée en France nous sommes tournés vers TR-EQUIPEMENT pour nous fournir les lanceurs,

Espérant avoir répondu à vos interrogations, nous vous prions de croire, Monsieur le Coordonnateur, Monsieur le Secrétaire, en l'assurance de nos sentiments dévoués.

P/O

M. Arnaud Van Robais

Fabien DENIS

Directeur Général Adjoint

A handwritten signature in blue ink, appearing to be "F. Denis", written over the printed name and title.

2/3

Elements illustrating the capacity of the materiel to be used to fire lethal ammunition

Manuel technique de la société B&T se rapportant au lanceur GL-06

(Page 3): « Due to its design and strength of materials, the launcher works **with all kind** of 40 x 46 mm ammunitions ».

(Page 6): « The GL-06 is designed for use with LL munitions but **strong enough to withstand the pressure of a HE grenade** » - (HE: High Explosive. Warhead grenades, working at high pressure level).

Catalogue en ligne de la société B&T

<http://www.bt-ag.ch/assets/uploads/downloads/13/GL-06%2040mm%20Launcher%20System.pdf>

Peacekeeping or **war** making the **GL-06** will deliver the power accurately and reliably when and where it is needed.

The B&T GL-06 is the world's most versatile standalone 40mm launcher which is ideal for both less lethal and **combat applications**.

The 40mm cartridge is one of the most universal and flexible munitions available to modern law enforcement and **military forces** worldwide. The depth of the 40mm munitions family range from less lethal impact, crowd control, gas munitions for law enforcement and peacekeeping missions to illuminations **and fragmentation round for combat operations**.

B&T kit to prevent TR-11 from firing lethal ammunition

Comment of the producer: B&T is also able to produce a 42x48mm barrel fitting the TR-11 launcher sold by TRE. All has to be done is to remove the barrel (by pressing out the pin) and to replace the 40mm barrel with the new 42x48mm barrel. This work would take 3 minutes per launcher for a trained armorer.

Annex 20

Incorrect information provided by Côte d'Ivoire to the Committee

SUMMARISING TABLE OF MATERIALS AND EQUIPMENT SUBJECT TO PRIOR NOTIFICATION

SUPPLIER: BSD AFRIQUE

No.	Description	Qty	Supplier/Manufacturer	Place of Storage
1	Cartridges 7.62x39 mm for AK 47	525,000	BSD AFRIQUE	Major State of the Armies (Plateau)
2	Cartridges 9mm for Assault Pistol	125,000	BSD AFRIQUE	Major State of the Armies (Plateau)
3	Magazine for AK 47	15,000	BSD AFRIQUE	Major State of the Armies (Plateau)
4	AK 47 Assault Rifle	3,000	BSD AFRIQUE	Major State of the Armies (Plateau)
5	9mm automatic pistol	1,500	BSD AFRIQUE	Major State of the Armies (Plateau)

Exhibit 12
10-1



TABEAU RECAPITULATIF INFORMATIONS
HELICOPTERES MI-8 et MI-17

<u>DESIGNATION</u>	<u>Qté</u>	<u>UTILISATEUR FINAL</u>	<u>FOURNISSEURS ET/OU FABRICANTS</u>	<u>PERIODE ESTIMATIVE DE LIVRAISON</u>	<u>LIEU D'ENTREPOSAGE</u>
<u>Hélicoptère MI-8</u>	1	- Forces Républicaines de Côte d'Ivoire (FRCI) - Gendarmerie Nationale	BSD Afrique	06 à 10 mois	GATL (Groupeement Aérien de Transport et de Liaison)
<u>Hélicoptère MI-17</u>	1	- Forces Républicaines de Côte d'Ivoire (FRCI) - Gendarmerie Nationale	BSD Afrique	06 à 10 mois	GATL (Groupeement Aérien de Transport et de Liaison)



PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

CONSEIL NATIONAL DE SECURITE

Le Conseiller Spécial,
Secrétaire



République de Côte d'Ivoire
Union-Discipline-Travail



Abidjan, le 01 Août 2014

N/Réf.: 106/ CNS/Sec-ARD/km

A

Monsieur le Directeur Général
de BSD Afrique.

ABIDJAN

Objet : Notification de la réponse
favorable du Comité 1572 du
Conseil de Sécurité des Nations Unies.

Monsieur le Directeur Général,

J'ai l'honneur de vous transmettre, la réponse favorable du Comité 1572 du Conseil de Sécurité des Nations Unies, relative aux matériels et équipements militaires destinés aux Forces de défense et de sécurité

A cet effet, je vous saurai gré de bien vouloir nous communiquer la date et le mode de livraison de ces matériels et équipements conformément au tableau ci-joint.

Je vous prie d'agréer, **Monsieur le Directeur Général**, l'expression de ma considération distinguée.



Alain Richard DONWAHI

Pj : - Copie de la réponse favorable du Comité 1572 du Conseil de Sécurité des Nations Unies.
- Tableau récapitulatif des matériels et équipements.

Israel Weapon Industries (IWI)

Bialik BLV, P.O. Box 63

Ramat Hasharon 47100

ISRAEL

Tel.: +972-3-7606001, Fax: +972-3-7606002

Company Number: 513582585

VAT Number: 513582585

Withheld Tax File: 939535084



PL1500033

To:

Presidence De La Republique
01 Place de la Republique Abidjan 01 c
d'Ivoire

IVORY COAST

Sending Warehouse: 504, D
MAIN PRODUCTS & PARTS
WAREHOUSE

PACKING LIST

071 TLV 24804091		Shipper's Name and Address		Shipper's Account Number		Not Negotiable	
		ISRAEL WEAPON INDUSTRIES (IWI) LTD.				Air Wa	
		BIALIK BLV				Issued by	
		POB 63					
		RAMAT HASHARON 47100					
		ISRAEL				Copies 1, 2	
Consignee's Name and Address		Consignee's Account Number				It is agreed (except as HEREOF, OTHER CARRIER, SHIPPER, STOPPING, DRAWN, increase, charge)	
*) CNS-CONSEIL NATIONAL DE SECURITE							
BUREAU DE LA PRESIDENCE DE LA							
REPUBLIQUE							
REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE							
Issuing Carrier's Agent Name and City		Account No				Accounting	
F.C. (FLYING CARGO) INT'L TRANSPORTATION LTD		3747117				**CI	
MAMAN BLDG. SUITE 807						Airl	
F.C. (FLYING CARGO) INT'L TRANSPORTATION LTD							
Agent's IATA Code		Airport of Departure (Addr. of First Carrier) and Requested Routing					
3747117							
To	By First Carrier	Routing and Destination	To	By	To	By	Current
ADD	ETHIOPIAN AIRLINES		ABJ	ET			USD
Airport of Destination		Flight No				Am	
ABIDJAN		ET415/29.01.15		ET927/31.01.15			
Handling Information		REPUBLIC PLACE DE					
ATTN MR. KOKO DIABY CHEICK		ABIDJAN 01 COTE DLVO					
CEL: 08 72 60 03		ATTN:MR KOKO DIABY H					
TEL: 21 24 29 11 / 20 32 80 77		CHEICKDK@YAHOO.FR					
No. of Pieces RCP	Gross Weight	Kg lb	Rate Class	Chargeable Weight	Rate	Charge	
			Commodity Item No				
4	330.0k			330.00	7.35		

Ethiopian Airlines

Air Cargo Manifest Date Prepared: 05 FEB 15

20:34 I.C.A.O Annex 9 Appendix 3 Page: 1 Prepared by: DAGMAWITE

Owner or operator: Ethiopian Airlines
 Registration: ETAMT
 Point of Loading: ADD Flight No./ Date: ET0927 05-FEB-2015 Point of Unloading: ABJ
 STD: 09:00

AIR WAYBILL	PIECES	WEIGHT	NATURE OF GOODS	OPERATOR	P	OFFICIAL USE
BULK						
071-24804091	04	330.00	JERICHO PISTOLS	TLV-ABJ	ETH-ADD	VUN
TOTAL:	04	330.00	TOTAL No. OF AWB's		1	

Additional information illustrating the discrepancies in the proof of address

Name of the company precised by Ivoirian authorities	Reference
BSD-Afrique 39 rue de la Villeneuve France Il n'est pas faite mention de la ville.	S/AC.45/2014/NOTE.58 (17 octobre 2014). Notification relative à l'acquisition de deux hélicoptères de transport (1 x MI-8 – 1 x MI17).
ESDT-BSD 39 rue de la Villeneuve France Il n'est pas faite mention de la ville.	S/AC.45/2014/NOTE.44 (28 juillet 2014) 3.000 fusils d'assaut AK47 15.000 chargeurs pour AK47 1.500 pistolets 9mm (sans précision de marque) 525.000 munitions 7.62x39mm 125.000 munitions 9mm

An Internet search helps to access the constitutive act of the company BSD-Afrique Ltd (registered) with the tribunal of commerce of Abidjan.

However, it appears that the registration number (CI-ABJ-2014-B-1066) seen on these documents has been assigned to another company.

<http://business.abidjan.net/AL/a/39177.asp>

BSD AFRIQUE Ltd

Société

AVIS DE CONSTITUTION DE SOCIETE

Catégorie

de parution jeudi 12 juin 2014

Date

CONSTITUTION DE SOCIETE

Par acte SSP. Vol. 01 F° 82, Enregistré à Abidjan le 13/02/2014, déposé le 06/02/2014 au greffe du Tribunal du Commerce sous le n° 1267, Bord. 1267/18, il a été constitué une SARL dénommée

"BSD AFRIQUE Ltd"

Au capital de 1 000 000 F CFA,

Inscrite au RCCM du Tribunal du Commerce sous le n° CI-ABJ-2014-B-1066, dont le siège est à Abidjan Cocody Danga, Rue Jaspin^{é\}, 01 BP 3337 Abidjan 01, ayant pour :

Objet : le Projet Agricole, Travaux de construction et de réhabilitation de Bâtiment (tout corps d'état), Commerce Général.

Annonce légales N° 39177

Same PO Box for Horsforth T Ltd and BSD-Afrique

Horsforth Trade Ltd	BSD-Afrique
Abidjan Plateau Immeuble Amiral 01 BP 3337	Abidjan Cocody Danga Rue Jaspin 01 BP 3337

^{é\} Aucune rue Jaspin n'existe sur Abidjan.

Mission statement of the companies

The Group notes similarities in the mission statements of the companies Horsforth T Ltd, BSD-Afrique.

Société	Raison sociale
BSD-Afrique-Ltd Référence : http://business.abidjan.net/AL/a/39177.asp	Projet Agricole, <i>Travaux de construction et de réhabilitation de Bâtiment (tout corps d'état)</i> , Commerce Général
Horsforth T Ltd Référence : S/2014/266 – Annex 2	Commerce général international, <i>Travaux de construction et de réhabilitation de Bâtiment (tout corps d'état)</i> , travaux de construction de routes et d'ouvrage d'art, expertise et promotion immobilière, fourniture d'équipement divers, Gestion de projets (transport, pétrole, communication).

1. Website I.P. address

2. Mr. Chekroun registered the web site BSDAfrique.com in Israel on 19 May 2014.

<http://www.who.is/whois/bsdafrique.com/>

Domain Name: **BSDAFRIQUE.COM**
Registrar URL: <http://www.godaddy.com>
Registrant Name: **Daniel Chekroun**
Registrant Organization: ORDAN S.A.
Name Server: NS24.HOSTANDFOUND.COM
Name Server: CP8.WEE.CO.IL
DNSSEC: unsigned

Coulibaly Naguin

De: DG BSD Afrique <dg@bsdafrique.com>
Envoyé: jeudi 26 juin 2014 11:53
À: Coulibaly Naguin
Cc: Mamadou KONE; Alain Richard Donwahi
Objet: Les expéditions...

Cher M. Coulibaly

Suite à votre conversation avec M. K. Mamadou et en coordination avec M. Allen Donwahi Je tiens à vous informer

que toutes les expéditions qui arrivent en Côte-d'Ivoire associé ou bon de commande numéro 0000126 date 21.06.13

de la société Horsforth rejoindre Abidjan sous le nom de BSD AFRIQUE LTD. (société sœur a Horsforth T. Ltd.).

Je vous prie de bien vouloir obtenir les certificat d'exemption de droits de douane au nom de BSD AFRIQUE Ltd.

Je vous remercie d'avance pour votre prompt attention à notre demande.

Meilleures salutations,

Dan



February 22, 2015

To:
Mr. Raymon Debelle, Coordinator
Group of Experts on Cote d'Ivoire
United Nations

by Fax: 212-963-1300

Dear Sir,

Re: your letter REF. S/AC.45/2015/GE/OC.19

Pursuant to your letter as mentioned above, I would like to answer you on behalf of Israel Weapon Industries (I.W.I) Ltd. ("IWI") as follows:

1. We are not in contact with the company BSD-Afrique Ltd. and/or with its stakeholders (however, the money for the transaction detailed in section 4 below was received in IWI's bank account from the bank account of BSD-Afrique Ltd.).
2. We don't have any business relations with the company Horsforth Ltd. other than as described in my letter to you dated December 16, 2013.
3. We don't have any business relations with Mr. Daniel Chekroun other than as described in my letter to you dated December 16, 2013.
4. Mr. Alain-Richard Donwahi from the National Security Council of the Republic of Cote d'Ivoire signed the purchase order for 1,500 pistols for the National Security Council of Cote d'Ivoire and the End User Certificate.

The 1,500 pistols were delivered to the National Security Council of Cote d'Ivoire by Ethiopian Airlines in 8 shipments commencing from January 29, 2015 and ending on February 16, 2015.

Attached as Exhibit A the purchase order signed by Mr. Alain-Richard Donwahi

Attached as Exhibit B the export license from the Israeli Ministry of Defense

Attached as Exhibit C the End User Certificate signed by Mr. Alain-Richard Donwahi (including certain documents received together with the End User Certificate and translations)

Attached as Exhibit D IWI's invoice

5. Yes. The transaction for the 1,500 pistols related to the deposit mentioned in point 4 to my letter.

Sincerely,

A handwritten signature in blue ink, appearing to be 'Uri Amit'.

Uri Amit, President
Israel Weapon Industries (I.W.I) Ltd.



Israel Weapon Industries (IWI) Ltd. | P.O. Box 63, Ramat Hasharon 4710001 Israel
T. +972-3-7606000 | F. +972-3-7606001 | www.iwi.net | info@iwi.net

EXHIBIT "C"

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
CONSEIL NATIONAL DE SECURITE
LE CONSEILLER SPECIAL,
SECRETAIRE



République de Côte d'Ivoire
Union-Discipline-Travail

N/Réf.: 114-2014-CNS/Sec-ARD/km

Abidjan, le 16 août 2014

CERTIFICAT D'UTILISATEUR FINAL

1. Utilisateur final des biens: La Gendarmerie Nationale de Côte d'Ivoire.
2. Adresse de l'utilisateur final: Place de la République, Plateau, Abidjan 01, Côte d'Ivoire.
3. Description des biens:

Description	Quantité
Pistolet Automatique 9X9 mm - Jéricho PSL	1.500 unités

4. Le Secrétaire du Conseil National de Sécurité de la République de la Côte d'Ivoire certifie que:
 - A. La Gendarmerie Nationale est l'utilisatrice finale des biens spécifiés dans ce certificat.
 - B. Les biens spécifiés dans ce certificat seront utilisés afin de garantir la sécurité publique et l'application de la loi par la Gendarmerie Nationale de la Côte d'Ivoire. Ils seront utilisés uniquement sur le territoire de la Côte d'Ivoire.
 - C. Nous nous engageons à ne pas vendre, livrer ou transférer à un tiers (à l'exception du fournisseur israélien) sous aucune condition que ce soit, avec ou sans contrepartie, temporairement ou définitivement, les articles / produits énumérés ci-dessous, tels quels ou intégrés à un autre système ou une partie de celui-ci, y compris tout le matériel annexe et / ou pièces de rechange livrées dans le cadre du service après-vente, la documentation et les manuels d'exploitation, sans l'autorisation écrite préalable du gouvernement d'Israël.
 - D. Le Secrétaire du Conseil National de Sécurité de la République de la Côte d'Ivoire déclare que les faits contenus dans ce certificat sont exacts et corrects.
5. Suite à la réception des biens spécifiés dans ce certificat par la Gendarmerie Nationale, le Secrétaire du Conseil National de Sécurité de la République de la Côte d'Ivoire délivrera un certificat de confirmation.

Nom du signataire autorisé:

Alain-Richard DONWARI

Conseiller Spécial, Secrétaire du Conseil
National de Sécurité
Présidence de la République de Côte d'Ivoire

Signature: 

Date: 16 Septembre 2014

EXHIBIT "D"

Israel Weapon Industries (IWI) Ltd.
 Bialik BLV, P.O. Box 63
 Ramat Hasharon 47100
 ISRAEL
 Tel.: +972-3-7606001, Fax: +972-3-7606000
 Company Number: 513582585
 VAT Number: 513582585
 Withheld Tax File: 939535084

**NOTIFAY**

AMITA - Agence
 international
 de transit et
 manutention
 PB 1856 Abidjan 18
 Côte d'Ivoire

CONSIGNEE

CNS - Conseil National de
 Sécurité
 Bureau de la Présidence de la
 République
 République de Côte d'Ivoire
 Address
 République Place de la
 Plateau Abidjan 01 Côte
 d'Ivoire
 IVORY COAST

Invoice Date: 12/23/14

Attn: Mr koko diaby heik
 Tel: 21242911 \ 20328077

Invoice PI14000721 – Original

Ln	Part Number	Part Description	Quantity	Unit Price	Total Price
1	046781008	JERICO PSL 9x19	1,500.00 Psc	US Dollars 1,500.00	1,500.00
2	006211800	MAGAZINE 9x19; 16rds.	4,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
3	006211920	BRUSH, NYLON	1,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
4	006211925	BRUSH, BRASS	1,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
5	006211921	CLEANING ROD	1,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
6	006219530	JERICO, CARRYING CASE	1,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
7	08011080300	JERICO P MODELS, OPERATOR MANUAL, EN	1,500.00 Psc	US Dollars 0.00	Include
				TOTAL	
				Advance	US Dollars 1,500.00
				Paid	US Dollars 0.00
				Total to	US Dollars 1,500.00

Pay by: 12/23/14
 Order: CO13000305

2015/10/13

Israel Weapon Industries (IWI) Ltd.

Bialik BLV, P.O. Box 63

Ramat Hasharon 47100

ISRAEL

Tel.: +972-3-7606001 Fax: +972-3-7606000

Company Number: 513582585

VAT Number: 513582585

Withheld Tax File: 939535084



SR GROUP MEMBER

URL: www.iwi.netE-mail: info@iwi.net

Your Order: 022/1013

be Paid

PLEASE EFFECT PAYMENT TO:

ISRAEL WEAPON INDUSTRIES (IWI) LTD

BANK LEUMI LEISRAEL

BRANCH NO: 800

HERZEL 19, TEL AVIV- ISRAEL

ACCOUNT NO: 22400/72

SWIFT: LUMIILITXXX

IBAN: IL690108000000002240072

Tirza Shten

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
.....
CONSEIL NATIONAL DE SECURITE
.....
**Le Conseiller Spécial,
Secrétaire**
.....



République de Côte d'Ivoire
Union-Discipline-Travail
.....

Abidjan, le 10 février 2015

N/Réf. : 005-2015/CNS/Sec-ARD/AKF

A

**Monsieur le Ministre d'Etat,
Ministre des Affaires Etrangères.**

ABIDJAN

Objet : Informations complémentaires
aux commandes d'armes.

Monsieur le Ministre d'Etat,

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que, j'ai reçu de notre représentant permanent auprès des Nations Unies, une correspondance référencée S/AC.45/2015/GE/OC.17 du 28 janvier 2015, du Coordonnateur du Groupe d'experts sur la Côte d'Ivoire (résolution 2153 (2004) du Conseil de sécurité des Nations Unies), qui souhaite obtenir des informations complémentaires sur l'armement létal, non létal et des munitions ayant fait l'objet de demande par les autorités ivoiriennes.

En réponse, je vous prie de trouver ci-joint, un tableau contenant les informations complémentaires demandées.

Je vous en souhaite bonne réception et vous prie d'agréer, **Monsieur le Ministre d'Etat**, l'expression de ma haute considération.


Ham Richard DONWAH

Améliation:
Ministre, Directeur de Cabinet du Président de la République

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

Union-Discipline-Travail

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

Union-Discipline-Travail

PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE

CONSEIL NATIONAL DE SÉCURITÉ

Le Conseiller Spécial,
Secrétaire

TABLEAU DE REPONSES AUX PREOCCUPATIONS DU GROUPE D'EXPERTS
DES NATIONS UNIES SUR LA CÔTE D'IVOIRE

N°	PREOCCUPATIONS DU GROUPE D'EXPERTS SUR LA CÔTE D'IVOIRE	REPONSES DU CONSEIL NATIONAL DE SECURITE
01	Le Groupe demande de préciser la marque et le modèle de 1500 pistolets 9 mm renseignés sur la N.663/MNU/DPR/OB/aa (23 juillet 2014 et se rapportant à la commande auprès de la société BSD-Afrique.	Marque : JERICO Modèle : PSL
02	Le Groupe demande la raison pour laquelle le fournisseur est désigné sur la N°663/MNU/DPR/OB/aa, sur les appellations BSD-Afrique et ESDT-BSD et le cas échéant de préciser la nature du lien entre ces deux sociétés.	- L'appellation ESDT-BSD, est une retranscription erronée de notre Représentation Permanente auprès des Nations Unies car BSD-Afrique et ESDT sont deux sociétés différentes n'ayant aucun lien entre elles.
03	Le Groupe demande à disposer de la copie des bons de commande adressés par les autorités ivoiriennes aux sociétés ESDT et BSD-Afrique ainsi que la copie du certificat d'utilisateur final se rapportant à chacune des commandes. Si tout ou partie de ces armes et munitions ont été réceptionnés par les autorités Ivoiriennes, le groupe demande tel que précisé dans le paragraphe 10 de la résolution 2153, à pouvoir inspecter ces armes et munitions, notamment afin de s'assurer que les armes ont été marquées et portées dans le registre adéquat. Le Groupe demande également à disposer des déclarations des douanes relatives à chaque livraison.	- Copies des bons de commande jointes en annexe (le bon de commande de BSD AFRIQUE LTD a été délivré initialement au profit de HORSFORTH LTD. Le fournisseur a signalé par courriel joint que les équipements parviendraient par le biais de la société sœur de HORSFORTH dénommée BSD AFRIQUE). - Copies du certificat d'utilisateur final joint en annexe. - 1ère Livraison de 200 pistolets le 05/02/2015 et entreposés provisoirement à la Direction Générale de la Police Nationale. - 2ème livraison de 1000 pistolets le 12/02/2015 entreposés à l'état-major général des FRCI. - Ces armes peuvent être inspectées par le Groupe d'experts. - Les déclarations de douanes seront disponibles après réception de tous les matériels, c'est à dire après le 17 février 2015.

15-03521

180/242

	Si ce matériel n'a pas encore été réceptionné par les autorités ivoiriennes, le groupe demande tel que précisé dans le paragraphe 7 de la 2153, à disposer de la date ou période à laquelle la livraison est planifiée ainsi que les références du transporteur.	- Période planifiée, dernière semaine de février 2015. - Références transporteur : ETHIOPIAN AIRLINES
04	Le Groupe demande également à disposer des références complètes de la société BSD-Afrique désignée sur la note de la mission permanente de la République de Côte d'Ivoire des Nations Unies 663/MNU/DPR/OB/aa (23 juillet 2014 et N.957/MANU/DPR/OB (15 octobre 2014). Les références demandées consistent en l'adresse complète de la société, le nom de son directeur et /ou la personne ayant traité ce dossier.	- « BSD-AFRIQUE Ltd », société à Responsabilité limitée, Siège social : Abidjan Cocody Danga, Rue JASMIN, 01 BP 3337 Abidjan 01, Tél : +225 20 33 11 01 / Fax : +225 20 33 19 19. - Directeur: Monsieur CHKROUN DANIEL
05	En référence à la notification N.957/DPR/OB(15 Octobre 2014) adressée au comité et qui se rapporte à l'acquisition de 2 hélicoptères de transport (1xMI-8, 1xMI-17), le groupe demande, tel que précisé dans le paragraphe 7 de la résolution 2153, à disposer de la date ou période à laquelle la livraison est planifiée ainsi que les références du transporteur. Le Groupe demande à disposer de la copie de la commande adressée par les autorités ivoiriennes à la société BSD-Afrique, ainsi que la copie du certificat d'utilisateur final se rapportant à cette commande.	- Période de livraison : Courant MAI 2015. - Transporteur pas encore connu. - Copie du certificat d'utilisateur final joint en annexe.

MO

DECLARATION ☒ DE CONSTITUTION DE PERSONNE MORALE
☐ D'OUVERTURE D'UN ETABLISSEMENT SECONDAIRE
☐ D'OUVERTURE d'une SUCCURSALE d'une personne morale ETRANGERE

RENSEIGNEMENTS RELATIFS A LA PERSONNE MORALE

1 DENOMINATION : **BSD AFRIQUE LTD** ENSEIGNE : SIGLE :
 2 NOM COMMERCIAL :
 3 ADRESSE DU SIEGE : **01 BP 3337 ABJ 01, ABIDJAN COCODY DANGA, RUE JASPIN**
 4 DUREE DE VIE : **99 ANS A COMPTER DE SON IMMATRICULATION AU RCCM** N°RCCM du siège : **CI - ABJ - 2014 - B - 10669**
 5 FORME JURIDIQUE : **S.A.R.L.** DONT EN NATURE : **0 FCFA**
 CAPITAL SOCIAL : **1 000 000 FCFA** DONT NUMERAIRES : **1 000 000 FCFA**

RENSEIGNEMENTS RELATIFS A L'ACTIVITE ET AUX ETABLISSEMENTS

6 ACTIVITES PRINCIPALES (Préciser) :
La Société a pour objet en République de Côte d'Ivoire et à l'étranger :
Projet agricole
 7 Date de début : **20/05/2014** Nombre de salariés : **0**

8 PRINCIPAL ETABLISSEMENT OU SUCCURSALE :
 9 Adresse : **01 BP 3337 ABJ 01, ABIDJAN COCODY DANGA, RUE JASPIN**
 10 Origine : ☒ Creation ☐ Achat ☐ Apport ☐ Prise en location gérance - Autre (Préciser) :
 11 Précédent exploitant :
 Nom/Dénomination : Adresse :
 12 N°RCCM :
 13 Loueur de fonds :
 Nom/Dénomination : Adresse :
 14 ETABLISSEMENT SECONDAIRE : Autre que celui créé ☒ Non ☐ Oui (Préciser) :
 Adresse : Activité :

ASSOCIES TENUS INDEFINIMENT ET PERSONNELLEMENT

15 (*) La totalité des renseignements relatifs à ces associés doit impérativement figurer sur le formulaire MO bis annexe

RÉSUMÉ DES INFORMATIONS

NOM	PRENOMS	DATE ET LIEU DE NAISSANCE	ADRESSE

RENSEIGNEMENTS RELATIFS AUX DIRIGEANTS

16 (*) Concerner les gérants, Administrateurs ou associés ayant le pouvoir d'engager la personne
 (**) Les renseignements ne pouvant figurer ci-dessous doivent IMPÉRATIVEMENT être reportés sur le formulaire MO bis annexe

NOM ET PRENOMS	DATE ET LIEU DE NAISSANCE	ADRESSE	FONCTION(**)
M. CHKROUN DANIEL	14/04/1965 à NAHARIYA		Gérant

COMMISSAIRES AUX COMPTES

NOM ET PRENOMS	DATE ET LIEU DE NAISSANCE	ADRESSE	FONCTION(**)

17 LE SOUSSIGNE (préciser si mandataire) :
 demande à ce que la présente constitue ☒ DEMANDE D'IMMATRICULATION au RCCM
 La conformité de la déclaration avec les pièces justificatives en application de l'acte uniforme sur
 le droit commercial général a été vérifiée par le greffier en chef soussigné qui a procédé
 à l'inscription le **20/05/2014** sous le NUMERO **CI - ABJ - 2014 - B - 10669**
 Le Greffier en chef

Fait à ABIDJAN
 le 20/05/2014
 Signature

08:54:55

EDIA - BI Baly Apollinaire
 ADMINISTRATEUR DES SERVICES JURIDIQUES
 Président de l'Ordre du Mérite Ivoirien

ATTENTION: Seule la copie originale portant le cachet sec de sécurité est authentique et valable

SUITE DES ACTIVITES

- Travaux de construction et de réhabilitation de bâtiments (tout corps d'état)
- Commerce général
- Travaux de construction de routes et d'ouvrages d'art
- Expertise et promotion immobilière
- Communication sous toutes ses formes
- Fourniture d'équipements divers
- Gestion des projets- infrastructures (Transport, Pétrole, Communication)





M0 BIS

INTERCALAIRE COMPLEMENTAIRE AU FORMULAIRE M0 (*)



* Cette intercalaire doit IMPERATIVEMENT être annexée au formulaire M0 lorsque les rubriques 15 et 16 de ce formulaire n'ont pu être entièrement renseignées

15 ASSOCIES TENUS INDEFINIMENT ET PERSONNELLEMENT

INSCRIRE CI-DESSOUS LES NOM, PRENOMS, DOMICILE PERSONNEL, DATE ET LIEU DE NAISSANCE, NATIONALITE, DATE ET LIEU DU OU DES MARIAGES, REGIME MATRIMONIAL, CLAUSES RESTRICTIVES OPPOSABLES AUX TIERS, SEPARATIONS DE BIENS, DE TOUS LES ASSOCIES TENUS INDEFINIMENT ET PERSONNELLEMENT DES DETTES SOCIALES

16 RENSEIGNEMENTS RELATIFS AUX DIRIGEANTS

(*) Concerne les Gérants, administrateur ou associés pouvant engager la personne morale.
INSCRIRE CI-DESSOUS LES NOM, PRENOMS, DATE ET LIEU DE NAISSANCE, ADRESSE, QUALITE (Préciser Gérant, PDG, PCA, Administrateur ou associé) CONCERNES ET QUI N'ONT PU ETRE INSCRITS SUR LE FORMULAIRE M0 EN RUBRIQUE 14

1- Mr M. CHKROUN DANIEL né(e) le 14/04/1959 à NAHARIYA ayant pour adresse 01 BP 3337 ABJ 01 est Gérant



EDIA - BI Baly Apollinaire
ADMINISTRATEUR DES GREFFES ET PARQUETS
OFFICIER DE L'ORDRE NATIONAL



La conformité de la déclaration avec les pièces justificatives en application de l'acte uniforme sur le droit commercial général a été vérifiée par le greffier en chef soussigné qui a procédé

à l'inscription le **20/05/2014** sous le NUMERO **CI - ABJ - 2014 - B - 10669**

Le Greffier en chef

EDIA - BI Baly Apollinaire
ADMINISTRATEUR DES GREFFES ET PARQUETS
OFFICIER DE L'ORDRE NATIONAL

Fait à ABIDJAN
le 20/05/2014
Signature

08:56:33

ATTENTION: Seuls la copie originale portant le cachet sec de sécurité est authentique et valable

L'AN DEUX MILLE QUATORZE
LE QUATORZE AVRIL

JE SOUSSIGNE Maître ASKET Bogui N'Guessan Siméon, Notaire à ABIDJAN
(République de Côte d'Ivoire) soussigné,

Chargé de la Déclaration Notariée de Souscription et Versement de la Société A Responsabilité Limitée Unipersonnelle, constituée par acte sous seing privé, en date du six février deux mille quatorze, enregistré à ABIDJAN-PLATEAU, le treize février deux mille quatorze, Registre S.S.P, Volume 01 Folio 82, numéro 1267 Bordereau 1267/18 dont les caractéristiques sont les suivantes:

FORME :

SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE UNIPERSONNELLE, régie notamment :

a) par le traité de l'ORGANISATION POUR L'HARMONISATION EN AFRIQUE DU DROIT DES AFFAIRES (OHADA), par tous textes législatifs ou réglementaires en vigueur en COTE D'IVOIRE, et non contraire à l'ACTE UNIFORME relatif au droit des sociétés commerciales et du Groupement d'intérêt économique prévu par ledit Traité ;

b) et par les Statuts.

DENOMINATION:

« BSD AFRIQUE Ltd ».

OBJET :

La société a pour objet, directement et indirectement, et plus particulièrement en République de COTE D'IVOIRE :

- ❖ Projets Agricole ;
- ❖ Travaux de construction et de réhabilitation de Bâtiments (Tout corps d'état) ;
- ❖ Commerce générale ;
- ❖ Travaux de construction de routes et d'ouvrage d'art ;
- ❖ Expertise et Promotion immobilière ;
- ❖ Communication sous toutes ses formes ;
- ❖ Fourniture d'équipements divers ;
- ❖ Gestion des projets-Infrastructures (Transport, Pétrole, Communication...)
- ❖ La prise de participation dans toutes opérations pouvant se rattacher directement ou indirectement à l'objet social ou susceptibles d'en favoriser la réalisation ou le développement.
- ❖ Et encore à toutes Entreprises ou Sociétés Ivoiriennes ou Etrangères créées ayant un objet similaire ou connexe.

SIEGE SOCIAL: ABIDJAN-COCODY, Danga, Rue JASPIN.

ADRESSE POSTALE : 01 Boite Postale 3337 Abidjan 01.

DUREE : QUATRE VINGT DIX NEUF (99) ans à compter de la date d'immatriculation au Registre du Commerce et du Crédit mobilier de d'Abidjan.

CAPITAL SOCIAL : UN MILLION DE FRANCS CFA (1.000.000 F CFA), divisé en CENT (100) parts sociales de DIX MILLE FRANCS CFA (10.000 F CFA) chacune, numérotées de 1 à 100, à souscrire en numéraire, et à libérer intégralement lors de la souscription.



TIMBRE FISCAL

C01827321

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

ADMINISTRATION DE LA SOCIETE : par un gérant statuaire**VERSEMENT DES FONDS** : Les fonds provenant de la souscription ont été déposés sur le compte de la société.**VU** :

1°) L'article 314 de l'Acte Uniforme prévu par le Traité de l'OHADA ;

2°) Le bulletin de souscription de Monsieur CHKROUN Daniel, de CENT (100) PARTS de la Société dénommée « **BSD AFRIQUE Ltd** ».**AFFIRME ET ATTESTE** :

- Que le montant des souscriptions en numéraire déclaré est conforme au montant figurant sur le bulletin de souscription, et que celui du versement effectué par l'associé unique est conforme au montant de la somme déposée sur le compte de la société.

Demeureront annexes au présent acte:

- un état dressé sur feuille de papier libre contenant l'identité de l'associé unique souscripteur, le nombre et le montant des parts souscrites en numéraire, ainsi que le montant des versements effectués par l'associé unique.

- le bulletin de souscription de CENT (100) PARTS de DIX MILLE FRANCS CFA (10.000 F CFA), représentant l'intégralité du capital social de la Société dénommée « **BSD AFRIQUE Ltd** ».

EN FOI DE QUOI, j'ai délivré la présente attestation qui sera mentionnée partout où besoin sera.

DONT ACTE

Fait et passé à ABIDJAN

Et en l'Etude du Notaire soussigné

Les jours, mois et an sus indiqués.

LE NOTAIREDF 18 000 francs
ENREGISTRE AU PLATEAULe 17 AVR 2014
9455 0467 01
REQU par le Chef du Domaine de
l'Etat de Côte d'Ivoire

L'AN DEUX MILLE QUATORZE
LE QUATORZE AVRIL

PARDEVANT Maître ASKET Bogui N'Guessan Siméon, Notaire à ABIDJAN
(République de Côte d'Ivoire) soussigné,

ONT COMPARU :

Monsieur ASKET N'Guessan pierre, Clerc de Notaire, demeurant à ABIDJAN, 06
Boîte Postale 2135 ABIDJAN 06.

LEQUEL a, par ces présentes, déposé au Notaire soussigné et l'a requis de mettre et classer au rang de ses minutes avec reconnaissance d'écriture à la date de ce jour, pour en assurer la conservation, et pour qu'il en soit délivré tous extraits et expéditions quand, et à qui il appartiendra, relatif à la Société A Responsabilité Limitée Unipersonnelle dénommée « **BSD AFRIQUE Ltd** », au capital social de UN MILLION DE FRANCS CFA (1.000.000 F CFA), ayant son siège social à ABIDJAN-COCODY, Danga, Rue JASPIN, 01 Boîte Postale 3337 Abidjan 01, savoir :

- **STATUTS** de la Société A Responsabilité Limitée Unipersonnelle dénommée « **BSD AFRIQUE Ltd** », établi par acte sous seing privé, en date du six février deux mille quatorze, enregistré à ABIDJAN-PLATEAU, le treize février deux mille quatorze, Registre S.S.P, Volume 01 Folio 82, numéro 1267 Bordereau 1267/18 ;

LAQUELLE PIECE demeurera ci-jointe et annexée après mention.

MENTION

Mention des présentes est consentie pour avoir lieu partout où besoin sera.

DONT ACTE

Fait et passé à ABIDJAN,
En l'Etude du Notaire soussigné,
Les jours, mois et an sus indiqués,
Et après lecture faite,
Le comparant a signé avec le Notaire.

LE COMPARANT
M. ASKET N'Guessan pierre

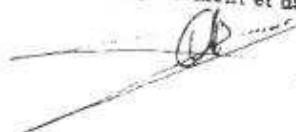


APPROUVES
Rambols *Joan*
Barres tirées dans des
Blancs *CA*
RAYES COMME NULS
Lignes 4-
Mots et
Chiffres

LE NOTAIRE



01/11/367
D.F. 18.000 francs
ENREGISTRE AU PLATEAU
Le 17 AVR 2014
REGISTRE A.C.P. 10 F. 81
N° 3055 Boîte 6407 02
REQU : Dix huit mille francs
Le Chef du Domaine, de
l'Enregistrement et du Timbre



Article 7 : capital social.

Le capital social est fixé à la somme de 1 000 000 francs CFA. Il est divisé en parts sociales de 10 000 F CFA chacune et numérotées de 001 à 100, souscrites en totalité par les associés, et attribuées à chacun d'eux en proportion de leurs apports respectifs de la manière suivante :

Monsieur **CHKROUN DANIEL**, 100 parts numérotées de 001 à 100.

Conformément aux lois en vigueur, les soussignés déclarent expressément que ces parts sociales ont été réparties entre eux dans la proportion sus-indiquée et sont toutes entièrement libérées.

Article 8 : Augmentation du capital social.

Le capital social peut être augmenté de toutes les manières autorisées par la loi, soit par création de parts nouvelles, soit par majoration du montant nominal des parts existantes.

Les parts nouvelles sont souscrites et libérées, soit en numéraire, soit par compensation avec des créances liquides et exigibles, soit par apport en nature, soit par incorporation des bénéfices, réserves ou primes d'émission.

L'augmentation de capital et les modalités de sa réalisation sont décidées par la collectivité des associés à la majorité des $\frac{3}{4}$ du capital social.

Cependant, si l'augmentation de capital doit être réalisée par émission de parts nominatives ou parts, la décision doit être prise à l'unanimité.

Si des parts avec prime sont créées, la décision collective des associés portant l'augmentation du capital fixe le montant de la prime et détermine son affectation.

Toute personne entrant dans la société à l'occasion d'une augmentation de capital, et qui serait soumise à agrément comme cessionnaire de parts sociales en vertu de l'article 10, doit être agréée dans les conditions fixées audit article.

Si l'augmentation de capital est réalisée soit en totalité soit en partie par des apports en nature, la décision des associés relative à l'augmentation du capital doit contenir l'évaluation de chaque apport en nature.

Article 9 : Réduction du capital social.

La réduction du capital social est autorisée par l'assemblée des associés représentant au moins les $\frac{3}{4}$ du capital social. En aucun cas elle ne peut porter atteinte à l'égalité des associés.

La réduction de capital à un montant inférieur au minimum légal doit être suivie dans le délai d'un an d'une augmentation de capital ayant pour effet de le porter à ce minimum, à moins que dans le même délai la société ne se transforme en une société d'une autre forme ou bien qu'elle préfère procéder à une dissolution anticipée, après avoir mis ses représentants en demeure de régulariser la situation.

TITRE 3. PARTS SOCIALES - CESSIION DE PARTS**Article 10 :**

Les parts sociales sont souscrites en totalité par les associés, qu'elles représentent les apports en nature ou en numéraire.

Les parts sociales ne peuvent être représentées par des titres négociables, nominatifs ou au porteur. Il est interdit à la société d'émettre des valeurs mobilières sous peine de nullité de l'émission.

Le titre de chaque associé résulte uniquement des présents statuts, des actes ultérieurs qui pourraient modifier le capital social et des cessions qui seraient régulièrement consenties.

Article 11 : Droits et obligations des parts sociales.

Chaque part sociale donne droit, proportionnellement au nombre de parts existantes, à une quotité dans la propriété de l'actif social, dans le partage des bénéfices et dans le boni de liquidation.

Chaque part sociale donne également droit de participer aux décisions collectives. Toute part sociale donne droit à une voix dans tous les votes et délibérations.

Les associés ne sont tenus à l'égard des tiers qu'à concurrence du montant de leur apport.

Toutefois, ils sont solidairement responsables, vis-à-vis des tiers pendant 5 ans, de la valeur attribuée aux apports en nature.

La propriété d'une part emporte de plein droit adhésion aux statuts et aux résolutions régulièrement prises par les associés. Les droits et obligations attachées aux parts les suivent dans quelques mains qu'elles passent. Les représentants, ayant-droits, conjoints et héritiers d'un associé ne peuvent, sous quelque prétexte que ce soit, requérir l'apposition de scellés sur les biens et valeurs de la société, ni en demander le partage. Ils doivent, pour l'exercice de leurs droits, s'en référer aux inventaires sociaux et aux décisions collectives des associés.

Une décision collective des associés représentant les $\frac{3}{4}$ des parts sociales peut décider le regroupement des parts sociales en parts d'un nominal plus élevé ou leur division en parts sociales d'un nominal plus faible. La réunion des parts sociales en une seule main n'entraîne pas la dissolution de la société. L'associé unique est alors tenu de mettre les statuts en harmonie avec les dispositions légales dans le meilleur délai.

Article 12 : indivisibilité des parts sociales.

Les parts sociales sont indivisibles à l'égard de la société.

Les propriétaires indivisaires sont tenus de se faire représenter auprès de la société par un mandataire unique. A défaut d'entente, il appartient au président du tribunal de commerce de statuer en référé à la désignation de ce mandataire, à la demande de l'indivisaire le plus diligent. Sauf convention contraire, expressément acceptée par la société, l'usufruitier représente valablement le nu-propriétaire à l'égard de la société dans les décisions ordinaires et le nu-propriétaire représente l'usufruitier dans les décisions extraordinaires.

Article 13 : cession des parts sociales.

Toute cession de parts sociales doit être constatée par acte notarié ou sous seing privé. Dans tous les cas être écrite. Pour être opposable à la société, elle doit lui être signifiée par exploit d'huissier ou être acceptée par elle par acte notarié. Pour être opposable aux tiers, elle doit être déposée au Registre du Commerce.

La cession à des tiers étrangers à la société n'est possible qu'après consentement de la majorité des associés représentant au moins les $\frac{3}{4}$ du capital social.

Le projet de cession est notifié à la société et à chacun des associés par acte extra-judiciaire ou par lettre recommandée avec accusé de réception.

Dans le délai de 8 jours à compter de cette notification, le gérant doit convoquer l'assemblée des associés, pour qu'elle délibère sur le projet de cession des parts sociales, ou consulter les associés par écrit sur ce projet. La décision de la société est notifiée au cédant par lettre recommandée avec accusé de réception. Si la société n'a pas fait connaître sa décision dans un délai de trois mois à compter de la dernière des notifications prévues au présent alinéa, le consentement à la cession est réputée acquis.

Si la société a refusé de consentir à la cession, les associés sont tenus, dans le délai de trois mois à compter de ce refus, d'acquiescer ou de faire acquiescer ces parts à un prix fixé dans les conditions prévues par la loi. A la demande du gérant, ce délai peut être prolongé une seule fois par décision du président du tribunal de commerce statuant par ordonnance sur requête non susceptible de recours et sans que cette prolongation puisse excéder 6 mois. La désignation de l'expert prévu par la loi est faite par le président du tribunal de commerce.

La société peut également, avec le consentement de l'associé cédant, décider dans le même délai de réduire le capital social du montant de la valeur nominale des parts de cet associé et de racheter ses parts au prix déterminé dans les conditions prévues ci-dessus.

Si, à l'expiration du délai imparti, la société n'a pas racheté ou fait racheter les parts, l'associé peut réaliser la cession initialement prévue.

Sauf en cas de succession, de liquidation de communauté de biens entre époux ou de donation au profit d'un conjoint, ascendant ou descendant, l'associé ne peut se prévaloir des dispositions ci-dessus s'il détient ses parts depuis moins de deux ans.

Les parts sociales sont librement transmissibles par voie de succession ou en cas de liquidation de communauté de biens entre époux, et librement cessibles entre conjoints et entre ascendants.

Les statuts peuvent toutefois prévoir que conjoint, héritier, ascendant ou descendant ne peut devenir associé qu'après avoir été agréé par les autres associés, dans un délai n'excédant pas ceux prévus ci-dessus pour n'importe quel tiers. Pour permettre la consultation des associés sur cet agrément, les héritiers, ayants-droit et conjoints doivent justifier de leur qualité dans les trois mois du décès par la production de l'expédition d'un acte notarié ou de l'extrait d'un intitulé d'inventaire.

Dans les huit jours de la réception de ces documents, la gérance adresse à chacun des associés survivants une lettre recommandée avec accusé de réception faisant part du décès, mentionnant les qualités des héritiers, ayants-droit ou conjoint de l'associé décédé et du nombre de ses parts, afin que les associés se prononcent sur leur agrément. En cas de dissolution de communauté, le partage est notifié par l'époux le plus diligent par acte extra-judiciaire ou par lettre recommandée avec accusé de réception à la société et à chacun des associés. A compter de l'envoi de la lettre recommandée par la société au cas de décès ou de la réception par celle-ci de la notification au cas de dissolution de communauté, l'agrément est donnée ou refusé dans les conditions prévues ci-dessus pour les cessions entre vifs. Les parts sociales sont librement cessibles entre associés. Les dispositions qui précèdent sont applicables à tous les cas de cessions, alors même qu'elles auraient lieu par adjudication, en vertu d'une décision de justice, ou par voie de fusion ou d'apport, ou encore au titre d'attribution en nature à la liquidation d'une autre société.

Si la société a donné son consentement à un projet de nantissement de parts sociales, soit par

notification de sa décision à l'intéressé, soit par défaut de réponse dans un délai de trois mois à compter de la demande, ce consentement emportera agrément du cessionnaire en cas de réalisation forcée des parts sociales selon les dispositions légales, à moins que la société ne préfère, après la cession, racheter sans délai les parts en vue de réduire le capital social.

Article 14 : décès, interdiction, faillite d'un associé.

Le décès, l'interdiction, l'incapacité, la faillite ou la déconfiture de l'un des associés, personne physique, ainsi que le redressement judiciaire d'un associé personne morale n'entraînent pas la dissolution de la société.

TITRE 4. GERANCE DE LA SARL

Article 15 : nomination des gérants.

La société est gérée par une ou plusieurs personnes physiques qui peuvent être choisies en dehors des associés. En l'absence de dispositions contraires, les gérants sont nommés pour la durée de la société. Les gérants statutaires sont nommés dans le respect de la répartition du capital social prévue par décision des associés représentant plus de la moitié du capital social. Le premier gérant de la société est **Monsieur CHKROUN DANIEL**, de nationalité **Française**. Tous les gérants nommés pour une durée déterminée sont rééligibles.

Monsieur CHKROUN DANIEL déclare accepter la fonction qui lui est confiée. Le gérant a seul la signature sociale. Il doit consacrer aux affaires sociales tout son temps et tous les soins nécessaires.

Le gérant peut résilier ses fonctions, mais seulement en prévenant chacun des associés au moins trois mois à l'avance par lettre recommandée avec accusé de réception.

Article 16 : pouvoirs des gérants.

Dans les rapports entre associé, le gérant peut faire tous les actes de gestion dans l'intérêt de la société. En cas de pluralité de gérants, ceux-ci détiennent séparément les pouvoirs, sauf le droit pour chacun de s'opposer à toute opération avant qu'elle ne soit conclue. Dans les rapports avec les tiers, le gérant ou chacun des gérants s'ils sont plusieurs, est investi des pouvoirs les plus étendus pour agir en toutes circonstances au nom de la société, sous réserve des pouvoirs que la loi attribue expressément aux associés.

A titre de règlement intérieur, et sans que cette clause puisse être opposable aux tiers, il est convenu que le gérant ne peut, sans y être autorisé par une décision des associés, acheter, vendre ou échanger tous immeubles ou fonds de commerce, contracter des emprunts pour le compte de la société autre que les découverts normaux en banque, constituer une hypothèque sur les immeubles sociaux ou un nantissement sur le fonds de commerce.

L'opposition formée par un gérant aux actes d'un autre gérant est sans effet à l'égard des tiers, à moins qu'ils en aient eu connaissance.

Article 17 : rémunération des gérants.

En rémunération de ses fonctions, le gérant a droit à un traitement qui est fixé par décision ordinaire des associés ainsi qu'au remboursement de ses frais de représentation et de déplacement.

Article 18 : convention entre le gérant ou un associé et la société.

Sous réserve des interdictions légales, les conventions entre la société et l'un des associés ou gérants sont soumises aux formalités de présentation à l'assemblée des associés prescrites par la loi.

Les conventions non approuvées produisent néanmoins leurs effets, à charge pour le gérant ou l'associé contractant de supporter individuellement ou solidairement, selon les cas, les conséquences du contrat préjudiciable à la société.

Ces dispositions ne sont pas applicables aux conventions portant sur des opérations courantes et conclues à des conditions normales.

Article 19 : révocation des gérants.

Le gérant est révoqué par décision des associés représentant plus de la moitié du capital social. Si la révocation est décidée sans juste motif, elle peut donner lieu à des dommages et intérêts. En outre, le gérant est révocable par les tribunaux pour cause légitime à la demande de tout associé.

TITRE 5. DECISIONS COLLECTIVES

La volonté des associés s'exprime par des décisions collectives qui obligent, même absents, dissidents ou incapables.

Article 20 : forme, quorum, majorité.

Les décisions collectives sont prises, soit en assemblée, soit par consultation écrite des associés, au choix de l'organe de la société ayant provoqué la décision. Toutefois, les décisions collectives concernant les comptes sociaux ne peuvent être prises qu'en assemblée.

Les associés ne peuvent, si ce n'est à l'unanimité, changer la nationalité de la société. Toute autre modification des statuts, prise en assemblée extraordinaire, ainsi que l'agrément aux cessions ou mutations de parts sociales, sont décidés par des associés représentant au moins les $\frac{3}{4}$ du capital social. La majorité ne peut obliger un associé à augmenter son engagement social. Les autres décisions prises en assemblée ou lors de consultation écrites sont adoptées par un ou plusieurs associés représentant plus de la moitié du capital social. Si cette majorité n'est pas obtenue, les associés sont, selon les cas, convoqués ou consultés une seconde fois et les décisions sont prises à la majorité des votes émis, quelle que soit la portion de capital représentée. La révocation d'un gérant est toujours prononcée par des associés représentant plus de la moitié du capital social. Les décisions prises conformément au présent paragraphe sont dites décisions ordinaires.

Article 21 : droit de communication des associés.

A toute époque, tout associé a le droit, au siège social, d'obtenir la délivrance d'une copie certifiée conforme des statuts en vigueur au jour de la demande. La société doit annexer à ce document la liste des gérants, et ne peut, pour cette délivrance, exiger le paiement d'une somme supérieure à 2000 f cfa.

Droit lui est également donné de prendre connaissance par lui-même des comptes de résultats, bilans, inventaires, rapports soumis aux assemblées et procès verbaux de ces assemblées concernant les trois derniers exercices. L'associé peut prendre une copie de ces documents à l'exception des inventaires.

Lors de toute consultation des associés, soit par écrit, soit en assemblée générale, chacun d'eux a le droit d'obtenir communication des documents et informations nécessaires pour lui permettre de se prononcer en connaissance de cause et de porter un jugement sur la gestion de la société.

Article 22 : décisions prises en assemblée.**Convocation**

La convocation est faite par le ou l'un des gérants. En cas de décès du gérant unique, tout associé peut pourvoir à son remplacement.

Un ou plusieurs associés, représentant au moins un quart en nombre et en capital ou la moitié en capital, peuvent demander la réunion d'une assemblée.

De même, tout associé peut demander en justice la désignation d'un mandataire chargé de convoquer l'assemblée et de fixer un ordre du jour.

Les associés sont convoqués quinze jours au moins avant la réunion de l'assemblée par lettre recommandée indiquant son ordre du jour. Toute assemblée irrégulièrement convoquée peut être annulée. Toutefois, l'action en nullité n'est pas recevable lorsque tous les associés étaient présents ou représentés.

Ordre du jour

L'ordre du jour des assemblées est arrêté par l'auteur de la convocation.

Sous réserve des questions diverses qui ne doivent représenter qu'une minime importance, les questions inscrites à l'ordre du jour sont libellées de telle sorte que leur contenu et leur portée apparaissent clairement, sans qu'il y ait lieu de s'en porter à d'autres documents. L'assemblée ne peut délibérer sur une question qui n'est pas à l'ordre du jour.

Réunion de l'assemblée

L'assemblée est réunie en tout lieu du département de situation du siège social selon les indications figurant dans les lettres de convocation. Elle est présidée par le gérant ou le plus âgé des gérants présents ayant la qualité d'associé. Si aucun des gérants n'est associé, elle est présidée par l'associé présent et acceptant qui possède ou représente le plus grand nombre de parts sociales. Si deux associés représentent cette condition, la présidence revient au plus âgé.

Vote, Représentation

Chaque associé a droit de participer aux décisions et dispose d'un nombre de voix égale à celui des parts qu'il possède.

Un associé peut se faire représenter par un autre associé ou par son conjoint. Un associé ne peut constituer un mandataire pour voter du chef d'une partie de ses parts et voter en personne du chef de l'autre partie.

Le mandat de représentation d'un associé est donné pour une seule assemblée. Il peut cependant être donné pour deux assemblées tenues le même jour ou dans un délai de sept jours. Le mandat donné pour une assemblée vaut pour les assemblées successives convoquées avec le même ordre du jour.

Procès-verbaux

Toute délibération de l'assemblée des associés est constatée par un procès-verbal qui mentionne la date et le lieu de la réunion, les noms, prénoms et qualité du président, les noms et prénoms des associés présents ou représentés avec l'indication du nombre de parts sociales détenues par chacun d'eux, les documents et rapports soumis à l'assemblée, un résumé des débats, le texte des résolutions mises aux voix et le résultat des votes. Les procès-verbaux sont établis et signés par les gérants et le cas échéant par le président de séance. Ils sont inscrits ou enliassés dans un registre spécial tenu au siège social et coté et paraphé. Lorsqu'une décision est constatée dans un acte ou procès-verbal notarié, celui-ci doit être recopié sur le registre spécial sous la forme d'un procès-verbal dressé et signé par la gérance.

Les copies ou extraits de procès-verbaux des délibérations des associés sont valablement certifiés conformes par un seul gérant. Au cours de la liquidation de la société, leur certification est valablement effectuée par le liquidateur.

Article 23 : réunion de l'assemblée statuant sur les comptes sociaux

Dans le délai de 6 mois qui suit la clôture de l'exercice, le rapport sur les opérations de l'exercice, l'inventaire, le compte de résultat et le bilan, établis par les gérants sont soumis à l'approbation des associés réunis en assemblée.

Tous ces documents sont tenus au siège social, à la disposition du gérant, quarante-cinq jours au moins avant la réunion de l'assemblée. Le rapport sur les opérations de l'exercice, les comptes annuels, ainsi que le texte des résolutions proposées, doivent être adressés aux associés 15 jours au moins avant la date prévue pour l'assemblée. Pendant ce délai de 15 jours, l'inventaire est tenu au siège social à la disposition des associés qui ne peuvent en prendre copie. A compter de la communication prévue ci-dessus, tout associé a la faculté de poser par écrit des questions auxquelles le gérant sera tenu de répondre au cours de l'assemblée.

Article 24 : décisions prises par consultation écrite des associés.

En cas de consultation écrite, la gérance envoie à chaque associé à son dernier domicile connu, par lettre recommandée avec avis de réception, le texte des résolutions proposées accompagné du rapport de la gérance et des documents nécessaires à l'information des associés. Les associés disposent d'un délai minimal de 15 jours francs à compter de la date de réception des projets de résolution pour émettre leur vote par écrit. Le vote est formulé sur le texte des résolutions proposées et, pour chaque résolution, par les mots « oui » ou « non ». La réponse est adressée à la société également par lettre recommandée avec avis de réception.

En cas de consultation écrite, les procès-verbaux sont tenus de la même manière que lorsqu'il s'agit de décisions prises en assemblées. Toutefois, il y est mentionné que la consultation a été effectuée par écrit. La réponse de chaque associé est annexée à ce procès-verbal.

TITRE 7. EXERCICE SOCIAL - COMPTES - AFFECTATION ET REPARTITION DES BENEFICES

Article 25 : exercice social.

L'exercice social a une durée de 12 mois. Il commence le 01 Janvier de chaque année pour se terminer le 31 Décembre de la même année.

Article 26 : comptes sociaux.

Il est tenu une comptabilité régulière des opérations sociales conformément aux lois et usages du commerce.

A la clôture de chaque exercice, la gérance dresse l'inventaire des divers éléments d'actif et du passif existant à cette date.

Elle dresse également le compte de résultat et le bilan après avoir procédé, même en cas d'absence ou d'insuffisances des bénéfices, aux amortissements et provisions prévus par la loi pour que le bilan soit sincère.

La gérance établit un rapport écrit sur la situation de la société et l'activité de celle-ci pendant l'exercice écoulé.

Forme des comptes sociaux

Ils sont établis à chaque exercice selon les mêmes formes et les mêmes méthodes que les années précédentes.

Toutefois, en cas de proposition de modification, l'assemblée au vu des comptes établis selon les

formes et méthodes tant anciennes que nouvelles, et sur le rapport de la gérance, se prononce sur les modifications proposées.

Définition des bénéfices

Les produits nets de chaque exercice, déduction faite des frais généraux et autres charges de la société y compris les amortissements et provisions, constituent les bénéfices nets ou les pertes de l'exercice.

Définition de la réserve légale

Sur les bénéfices nets de chaque exercice, diminués le cas échéant des pertes antérieures, il est tout d'abord prélevé 5% pour constituer le fonds de réserve légale. Ce prélèvement cesse d'être obligatoire lorsque ledit fond atteint une somme égale au dixième du capital social. Il reprend son cours lorsque, pour une cause quelconque, la réserve légale est descendue en dessous de cette fraction.

Définition des bénéfices distribuables

Le solde augmenté, le cas échéant, du report à nouveau bénéficiaire, constitue le « bénéfice distribuable » de l'exercice.

Hors le cas de réduction de capital aucune distribution ne peut être faite aux actionnaires lorsque l'actif net est, ou deviendrait à la suite de celle-ci, inférieur au montant du capital augmenté des réserves que la loi ou les statuts ne permettent pas de distribuer.

Article 27 : affectation et répartition des bénéfices.

L'assemblée peut décider l'inscription au compte de report à nouveau ou à tout compte de réserve, de tous ou partie des bénéfices distribuables. Elle fixe l'affectation ou l'emploi des bénéfices inscrits à ces comptes. Ils peuvent être affectés notamment au financement des investissements de la société.

L'assemblée peut aussi décider la mise en distribution des sommes prélevées sur les réserves dont elle a disposition, en indiquant expressément les postes de réserve sur lesquels les prélèvements sont effectués. Toutefois, les dividendes sont prélevés par priorité sur les bénéfices de l'exercice. Les sommes distribuables sont distribuées et réparties entre les associés proportionnellement au nombre de parts appartenant à chacun d'eux.

Article 28 : paiement des dividendes.

Les modalités de mise en paiement des dividendes votés par l'assemblée générale sont fixées par elle ou, à défaut, par le gérant. Toutefois, la mise en paiement des dividendes doit avoir lieu dans un délai maximal de neuf mois après la clôture de l'exercice. La prolongation de ce délai peut être accordée par ordonnance du président du tribunal de commerce statuant sur requête à la demande du gérant.

Article 29 : capitaux propres inférieurs à la moitié du capital social.

Si, du fait des pertes constatées, les capitaux propres de la société deviennent inférieurs à la moitié du capital social, la gérance doit, dans les quatre mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait ressortir cette perte, consulter les associés afin de décider s'il y a lieu de dissoudre la société.

Si la dissolution n'est pas prononcée, la société est tenue, au plus tard à la clôture du deuxième exercice suivant celui au cours duquel la constatation des pertes est intervenue, de réduire son capital d'un montant égal au moins à celui des pertes qui n'ont pu être imputées sur les réserves si, dans ce délai, l'actif net n'a pas été reconstitué à concurrence d'une valeur au moins égale au quart du capital social.

TITRE 8. TRANSFORMATION - DISSOLUTION - LIQUIDATION

Article 30 : transformation de la société.

La transformation de la présente société en société civile, en société en nom collectif, en commandite simple ou en commandite par action exige l'accord unanime des associés. La transformation en société anonyme ne peut être décidée à la majorité requise pour la modification des statuts que si la société a établi ou fait approuver par les associés le bilan de ses deux premiers exercices. Néanmoins, et sous ces mêmes réserves, la transformation en société anonyme peut être décidée par des associés représentant la majorité des parts sociales si les capitaux propres le permettent. La société doit se transformer en société d'une autre forme dans le délai de deux ans si elle vient à comprendre plus de 50 associés. La transformation devra se faire dans les conditions prévues par la loi.

Article 31 : dissolution.

La dissolution de la société peut être décidée à tout moment par des associés représentant les $\frac{3}{4}$ du capital social.

Article 32 : liquidation

Ouverture de la liquidation et effet

La société est en liquidation dès l'instant de sa dissolution pour quelque cause que ce soit. Sa dénomination sociale est suivie de la mention « société en liquidation ».

Cette mention ainsi que le nom du ou des liquidateurs doivent figurer sur tous les actes et documents émanant de la société et destinés aux tiers, notamment sur toutes lettres, factures, annonces et publications diverses. La personnalité morale de la société subsiste pour les besoins de la liquidation de la société jusqu'à la clôture de celle-ci. La dissolution de la société ne produit ses effets à l'égard des tiers qu'à compter de la date à laquelle elle est publiée au registre du commerce. La liquidation est faite par un ou plusieurs liquidateurs nommés à la majorité en capital des associés pris parmi les associés ou en dehors d'eux.

La liquidation est effectuée conformément à la loi. Le produit net de la liquidation est employé d'abord à rembourser le montant des parts sociales qui n'auraient pas été remboursées. Le surplus est réparti entre les associés, au prorata du nombre de parts appartenant à chacun d'eux. Les associés sont convoqués en fin de liquidation pour statuer sur le compte définitif, sur le quitus de la gestion du liquidateur et la décharge de son mandat pour constater la clôture de la liquidation.

TITRE 9. CONTESTATIONS – FRAIS**Article 33 : contestation.**

Toutes les contestations qui pourraient s'élever pendant la durée de la société ou sa liquidation, soit entre les associés, gérants et la société, soit entre les associés eux-mêmes, relativement aux affaires sociales, seront jugées conformément à la loi et soumises à la juridiction des tribunaux compétents du siège social.

Article 34 : frais.

Les frais, droits et honoraires des présentes et leur suite seront supportés par la société, portés au compte des frais généraux et amortis dans la première année et, en tout cas, avant la distribution des bénéfices.

Fait en 6 exemplaires.

Abidjan le 06 Février 2014

NB : signature manuscrite de l'associé précédée de la mention manuscrite « lu et approuvé ».
Gérants ajouteront également « Bon pour acceptation des fonctions de gérant ».

Bon pour acceptation des fonctions de gérants

Lu et approuvé

Monsieur CHKROUN DANIEL

035
035 X 1000000 F = 3000 F
ENREGISTRE AU PLATEAU
13 FÉV 2014
Le...
REGISTRE S.S.P. Vol... F...
N°... Borel...
REÇU : ...
Le Chef du Domaine, de
l'Enregistrement et du Timbre

Lu et approuvé

Annex 21

Night Vision goggles with characteristics similar to Sudanese production

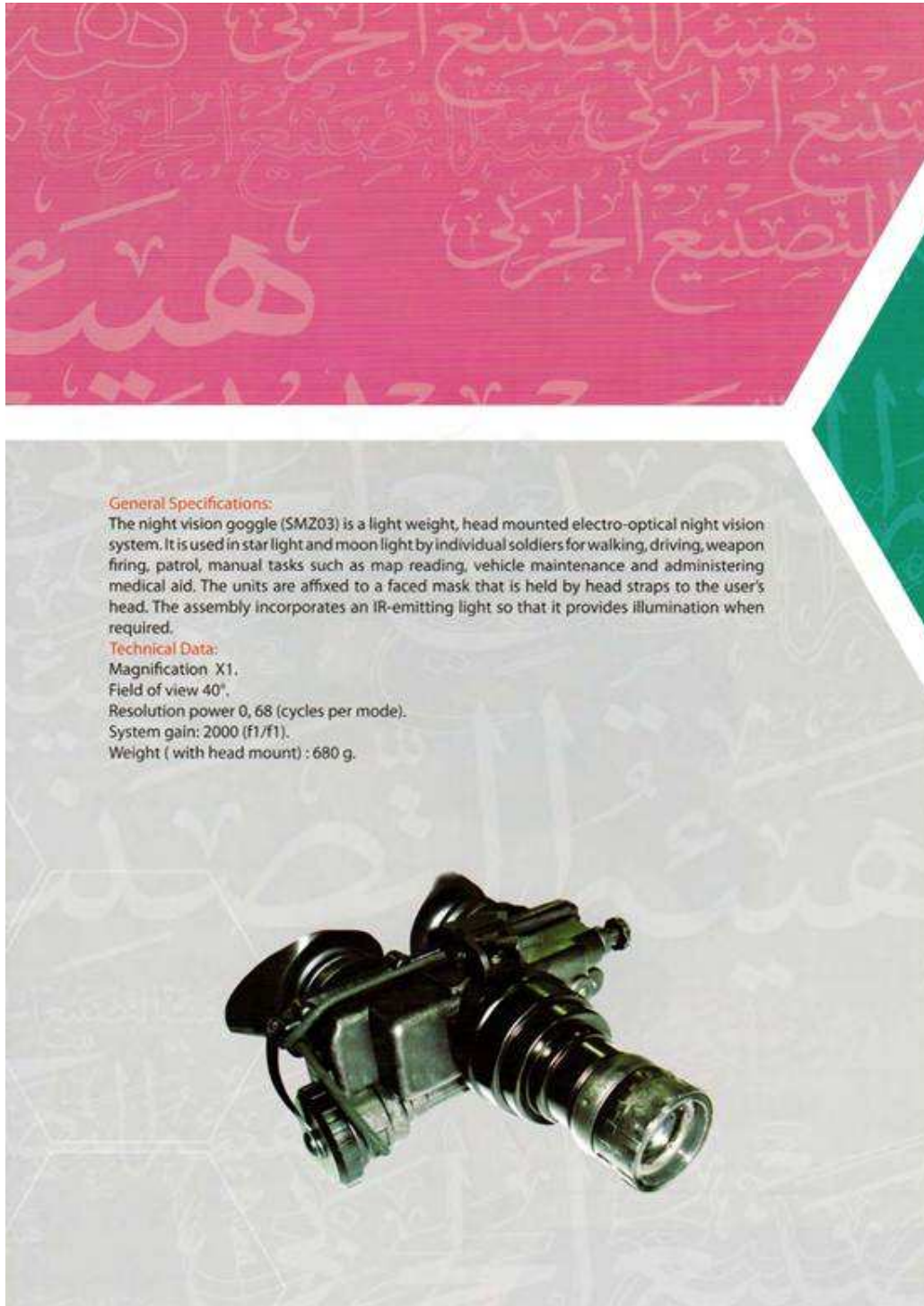
SMZ03 “Sary”



مِهْنَةُ الصَّنَاعَةِ
السُّودَانِ
Military Industry Corporation
MIC-Sudan

SARY
Night Vision Goggle NVG
SMZ03

Address:
Sudan, Khartoum.
Tel: +249 185 348 429
Fax: +249 185 340 724
+249 185 338 080
P.O. Box: 10783
E-mail: defence@mic.sd
Website: mic.sd



Annex 22

Fourth infantry battalion in Korhogo

Case of 107mm multiple rocket launchers/dismounted MRL



Annex 23

120-mm mortar with characteristics similar to material produced in the Sudan

120 mm mortar “Ahmed”



Comments: Two other crates observed with serial number consistent with 120-mm mortar and probably indicating the presence of two other mortars

120mm mortar observed in South Kordofan (Sudan) by Conflict Armament Research in 2012



Comment: In the Annex 16 of its S/2013/228 report the Group underlined that Type 56-1 rifles with factory marking removed were observed in Côte d'Ivoire (in the hand of *ex-Forces Nouvelles*) have serial numbers close to those observed by Conflict Armament Research in South Sudan in the hand of pro-Khartoum militia.

Here again, the Group underlined that the serial numbers of the 120mm mortar observed in Korhogo are close to serial numbers of similar mortars observed by Conflict Armament Research in South Kordofan (South Sudan).

produced 2008 1102186**1922**

Korhogo:

produced 2008 1102186**1870**

South Kordofan:

Annex 24

Additional materiel found the fourth infantry battalion in Korhogo

A. Case of fuzes for 82mm mortar

The Group observed that among the crates of ammunitions during the inspection of the 4th infantry battalion, 32 are marked “Yarmouk Industrial Complex” (Sudan) with contract no. 09XSD14E01YIC/SU.

Similar crates, containing fuzes M-6 for 82 mm mortar projectiles had already been identified in 2013 in the camp of the Republican Guard at Treichville (Abidjan) (Para 46-49 of its S/2013/605).



B. Case of drum magazines for automatic grenade launchers QLZ-87

The Group also observed the presence of eight drum magazines for automatic



grenade launchers QLZ-87 (paragraph 57 of its S/2013/228 and paragraph 68 and annexes 19-20 of its S/2014/729).

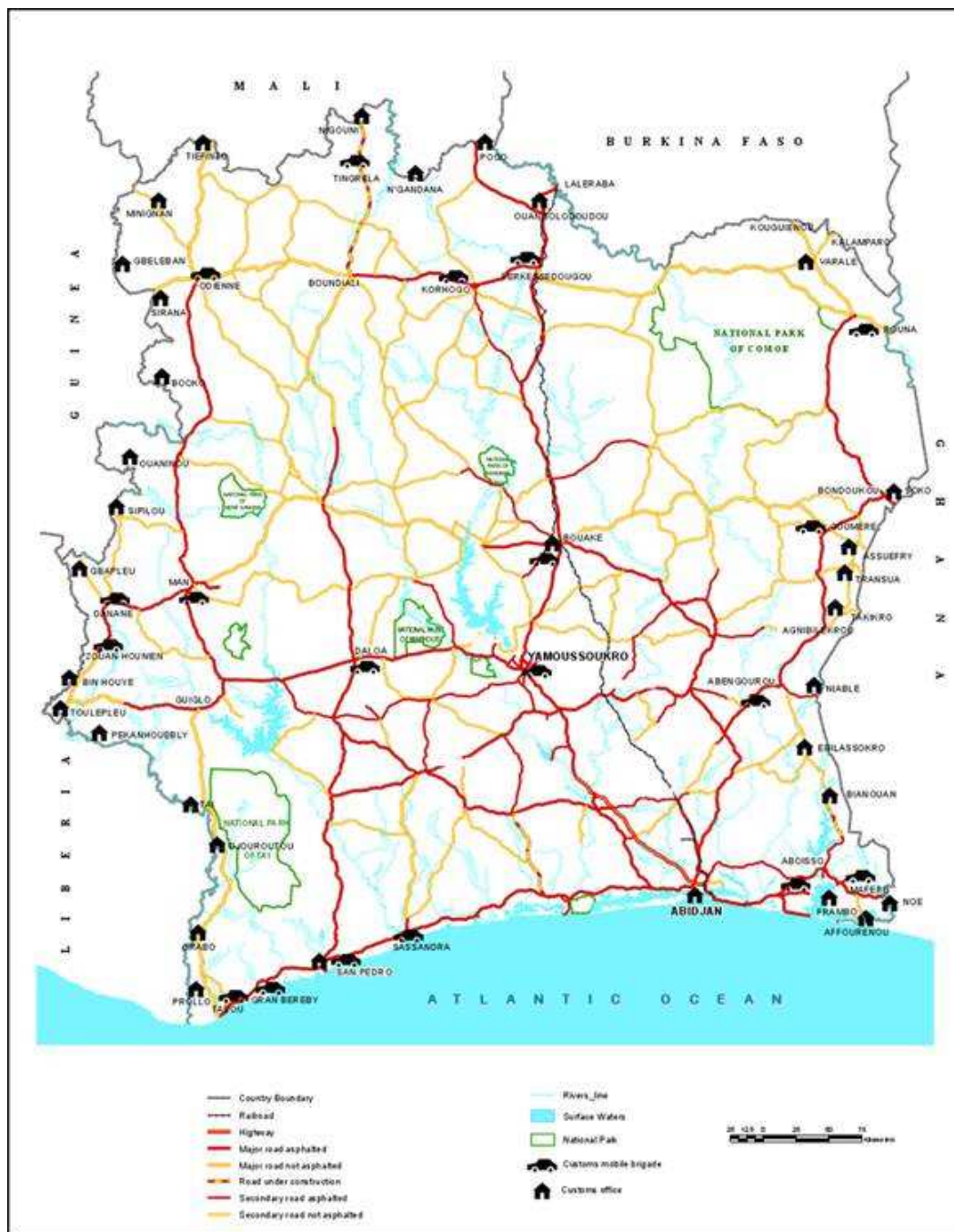
Annex 25

Customs offices and border posts visited by the Group

Office / border post visited by the Group	Location
General Directorate of Customs	Abidjan
National Customs Training Centre	Abidjan
Regional Directorate of Customs	Abengourou
Regional Directorate of Customs	Aboisso
Regional Directorate of Customs	Korhogo
Regional Directorate of Customs	Man
Regional Directorate of Customs	San Pedro
Subdivision	Bondoukou
Subdivision	Odienné
Customs Office	Abidjan port
Customs Office	Abidjan airport
Customs Office	Grabo
Customs Office	Niablé
Customs Office	Nigouni
Customs Office	Noé
Customs Office	Ouangolodougou
Customs Office	Ouaninou
Customs Office	Pôgô
Customs Office	Prollo
Customs Office	Sipilou
Customs Office	Soko
Customs Office	Tiefinzo
Customs Office	Varalé
Mobile Brigade	Bouna
Mobile Brigade	Danané
Mobile Brigade	Ferkessédougou
Mobile Brigade	Maffere
Mobile Brigade	Man
Mobile Brigade	Odienne
Mobile Brigade	Tingrela
Border post	Kouguienou
Border post	Kalamparo
Border post	Laleraba
Border post	Pôgô
Border post	Santa

Annex 26

Ivorian customs offices and mobile brigades



Annex 27

Renault TRM-2000 military truck observed by the Group



Annex 28

Mining cards distributed per month

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DES MINES

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

DIRECTION DEPARTEMENTALE DE L'INDUSTRIE
ET DES MINES DE SEGUELA

Union- Discipline- Travail



BP 180 Séguéla Tél : 32 74 03 83

TABLEAU DES CARTES D'OPERATEURS MINIERS ETABLIES PAR MOIS

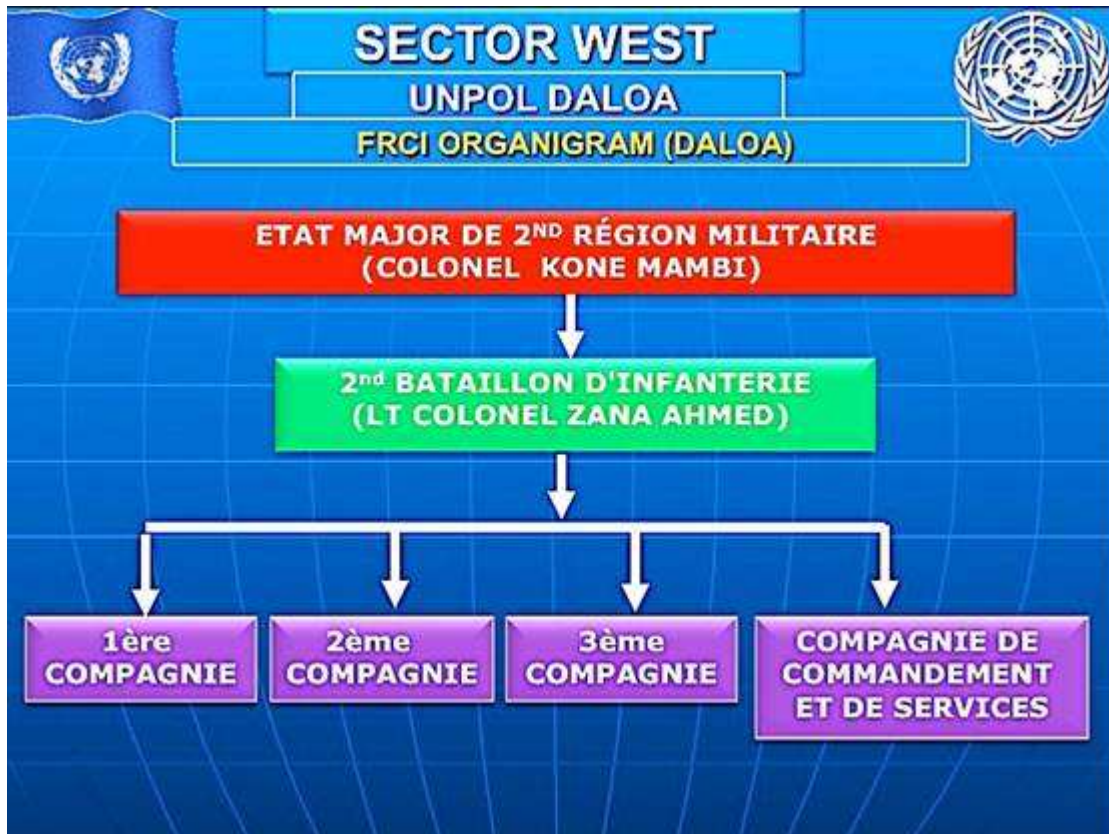
Type de cartes MOIS	CARTES D'EXPLOITANTS (EXP)	CARTES D'OUVRIERS SIMPLES (O)	CARTES DE CHEF D'EQUIPE (CE)	CARTES DE COLLECTEURS (COL)	TOTAL
MAI 2013	03	185	76	22	286
JUIN 2013	60	509	93	119	781
JUILL 2013	05	103	05	14	127
AOUT 2013	19	184	35	07	245
SEPT 2013	125	604	97	13	839
OCT 2013	35	461	39	17	552
NOV 2013	02	91	01	06	100
DEC 2013	07	98	03	04	112
JANV 2014	04	24	01	04	33
FEVR 2014	00	05	00	01	6
MARS 2014	02	09	00	02	13
Avril 2014	01	07	00	01	09
MAI 2014	00	14	00	03	17
JUIN 2014	00	11	00	02	13
JUILL 2014	00	06	00	00	6
AOUT 2014	00	11	00	01	12
SEPT 2014	00	13	00	02	15
OCT 2014	00	14	00	00	14
NOV 2014	00	23	00	02	25
DEC 2014	00	05	01	00	06
JANV 2015	00	69	00	01	70
TOTAL	263	2446	351	221	3281

Le Directeur Départemental

KOKO Lobognon

Annex 29

Organization chart of the second military region (Daloa)



Annex 30**Gamina gold mines: “abidjan” site (6°55’8.25"N–6°42’44.90" W)**

Annex 31

Tunnels and shafts in Gamina gold mines



Annex 32

Excerpt from United Nations police reports on Gamina gold mines

01 October 2014

“Faisant suite à une information portant sur éboulement au site d’exploitation clandestine d’or de GAMINA dans la Sous-préfecture de AHIBO (29Km NO de Daloa). [...] Dit éboulement se serait produit dans la nuit du mardi 30 septembre. [...] 15 individus de sexe masculin dont l’âge varie entre 25 et 35 ans, tous de nationalité burkinabé, ont péri dans le drame. L’accident se serait produit alors que les victimes étaient à la recherche d’or, creusant des trous d’une profondeur pouvant atteindre 60 mètres, sans les conditions de sécurité requises. »

08 December 2014

“La mine d’Or de ZAIBO, exploitée illégalement par 5 ou 6 groupes sans aucune autorisation du ministère des mines, 15. 000 personnes y travaillent. Toute la sécurité de cette mine d’or est assurée par des FRCI illégalement, sous les ordres du Commandant / Capitaine DIABATE Adama. Selon les policiers des Nations Unies, ce commandant basé à Abidjan perçoit chaque fin de mois une partie des 1 à 2 millions de francs CFA perçut par les FRCI en charge d’assurer la sécurité illégalement pour les exploitants illégaux de la mine d’or”.

04 January 2015

“Faisant suite aux informations reçues de l’un de nos collaborateurs chargés de la sécurité au site minier de Gamina et selon laquelle, la section de sécurité des FRCI aurait reçu l’ordre de ne pas laisser l’ONUCI accéder aux différents sites de peur qu’ils ne soient fermés, comme à Yamoussoukro, et qu’ils ne puissent plus trouver leur compte dans l’exploitation illégale de l’or.

En effet, le Lieutenant chef de cette section de sécurité, constituée essentiellement de supplétifs FRCI, n’est commandé par aucun chef militaire de Daloa et son unité ne figure nullement dans l’organigramme de la 2ème Région militaire. D’ailleurs beaucoup de faits douteux leur seraient attribués par cette même hiérarchie militaire régionale”.

« Cependant sur interpellation, notre source d’affirmer que maintes fois, des éléments portant des tenues de la garde Républicaine à bord de grosses cylindrées, ainsi que des véhicules avec des plaques d’immatriculation Burkinabés, seraient aperçus au village. Par ailleurs, lesdits comptoirs seraient sécurisés par des membres des FRCI appartenant à la section de protection sous les ordres du Lieutenant DIABATE Adama lui-même ne figurant pas sur l’organigramme de la Région militaire de Daloa. Selon les autorités militaires de la Région, il ne serait pas sous leur commandement, mais ferait parti des hommes du Commandant WATAO cité supra. »

Annex 33

Child labour at Gamina gold mines



Annex 34

Aerial pictures of Gamina gold mines







Annex 35

Vehicles with Burkina Faso number plates at Gamina gold mines



Annex 36

Letter from the village chief of Gamina to the *sous-préfet* of Zaïbo asking to appoint the Société coopérative des orpailleurs du Tchologo as sole *comptoir* operator

Monsieur Gbessi Zébry Richard
 Chef du village de Gamina
 Cel : 07-76-39-25

A
 Monsieur le Sous-préfet
 de Zaïbo

Objet : Avis de choix d'exploitant
 de mines d'or

Monsieur,

Suite à la réunion du 22 novembre 2014 qui a vu la présentation du Syndicat National Autonome des Agriculteurs Menacés par les Exploitations Minières (SYNAAMEM), dont la conclusion a été de choisir une seule société, nous populations de Gamina avons pris la résolution de choisir la Société Coopérative des Orpailleurs du Tchologo comme seul exploitant devant occuper nos mines d'or.

Ainsi donc, l'Orpillage étant une activité génératrice revenue non négligeable, nous exigeons en retour que ladite société veuille réaliser nos infrastructures suivantes :

- 1- La construction du logement de notre Sous-préfet,
- 2- La construction du foyer des jeunes de Gamina,
- 3- La construction du logement de notre sage-femme,
- 4- La réhabilitation du terrain de football de Gamina,
- 5- La construction du palais de la chefferie de Gamina,
- 6- Ouverture des rues du village.

Pour conclure, nous souhaiterions que nos autorités administratives et militaires nous soutiennent dans notre démarche en veillant à la sécurisation des sites afin de parer à toute éventualité de fraudes.

Veuillez agréer Monsieur le Sous-préfet, l'expression de ma plus haute considération.

Fait à Gamina, le 26 novembre 2014

Le Chef du village

Ampliation

- Le Directeur Régional des mines
- Le Député de Gboguhé-Zaïbo
- Le SYNAAMEM
- Le Commandant de compagnie de la gendarmerie
- Le Commandant de la Brigade ville
- Le commandant Régional des FRCI

GBESSI Z. Zébry Richard
 Chef de Village de
 Gamina SP de Zaïbo
 Cel: 07 76 39 25





PROTOCOL D'ACCORD D'EXPLOITATION D'UNE PARCELLE

Je soussigné Monsieur BANI D. Bessie

CM N°.....délivré le... / ... /20...à.....

reconnait avoir cédé une portion de superficie de.....hectares à
Monsieur BANI D. Bessie représentant la
Société Coopérative des Orpailleurs de Tchologo « SC.ORT-COOP CA », de
nationalité..... pour exploitation semi-industrielle d'or.

En contrepartie, Monsieur BANI D. Bessie s'engage à verser
aux personnes ci-après désignées:

- Propriétaire de champ : 500f
- Village : 100f
- Sous-préfecture : 200f
- propriétaire terrien : 250 f

En foi de quoi, je lui délivre cette présente convention pour servir et valoir ce
que de droit.

Fait à Tchologo, le 22 / 01 / 2014

Le Cédant

propriétaire terrien

l'Acquéreur

BANI D. Bessie

BANI D. Bessie

BANI D. Bessie

Témoins du Cédant

chef du village

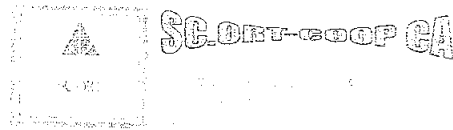
Témoin de l'Acquéreur

BANI D. Bessie

GBESSI Z. Richard
Chef de Village de
Gemina
Gél: 07 76 88 28

BANI D. Bessie

SC.ORT-COOP CA, SOCIÉTÉ COOPÉRATIVE D'EXPLOITATION D'OR, 13 41 45 / DE FES 1 07
Au Capital Social de 100 000 000,00, Siège social : Tchologo, Département de Tchologo, Région de Tchologo, République de Tchad



PROTOCOL D'ACCORD D'EXPLOITATION D'UNE PARCELLE

Je soussigné Monsieur SAVANE MAHOUN

CM N° 11.01.15 délivré le 07 / 11 / 2014 à SAVANE,

reconnait avoir cédé une portion de superficie de 1 hectares à
Monsieur MAHOUN MAHOUN représentant la
Société Coopérative des Orpailleurs de Tchologo « SC.ORT-COOP CA », de
nationalité LIBANAISE pour exploitation semi-industrielle d'or.

En contrepartie, Monsieur MAHOUN MAHOUN s'engage à verser
aux personnes ci-après désignées:

- Propriétaire de champ : 500f
- Village : 100f
- Conseil général : 200f
- Sous-préfecture : 200f
- Sécurité : 200f
- propriétaire terrien : 250 f

En foi de quoi, je lui délivre cette présente convention pour servir et valoir ce
que de droit.

Fait à SAVANE, le 07 / 11 / 2014

Le Cédant

SAVANE MAHOUN
SAVANE

propriétaire terrien

MAHOUN MAHOUN
MAHOUN

l'Acquéreur

MAHOUN MAHOUN
MAHOUN

Témoins du Cédant

MAHOUN MAHOUN
MAHOUN

chef du village

MAHOUN MAHOUN
MAHOUN

Témoin de l'Acquéreur

MAHOUN MAHOUN
MAHOUN

MOHOUN MAHOUN est propriétaire de la parcelle n° 11.01.15, située dans le territoire de SAVANE, département de SAVANE, région de SAVANE.



PROTOCOL D'ACCORD D'EXPLOITATION D'UNE PARCELLE

Je soussigné Monsieur Guisson Kouté

CM N° délivré le / / 20.... à

reconnait avoir cédé une portion de superficie de 4 hectares à
Monsieur Guérin Saidou représentant la
Société Coopérative des Orpailleurs de Tchologo « SC.ORT-COOP CA », de
nationalité Burkinabè pour exploitation semi-industrielle d'or.

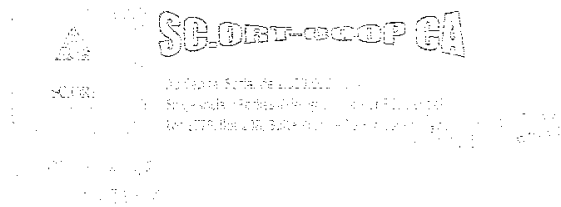
En contrepartie, Monsieur Saidou s'engage à verser
aux personnes ci-après désignées:

- Propriétaire de champ : 200f
- Village : 100f
- : 200f
- Sous-préfecture : 200f
- Sécurité : 200f
- propriétaire terrien : 200 f

En foi de quoi, je lui délivre cette présente convention pour servir et valoir ce
que de droit.

Fait à Sankara, le 12/10/2014

<u>Le Cédant</u>	<u>propriétaire terrien</u>	<u>l'Acquéreur</u>
<u>Guisson Kouté</u>	<u>Képo Zogbo Sidi</u>	<u>Guérin Saidou</u>
<u>Témoins du Cédant</u>	<u>chef du village</u>	<u>Témoin de l'Acquéreur</u>
<u>Bouda Salou</u>	<u>Guérin Saidou</u>	<u>Guérin Saidou</u>



PROTOCOL D'ACCORD D'EXPLOITATION D'UNE PARCELLE

Je soussigné Monsieur..... *Amoussou*.....

CM N°..... délivré le... / ... /20... à... *Gnani*.....,

reconnait avoir cédé une portion de superficie de... *5*.....hectares à
Monsieur..... *Fouga*..... représentant la
Société Coopérative des Orpailleurs de Tchologo « SC.ORT-COOP CA », de
nationalité..... *Burkina Faso*..... pour exploitation semi-industrielle d'or.

En contrepartie, Monsieur..... *Fouga*..... s'engage à verser
aux personnes ci-après désignées:

- Propriétaire de champ : 500f
- Village : 100f
- Conseil général : 200f
- Sous-préfecture : 200f
- Sécurité : 200f
- propriétaire terrien : 250 f

En foi de quoi, je lui délivre cette présente convention pour servir et valoir ce
que de droit.

Fait à *Gnani*....., le... *14/09*..... 2014

Le Cédant

Amoussou
[Signature]

propriétaire terrien

[Signature]

l'Acquéreur

Fouga
[Signature]

Témoins du Cédant

[Signatures]

chef du village

[Signature]

Témoin de l'Acquéreur

[Signature]

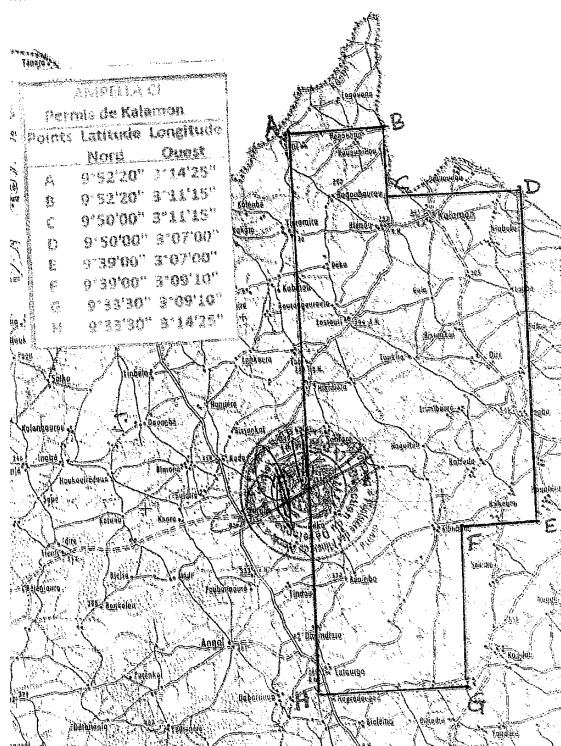
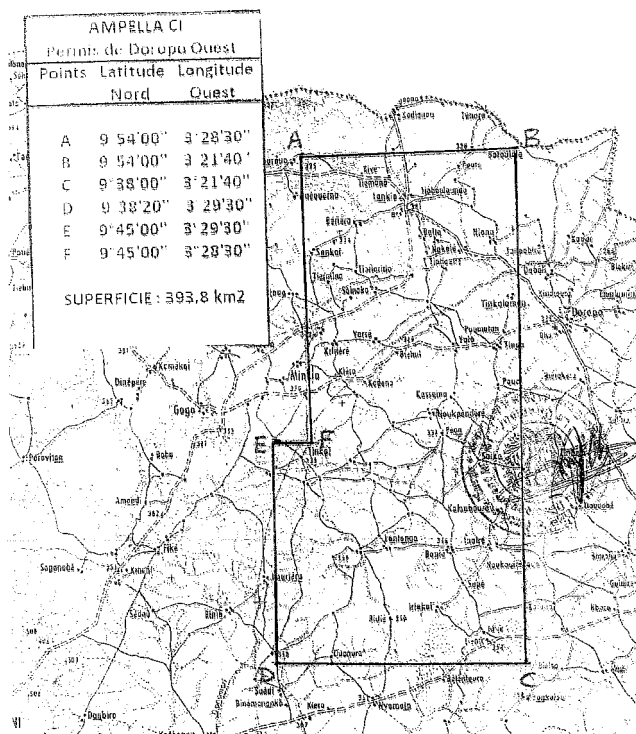
Annex 38

Illegal gold mining sites in Bouna region (in bold those visited by the Group)

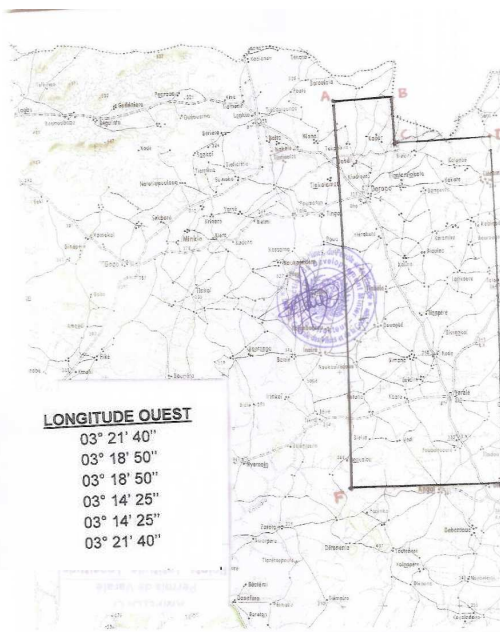
DEPARTMENT	SITE NAME	RELATIVE POSITION FROM BOUNA	OBSERVATION
TEHINI	LAGBOTADJOTE A KOSSAMI	116Km NW	03 sites in Mossibougou
	TOGOLOKAYE	142Km NW	
	TIOBIEL A KPANDJARA	136Km NW	
	SANGANAME-FEKE	106Km NW	
	BAVE A LELAGNORA	178Km NW	
BOUNA	LEOMIDOUO	83Km SE	10,000 people working. Moving to Takadi
	NIANDEGUE	12Km E	
	PIAYE	118 Km SE	
DOROPO	KODO II	62 Km N	03 sites
	VARALE	59 Km N	
	DANO	67 Km NE	
	KALAMON	90 Km NE	5,000 people working
	LAGBO	75 Km NE	

Annex 39

Ampella Mining CI SA permits in Bouna region



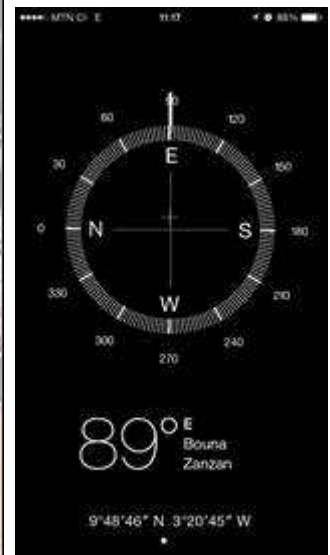
POINTS	LATITUDE NORD	LONGITUDE OUEST
A	09° 53' 05"	03° 21' 40"
B	09° 53' 05"	03° 18' 50"
C	09° 51' 00"	03° 18' 50"
D	09° 51' 00"	03° 14' 25"
E	09° 35' 30"	03° 14' 25"
F	09° 35' 30"	03° 21' 40"



Annex 40**EFABI office in Bouna**

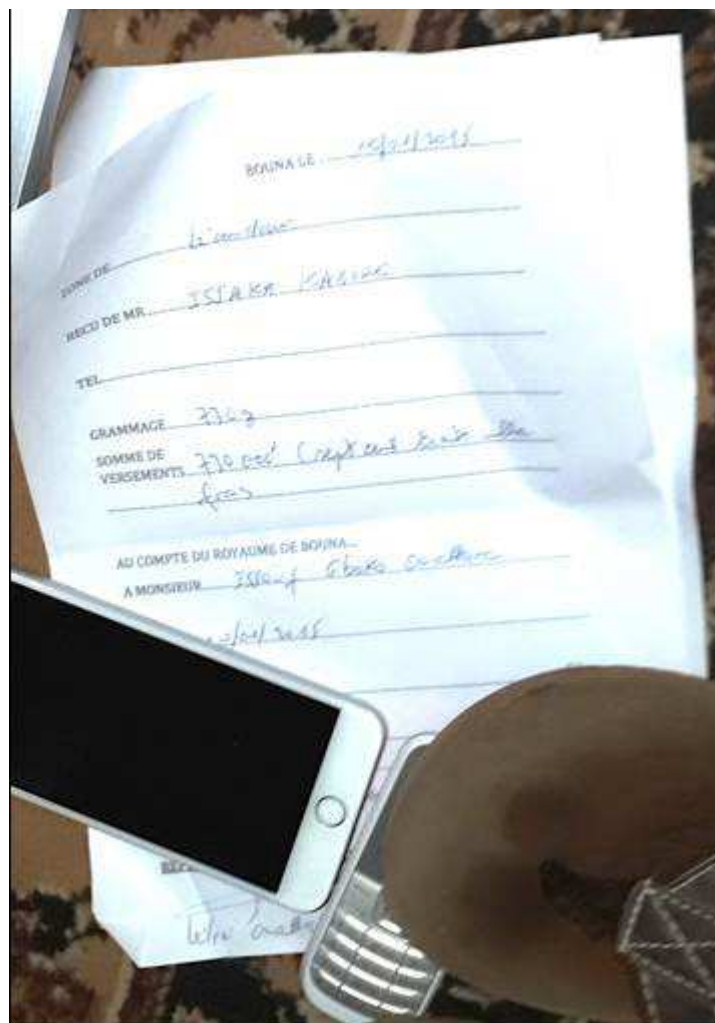
Annex 41

Armed forces vehicle guarding the home of Abou Ouattara in Doropo



Annex 42

Proof of payment to the traditional authorities of Bouna



Annex 43

Arreté No. 01 RG/PDKE/CAB portant interdiction de pénétrer dans le Parc National du Mont Péko

FMS
MINISTRE D'ETAT,
MINISTRE DE L'INTERIEUR
ET DE LA SECURITE

REGION DU GUEMON

DEPARTEMENT DE DUEKOU

PREFECTURE DE DUEKOU



REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE
Union - Discipline - Travail

Duékoué, le 13 janvier 2015

ARRETE N° 01 R.G/PDKE/CAB
Portant interdiction de pénétrer dans
le Parc National du Mont Péko

LE PREFET DE REGION DU GUEMON
PREFET DU DEPARTEMENT DE DUEKOU
PRESIDENT DU COMITE DE GESTION LOCALE
DU PARC NATIONAL DU MONT PEKO

- VU La loi n°61-84 du 10 avril 1961, relative au fonctionnement des Départements, Préfectures et Sous-préfectures ;
- VU La loi n° 98-388 du 02 juillet 1998, fixant les règles générales relatives aux établissements publics nationaux et portant création de catégories d'établissements publics et abrogeant la loi n° 80-1070 du 13 septembre 1980 ;
- VU La loi n° 2002-102 du 11 février 2002, relative à la création, à la gestion et au financement des Parcs nationaux et réserves naturelles ;
- VU L'ordonnance n° 2011-262 du 28 septembre 2011, portant orientation de l'organisation générale de l'administration territoriale de l'Etat ;
- VU Le décret n° 74-265 du 19 juin 1974, portant délégation de pouvoirs des Ministres aux Préfets ;
- VU Le décret n° 85-1086 du 17 octobre 1985, portant création du département de Duékoué ;

- VU Le décret n°2002-359 du 24 juillet 2002, portant création, organisation et fonctionnement de l'Office Ivoirien des Parcs et Réserves ;
- VU Le décret n°2012-939 du 26 septembre 2012, portant nomination dans les fonctions de Préfets de Région et de Département ;
- VU l'arrêté interministériel n°714 du 06 septembre 2006, portant composition, attributions et fonctionnement des comités de gestion locale des Parcs Nationaux et Réserves Naturelles de Côte d'Ivoire ;
- VU l'arrêté N° 025 R.G/PDKE/CAB portant création du Comité de Gestion locale du Parc National du Mont Péko ;
- Sur proposition des membres du Comité de Gestion Locale du Parc du Mont Péko ;
- Les membres du Comité de suivi de la Commercialisation du café et du Cacao entendus, en sa séance de travail du vendredi 09 janvier 2015 ;
- VU l'urgence ;

· ARRÊTE

Article 1^{er} : En application de la loi 2002-102 du 11 février 2002 relative à la création à la gestion et au financement des Parcs Nationaux et des réserves naturelles, sont strictement interdits, sur toute l'étendue du Parc National du Mont Péko, toute forme d'exploitation agricole, tout travail tendant à modifier l'aspect du terrain ou de la végétation, tout acte de nature à nuire ou à apporter des perturbations à la faune ou à la flore.

Sur toute l'étendue du Parc, toute forme de récolte de fruits ou produits sont interdits.

Article 2 : Il est interdit à tous les acheteurs de produits agricoles de pénétrer dans le Parc aux fins de procéder à l'achat de cacao et de café ou tout autre produit conformément à l'alinéa 3 de l'article 11 de cette loi qui interdit la circulation de tout engin à moteur dans le Parc à l'exception de ceux des Autorités en charge de sa gestion.

Article 3 : Tout véhicule ou engin à moteur pris en flagrant délit à l'intérieur du Parc National du Mont Péko sera saisi et mis en fourrière.

Article 4 : Quiconque contrevient à ces dispositions sera mis aux arrêts et déféré devant les tribunaux compétents en vue de subir l'une des peines prévues au titre V de la loi 2002-102 du 11 février 2002.

Article 5 : Les Commandants des Brigades de gendarmerie de Duékoué et de Bangolo, les Responsables de l'OIPR et des FRCI en charge de la gestion de cet espace protégé, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui prend effet pour compter de sa date de signature et sera enregistré, communiqué partout où besoin sera.

AMPLIATIONS :

- MEMIS/DGAT/CAB	01
- MINEDD/CAB	01
- MSFFE	01
- PREFET BANGOLO	01
- SP de DK-BGLO	02
- OIPR/DG	01
- OIPR/DZO	01
- OIPR DKE	01
- CDTs BRIGADES DKE-BGLO	02
- Responsables FRCI Mont Péko	01
- MEMBRES CGLPNMP	13
- MBRES COMITE CDS	01
- ACHETEURS DE PRODUITS	50
- PCA COOPERATIVES	50
- CHRONO	01



SORY SANGARE
Préfet Hors grade

Annex 44**Mount Péko eviction plan as at January 2014**

**MINISTERE DE LA SOLIDARITE, DE LA FAMILLE,
DE LA FEMME ET DE L'ENFANT**

**PLAN D'ACTION
D'EVACUATION DU
PARC NATIONAL DU
MONT PÉKO**

**JAN
VIE
R
2014**

**I-
GE
NE**

RALITES

La Côte d'Ivoire, située en Afrique de l'Ouest comprend un couvert végétal constitué de forêts denses et de forêts claires ou savanes arborées.

Depuis la période coloniale, les surfaces de forêts denses ont connu, par le fait de l'homme (plantations arbustives, exploitations forestières), une importante réduction.

Le patrimoine forestier ivoirien est estimé aujourd'hui à 6.000.000 hectares.

La création et l'aménagement des aires protégées participent de la volonté du Gouvernement

ivoirien de protéger l'environnement, notamment le couvert forestier et certaines espèces animales rares ou en voie de disparition.

On dénombre huit (8) parcs nationaux parmi lesquels figure le Parc National du Mont Péko.

D'une superficie de 34 000 hectares, ce parc est surtout réputé pour sa végétation constituée de flore de montagne et de forêt primaire. Situé dans l'ouest du pays, il doit son nom au Mont Péko qui culmine à plus de 1000m d'altitude.

Il a été créé en 1968 et relève de l'Office Ivoirien des Parcs et Réserves (OIPR), placé sous la tutelle du Ministère de l'Environnement, de la Salubrité Urbaine et du Développement Durable.

II- CONTEXTE ET JUSTIFICATION

Les crises successives qu'a traversées la Côte d'Ivoire, ont favorisé l'occupation illicite des espaces forestiers protégés. A ce jour, l'on dénombre près de 231 forêts classées occupées par des exploitants clandestins, constitués de populations civiles et parfois de groupes armés.

Face aux conséquences environnementales préjudiciables et au besoin de restauration de l'autorité de l'Etat, le Gouvernement a décidé de mener depuis le mois de mai 2013 des opérations de libération de ces sites. Ainsi, après la forêt classée de Niégré, l'opération d'évacuation du Parc National du Mont Péko a débuté par l'arrestation du chef de guerre Amadé Oueremi .

Ces opérations ont provoqué le déplacement de près de 9000 personnes, en majorité des femmes et des enfants vers les villages voisins.

Après enregistrement, la plupart des occupants illégaux ont été admis de nouveau dans le site pour assurer la récolte des plantations et finaliser leur sortie définitive du parc.

A l'issue d'une mission conduite du 1er juillet au 30 septembre 2013 par l'Autorité pour le Désarmement, la Démobilisation et la Réinsertion (ADDR) et soutenue par le Corps préfectoral et les FRCI , un rapport a été élaboré dont les résultats sont joints en annexe.

Le Ministre de la Solidarité, de la Famille, de la Femme et de l'Enfant a, également, effectué le 10 novembre 2013 une mission de terrain dans les sous-préfectures de Gohouo Zagna (Bangolo) et de Bagohouo (Duekoué).

Il ressort du rapport de cette mission que **les populations d'accueil:**

- **souhaitent être associées aux actions en cours et à venir ;**
- **souhaitent collaborer dans la transparence et la confiance avec l'Etat ;**

- **souhaitent la prise en compte de leurs besoins de base notamment en matière de santé, d'éducation, d'alimentation, de sécurité, d'infrastructures routières.**

Pour répondre aux préoccupations posées, il a été décidé de l'élaboration d'un plan d'action d'évacuation du parc.

Ce plan d'action qui se veut conforme aux droits de l'homme et qui vise la préservation du climat pacifique entre les populations déplacées et les populations d'accueil, met l'accent sur :

- **la collecte de données ventilées par sexe, âge, nationalités et d'autres indicateurs permettant de prendre en compte les besoins des groupes spécifiques ;**
- **la sécurité et l'intégrité physique des populations ;**
- **la satisfaction de besoins de base des populations (alimentation, santé, éducation, abris, infrastructures) ;**
- **le maintien ou le rétablissement des liens familiaux, l'accès à l'état civil, etc. ;**
- **la protection des groupes spécifiques, notamment les femmes, les enfants et les personnes âgées ;**
- **l'appui aux populations d'accueil ;**
- **la participation active des populations à l'élaboration et à la réalisation de l'opération ;**
- **le retour volontaire ;**
- **le caractère transitoire de l'opération.**

III- METHOLOGIE UTILISEE

La méthodologie de travail consiste en une collecte et en une analyse de données reposant sur deux (2) entités fonctionnelles :

❖ Le comité restreint

Il est composé essentiellement du personnel du Ministère de la Solidarité, de la Famille, de la Femme et de l'Enfant (OSCS, Direction des Victimes de Guerre, Direction de la Solidarité), de OCHA, d'UNHCR, de la Croix Rouge de Côte d'Ivoire.

Tous les membres de ce comité sont mis à contribution quant à l'élaboration du plan d'action.

Le comité se prononcer sur la pertinence des activités proposées dans le projet de plan d'actions et suggère, au besoin, de nouvelles activités et des éléments de réponse (résultat attendus, indicateurs, délais d'exécution...).

❖ **L'équipe de consolidation**

Elle est essentiellement composée des structures gouvernementales du comité restreint :

- **le Ministère de la Solidarité, de la Famille, de la Femme et de l'Enfant (Observatoire de la Solidarité et de la Cohésion Sociale, la Direction des Victime de Guerre et le Direction de la Solidarité et de la Cohésion Sociale) ;**
- **le Ministère des Eaux et forêts ;**
- **le Ministère de l'Education Nationale et de l'Enseignement Technique ;**
- **le Ministère de la Santé et de la Lutte contre le SIDA.**

Son rôle consiste à faire la synthèse des travaux en rapport avec le Comité de Coordination Elargi.

IV- OSSATURE DU PLAN D'ACTION

Le plan d'action se décline en une partie narrative et une partie synthétisée en tableau déclinant les activités, les résultats attendus, les indicateurs de performance, les délais d'exécution, le budget, les responsabilités et les mécanismes de coordination.

Ce plan, évalué à 1 017 000 000 FCFA, est prévu pour se dérouler sur une période de **7 mois** (février – août 2014) en quatre (4) étapes définies selon les objectifs suivants :

Objectif 1: Profilage, identification et sensibilisation

Cette étape, qui se déroulera sur **3 mois (février, mars, avril 2014)** vise essentiellement l'identification, le recensement, le profilage et la sensibilisation des populations en général.

Cependant, un accent particulier sera mis sur :

- l'identification des groupes spécifiques (femmes enceintes, personnes âgées, enfants non-accompagnés, enfants scolarisés, enfants non-scolarisés...);
- l'identification, et le recensement et la sensibilisation des villages d'accueil et de transit potentiels (lieu et population);
- la sensibilisation des populations vivant aux alentours du parc.

Activités	Durée d'exécution 3 mois (février, mars, avril)	Budget (FCFA)	Structures responsables
1-Sensibilisation	1 mois (février)	10 000 000	MSFFE ADDR MEMIS Structures techniques des pays concernés
2-Profilage	2 mois (mars, avril)	15 000 000	MSFFE ADDR MEMIS Structures techniques des pays concernés
3-Identification des groupes spécifiques et des moyens d'action	1 mois (mars)	15 000 000	MSFFE ADDR MEMIS Structures techniques des pays concernés
4-Identification et recensement des villages d'accueil et de transit potentiels et les zones de retour	15 jours (mars)	10 000 000	MSFFE ADDR MEMIS Structures techniques des pays concernés
Sous-total 1 = 50 000 000			

Objectif 2 : Préparation de l'évacuation :

Prévue pour une durée de **1 mois**, elle regroupe toutes les phases préparatoires à l'évacuation. Les activités qu'elle intègre s'articulent autour des points ci-après :

- la mise en place d'un comité local de coordination de l'évacuation ;
- la prise en compte des besoins des groupes spécifiques (femmes enceintes, personnes âgées, enfants non-accompagnés, enfants scolarisés, enfants non-scolarisés...) ;
- l'établissement d'Accords bilatéraux sur les modalités pratiques de retour dans leur pays d'origine des populations concernées en liaison avec les Gouvernements respectifs ;
- l'identification, l'évaluation des besoins et équipement des infrastructures sociales dans les villages d'accueil identifiés (sources d'eau opérationnelles, centres de santé équipés, écoles équipées, routes et pistes reprofilées, etc.).

Activités	Durée d'exécution (mai 2014)	Budget (FCFA)	Structures responsables
Renforcement du cadre institutionnel de gestion du processus d'évacuation des populations du parc national du Mont Péko	1 mois	5 000 000	<u>MSFFE</u> <u>ADDR</u> <u>MEMIS</u> <u>OIPR</u> Structures techniques des pays concernés Et autres
Identification, évaluation des besoins en équipement sociaux de base et en infrastructures routières des villages d'accueil identifiés	1 mois	A déterminer	<u>MSFFE</u> <u>ADDR</u> <u>MEMIS</u> <u>MSLS</u> <u>ME</u> <u>ONEP</u>
Prise en compte des besoins des groupes spécifiques (femmes enceintes, personnes âgées, enfants non-accompagnés, enfants scolarisés, enfants non-scolarisés...)	4 mois	800 000 000	MSFFE
Sous-total 2 = 805 000 000 (sous réserve de l'additif des coûts relatifs à l'identification, évaluation des besoins en équipement sociaux de base et en infrastructures routières des villages d'accueil identifiés)			

Objectif 3 : Evacuation

Cette étape, **prévue pour se dérouler sur trois (3) mois (juin, juillet et août 2014)**, comprend l'évacuation proprement dite. Outre les activités liées à l'évacuation, elle intègre les éléments suivants :

- le suivi des mouvements vers les zones d'accueil et/ou de transit ;
- la couverture médiatique du processus de retrait des populations du parc.

Activités	Durée d'exécution (juin, juillet et août 2014)	Budget (FCFA)	Structures responsables
Prise en charge des cas de désistement	10 jours	25 000 000	MSFFE MEMIS ADDR
Organisation des convois	3 mois	100 000 000	MSFFE Intégration Africaine
Assistance médicale	3 mois	15 000 000	MSLS

Couverture médiatique	3 mois	2 000 000	Ministère de la Communication
Réponse aux besoins en équipement sociaux de base et en infrastructures routières des villages d'accueil identifiés	3 mois et au-delà	A déterminer	Ministère en charge des Infrastructures
Sous-total 3 = 142 000 000 (sous réserve de l'additif des coûts relatifs à la réponse aux besoins en équipement sociaux de base et en infrastructures routières des villages d'accueil identifiés)			

Objectif 4 : Suivi et évaluation du processus d'évacuation

Cet objectif se décline essentiellement en quatre (4) activités :

- mettre en place une unité de suivi et d'évaluation du processus d'évacuation ;
- élaborer un plan de suivi et d'évaluation du processus d'évacuation ;
- organiser 3 missions de suivi et d'évaluation du processus d'évacuation des populations ;
- produire le rapport du projet d'évacuation des populations du Parc du Mont Péko (fin octobre 2014 au plus tard).

Activités	Durée d'exécution (durant toute l'opération)	Budget (F CFA)	Structures responsables
Mise en place d'une unité de suivi et d'évaluation du processus d'évacuation	Janvier 2014 (7 jours)	-	MSFFE
Organisation de 3 missions de suivi et d'évaluation du processus d'évacuation	6 mois	15 000 000	MSFFE
Production et diffusion du rapport du projet d'évacuation des populations du Parc du Mont Péko	2 mois après l'évacuation	5 000 000	MSFFE
Sous-total 4 = 20 000 000			
TOTAL GENERAL = 1.017.000.000 FCFA			

NB : Evaluation financière faite sur la base du rapport de l'ADDR

Annex 45

Decree announcing 33 legal checkpoints

23/07/2011 10:42 FAX 20210409 B C R / 226 0002

PREMIER MINISTRE
MINISTRE DE LA DEFENSE

MINISTRE DELEGUE AUPRES DU PREMIER
MINISTRE, CHARGE DE LA DEFENSE

MINISTERE D'ETAT, MINISTERE
DE L'INTERIEUR

République de Côte d'Ivoire
Union - Discipline - Travail

1136 - 25 JUIL 2011

**CIRCULAIRE INTERMINISTERIELLE N° ____ DU ____ JUILLET 2011
RELATIVE AUX CONSIGNES REGISSANT LE FONCTIONNEMENT
DES BARRAGES ROUTIERS**

- Au Chef d'Etat-major Général des FRCI ;
- Au Commandant Supérieur de la Gendarmerie Nationale ;
- Au Directeur Général de la Police Nationale ;
- Au Directeur Général des Douanes ;
- Au Directeur Général des Eaux et Forêts ;

Conformément aux instructions contenues dans le télégramme officiel n° 30676/CSG/CAB du 16 juin 2011, trente trois (33) barrages ont été autorisés sur l'étendue du territoire national, dans les localités suivantes :

- Abidjan	- Gagnoa	- Touba
- Elibou	- Daloa	- Odienné
- Yamoussoukro	- Séguéla	- Minignan
- Bouaké	- Mankono	- Tiefsinzo
- Niakara	- Bouandiali	- Abengourou
- Korhogo	- Tengrela	- Agnibilékro
- Ferkessedougou	- Tabou	- Bondoukou
- Ouangolodougou	- Duekoué	- Bouna
- Pogo	- Toulepleu	- Doropo
- San-Pedro	- Danané	- Aboisso
- Soubré	- Man	- Noé.

2/4

Annex 46**Checkpoints observed by the Group**

Location	# of checkpoints sighted
Abidjan - Bouaké	4
Bouaké - Katiola	4
Katiola-Korhogo	4
Korhogo - Ferkessedougou	2
Ferkessedougou - Ouangolodougou	4
Bundiali - Bolona-Tingrela	5 (includes Dozos)
Abidjan - Aboisso	10
Aboisso - Abengourou	16
Abengourou - Niablé	3
Abengourou - Bondoukou	9
Bondoukou - Soko	3
Bondoukou - Bouna	6
Bouna - Teheni	3
Teheni - Kafolobak	1
Kafolo - Ferkessedougou	9
Ferkessedougou - Korhogo	5 (includes Dozos)
Korhogo - Boundiali	3 (includes Dozos)
Boundiali - Odienne	11
Strasse Odienne - Tiefenzou	7
Odienne - Man	16
Man – Biankouma -Sipilou	7
Tabou-San Pedro	7
Total	140

Annex 47**Sample survey data showing elements and amount of money paid at checkpoints**

Barrage location	Average Amount Paid						
	Police (anti-drug)	Customs	Water & Forestry	Gendar- marie	FRCI/ Police	Syndicate	Mixed (Police, Gendarmerie, FRCI, Customs)
Kong							2000
Korohita							2000
Nafana				1000	2000		
Djedana							2000
Nandalido-ugou							2000
Tafiré				1000	2000		
Badjokaha							1000
Carrefour Kanawolo	1000	1000	1000	1000	2000		
Nikarama-ndougou		2000					
Timoro					1000		
Ouréguekaha				2000			
Ounadjeka-ha					1000		
Fronan				1000			
Katiola							2000
Touro				500			
Adrao							1000
Minakoro			2000	2000			
Corridor Bouaké	500			2000	500	500	2000
Totals	Total XOF Paid To Each Agency/Security Force						
checkpoints	Anti-drug	Customs	Water & Forestry	Gendar- marie	FRCI/ Police	Syndicate	Mixed
18	1500	3000	3000	10,500	8,500	500	14,000

Annex 48**Money transfers through MoneyGram and Mobile Money**

Estimated Date of receipt*	Sender	Method	Amount FCFA
02/02/2013	Emery Kassigragnon	Orange Money	100,000
11/06/2013	Valéry Ongonga	MoneyGram	107,400
28/06/2013	Valéry Ongonga	MoneyGram	150,004
08/11/2013	Valéry Ongonga	MoneyGram	80,000
12/12/2013	Valéry Ongonga	MoneyGram	72,155
12/12/2013	Valéry Ongonga	MoneyGram	185,000
12/2013	Digue Britty	Mobile Money	106,000
11/2013	Bailly Djokouehi	MoneyGram	91,000
			TOTAL: 971,599

Annex 49

Receipt for scanners purchased in Germany by Emery Kassigranon

CONRAD
Conrad Electronic SE
 Altessestr. 30-31
 10787 Berlin
 Telefon: 01806 / 564445
 Festnetz 0,20 € pro Verbindung
 Mobilfunk max. 0,60 € pro Verbindung
 Einmaliger Festnetz pro Verbindung

Öffnungszeiten:
 Montag bis Sonntag 10:00 - 20:00 Uhr

Datum : 21.10.2013 17:23:37
 Filiale : 2049
 Kasse : 1
 Kassierer : 4906
 Belegnummer: 2999990000014933913

R E C H N U N G

Artikel	Text	Betrag	€
	HANDSCANNER UBC 92 XLT		
	931092 / 4954355101133		
	(1)	138,00	€

MwSt	Netto	Total
(1) 19,00 %		
22,03 €	115,97 €	138,00 €
22,03 €	115,97 €	138,00 €
		140,00 €
		-2,00 €

Bar

Annex 50

Increases or decreases in bank account balances of sanctioned individuals

Name	Bank	Balance XOF (2012/2013)	Balance XOF (2014)	Difference +/-
Laurent Gbagbo	SGBC	702,072,002	717,917,258	15 845 256 (+)
Laurent Gbagbo (2 accounts)	SGBC	55 346 202	55 245 835	100 367 (-)
Laurent Gbagbo	BFA	11,759,092	11,650,192	108 900 (+)
Simone Gbagbo	SGBC	139 096 641	152,962,181	13 865 540 (+)
Simone Gbagbo	SGBC	3 477 661	3,691,718	214 057 (+)
Martin Kouakou Fofié (3 accounts)	BACI	19,427,045	19,042,265	384,780 (-)
Martin Kouakou Fofié	BACI	223 089	228 464	53 785 (+)
Legend Increase in balance (+); Decrease in balance (-) <i>Banque Atlantique - Côte d'Ivoire (BACI) ; Banque pour le financement de l'agriculture (BFA)</i> <i>Société Générale de Banque en Côte d'Ivoire (SGBC) ; Société ivoirienne de banque (SIB)</i>				